مَسَالِكُ الخَلَاصِ

فِي مَهَالِكِ الخَوَاصِّ

(في المحاكمة بين التّفتازاني و الشّريف الجرجَاني)

للفاضل طاشكبري زاده [ت ٩٦٨هـ]

درسها وحققها: حسين أسود

ilâhiyât

مَسَالِكُ الخَلَاصِ في مَهَالِكِ الخوَاصّ

(في المحاكمة بين التّفتازاني و الشّريف الجرجَاني)

للفاضل طاشكبري زاده

[ت 968هـ]

درسها وحققها

حسين أسود

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه رسالة وجيزة من رسائل القاضي الفاضل طاشكبري زاده، أحد أهم وأشهر علماء الدولة العثمانية، صنفها لفض النزاع في قضية بلاغية بين علمين من أعلام البلاغة العربية وأساطينها، الأول سعد الدين التفتازاني، والثاني الشريف الجرجاني، وهي قضية دقيقة أثارت، وما تزال تثير الكثير من الجدال والنقاش، وعُقدت لها مجالس،وألفت فيها رسائل،ألا وهي جوازاجتماع الاستعارتين التبعيّةوالتمثيلية ومنعه.

وقد دخل طاشكبري زاده حكمًا بين العالمين الفاضلين واستعرض القضية بتفاصيلها وفصّل في موضوعاتها ليحكم في النهاية بصحة ما ذهب إليه التفتازاني مؤيداً ذلك الحكم بالأدلة اللازمة والحجج المقنعة التي رد بها رد كلام الجرجاني.

وهي حقاً رسالة ماتعة استغرقت مني أياماً طويلة أدقق فيها، وأبحث في موضوعاتها، وأقارن بين نسخها، وأشرح ما غمض من بعض كلماتها إلى أن نضجت واستوت على عودها.

ويأتي تحقيق هذه الرسالة ضمن مشروع علمي شخصي اتخذته لنفسي منذ سنوات، وقد مشيت فيه خطوات، وهو خدمة كتب التراث البلاغي ورسائله وتحقيقها تحقيقاً علميًا يليق بها ووضعها بين يدي القراء للاستفادة.

وبعد فإني أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، ويكتب لي أجره. وهذا جهد المقل، فإن وفقت فمن الله تعالى، وإن قصرت فمن نفسي.

والحمد لله رب العالمين.

حسين أسود

مدينة بينكول التركية

2021/01/13

أولاً- الدراسة:

ترجمة المؤلف

اسمه وحياته وتاريخ وفاته:

هو عصام الدين، أحمد بن مصطفى بن خليل، المكنّى بأبي الخير، والمُشتهِر بـ(طاشكبري زاده)[1]، وكان والده مصطفى أفندي الملقب بمُصْلِح الدّين أستاذَ السلطان العثماني سليم.

ولد طاشكبري زاده في مدينة بورصة التركية(BURSA) عام 901هـ ، وبدأ بطلب العلم صغيرًا ، فانتقل صحبة أخيه محمد إلى مدينة أنقرة والتحق

---

1 - ينظر ترجمته في: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1395هـ -1975م، ص552-559. ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: محمد بن علي زين العابدين، المعروف بـعاشق جلبي، تحقيق: عبد الرزاق بركات، دار الهداية، الطبعة الأولى 1713هـ 2007م، ص36-37. عثمانلي مؤلفلري: محمد طاهر بن رفعت البورسوي، أنقرة، 2000م، ص 336. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى، 1414 هـ – 1993 م، 10/ 514-515. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، 1984م، 1/ 275. تراجم الأعيان من أبناء الزمان: الحسن بن محمد البوريني [تـ1615هـ] تحقيق: صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي بدمشق، 1959م، 1/ 73-76.موسوعة وقف الديانة التركي: يوسف شوقي ياووظ، عام 2011، مجلد40/ 151-152.

بالمدرسة التي كان أبوه يعمل فيها مدرسًا وقرأ عليه وتعلم العربية وحفظ القرآن الكريم .

ثم قرأ مع أخيه محمد على الشيخ علاء الدين أفندي في إسطنبول النحو والصرف وحفظ عددًا من كتبهما المعروفة كالمصباح للمطرزي وكافية ابن الحاجب.

رجع مرة ثانية إلى بورصة وقرأ على عمه قِوَام الدين قاسم أفندي النحو والمنطق، ثم عاود التتلمذ على أبيه الذي انتقل للتدريس في مدينة آماسيا وهناك قرأ عليه كتب العقيدة والبلاغة.

ثم تابع تحصيله العلمي على يد عدد من علماء الدولة العثمانية في ذلك الوقت وقرأ التفسير والحديث الشريف وعلم الجدل وعلم الخلاف والعلوم العقلية والعربية وغيرها، ولم يترك بابًا من العلم إلا طرقه وأخذ نصيبًا منه.

ثم إنه بدأ مسيرته التدريسيّة سنة 931هـ في مدرسة أوروج باشا في منطقة ديميتوكا قرب مدينة أديرنة، ثم نُقل إلى مدرسة حاجي حسن في إسطنبول، وهكذا تنقل بين عدد من المدارس التركية المهمة في ذلك الوقت منها مدرسة كوجا مصطفى باشا، ومدرسة أديرنة ومدرسة السلطان بايزيد وغيرها. وفي عام 952هـ عُيّن قاضيًا في مدينته بورصة، وفي عام 958 صار قاضي إسطنبول. وفي عام 961 هـ أصيب بالرمد في عينيه وفَقَدَ على إثره بصره مما دفعه للتخلي عن منصب القضاء.

توفي طاشكبري زاده في مدينة إسطنبول عام 968هـ ودفن في مقبرة جامع عاشق باشا.

مشايخه وأساتذته:

أول مشايخه كان أباه الذي تعلم منه اللغة العربية والعلوم الدينية وقد أجاز له برواية الحديث والتفسير، ثم تتلمذ على الشيخ علاء الدين الملقب بالمتيّم الذي قرأ عليه الصرف والنحو.

ومن مشايخه عمه قِوامُ الدين باشا وتابع عليه النحو والصرف.

ومنهم العالم محيي الدين الفناري الذي قرأ عليه شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني، والعالم محيي الدين محمد القوجري الذي قرأ عليه شرح المواقف للسيد الجرجاني وتفسير سورة النبأ من تفسير الكشاف، والعالم بدر الدين محمود بن محمد بن قاضي زاده الشهير بميرم جلبي.

ومن مشايخه العالم الفاضل الشيخ محمد التونسي المشهور بالمغوشي، وقد أجازه إجازة ملفوظة مكتوبة في أن يروي عنه التفسير والحديث وسائر العلوم وما يجوز له وما يصح عنه روايته.

كتبه ورسائله:

ترك طاشكبري زاده ما يزيد على ثلاثين كتابًا ورسالةً، في ميادين علمية مختلفة منها: الفقه والتفسير والحديث الشريف وعلم الكلام والفلسفة والأخلاق والمنطق والسيرة والنحو والصرف والبلاغة والأدب والسير وتاريخ

العلوم، وله عشرات الحواشي والتعليقات والنقاشات العلمية التي خالف فيها مواقف عدد من العلماء كفخر الدين الرازي والشريف الجرجاني.

كتب طاشكبري زاده مؤلفاته باللغة العربية علماً أن اللغة الرسمية للدولة آنذاك كانت العثمانية، إلا أن لغة العلم والدين كانت العربية، وكان العلماء يتسابقون للكتابة بها، ويتباهون بذلك. وهو فضلا عن ذلك شاعر له شعر مليح[1]

وتلك أهم كتبه ورسائله:

1- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية:

وهو أول كتاب يؤرخ لسير أعلام الدولة العثمانية وعلمائها، ويذكر مناقبهم ويروي أخبارهم، وقد رتّب الأعلام على ترتيب سلاطين الدولة العثمانية لأنه لم يطلع على تاريخ وفياتهم، فجعلهم عشر طبقات وبدأ الطبقة الأولى بعلماء الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الغازي، وانتهى في الطبقة العاشرة بعلماء الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني.

كَتَبَ طاشكبري زاده هذا الكتاب بالعربية، وتُرجم إلى العثمانية أكثر من مرة، أوّلها ترجمة تلميذه[2] (عاشق جلبي) وهو الذي وضع أول ذيل للشقائق النعمانية، وبعد ذلك ظهرتْ للشقائق ذيول كثيرة تركية وعربية[3]، تستكمل ما

---

1 - ينظر: تراجم الأعيان: 1/ 75.

2 - ينظر: ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، محمد بن علي (عاشق جلبي) ص 25.

3 - ينظر المصدر السابق، ص 25.

بدأه طاشكبري زاده، وتستدرك عليه أسماء العلماء الذين غفل عنهم.

2- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم:**

هو كتاب موسوعي فريد من نوعه، أرّخ فيه لعدد من العلوم، إذ ذكر تعريفها وأشهرَ موضوعاتها وعلماءها وكتبها، ومن العلوم التي تعرض لها في هذا الكتاب: علوم الخط واللغة العربية، والعلوم الطبيعية والرياضية والهندسية والموسيقية، وعلم الأخلاق والسياسة وعلم تدبير المنزل، والعلوم الشرعية، وعلوم الباطن. وهو كتاب كبير طبع في ثلاثة مجلدات.

3- **المعالم في علم الكلام:**

وهو كتاب في العقيدة قسمه إلى ستّة معالم يقوم عليها علم الكلام، وقد جعل كل معلم في مباحثَ فصّل فيها كل ما له صلة بالعقيدة الإسلامية. ما زال الكتاب مخطوطاً (يوجد نسخة منه في مكتبة بيازيد الوطنية ولي الدين أفندي رقم 2149)

وقد قام محمد أمين يغجي بتحقيق قسم منه (القسم الذي يتضمن مَعلَمي الإلهيات والسمعيات) في جامعة مرمرة- معهد العلوم الاجتماعية، عام 1997م.

4- **نوادر الأخبار في مناقب الأخيار:**

يحتوي هذا الأثر على مناقب الرسول صلى الله عليه وسلم وعدد من

الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من العلماء.

5- شرح الفوائد الغياثية في المعاني والبيان:

شرح فيه كتاب الفوائد الغياثية لعضد الدين الإيجي[تـ756هـ] وهو شرح حافل يتضمن الرد على بعض المواضع من شرح المفتاح[1]،وكتاب الفوائد الغياثية هو اختصار للقسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسّكّاكي[تـ626هـ] في علوم البلاغة. طبع طبعة قديمة بدار الطباعة العامرة 1312هـ 1896م بمصر.

6- شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسّكّاكي:

ذكره صاحب (العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم) عندما عدد تأليف طاشكبري زاده[2].

7- رسالة في القضاء والقدر:

حققها حلمي كمال ألتون ونشرها في مجلة أبحاث العلوم الإسلامية في تركيا[3]، وهي المعرفة اختصارًا بـ إيسام.

---

1 - ينظر : العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ذيل الشقائق النعمانية): علي بن أوزن بالي بن محمد[تـ992هـ] ، ص339.

2 - ينظر : المصدر السابق ، ص339.

3 - Taşköprîzâde'nin Risâle Fi'l-Kazâ Ve'l-Kader adli eserinin tahkikli neşri: Hilmi Kemal ALTUN, Islami İlimler Araştırmaları Dergisi, 2020/1, 1-37.

8- شرح المقدمة الجزرية:

محقق ومطبوع أكثر من طبعة في سورية والمملكة العربية السعودية.

9- حاشية على حاشية السيد الشريف على شرح التجريد:

وهو حاشية على حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الأصفهاني[تـ749هـ] لكتاب تجريد الكلام في تحرير عقائد الإسلام لنصر الدين الطوسي [تـ672 هـ]

وهو مخطوط، و(يوجد نسخة منه في المكتبة السليمانية، الصهر إبراهيم باشا، رقم (786)

10- حاشية على حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف:

وهو مخطوط، منه نسخة في المكتبة السليمانية، الشهيد علي باشا، تحت الرقم، 315، ومنه نسخة في مكتبة بايزيد الحكومية، ولي الدين أفندي، تحت الرقم: 276.

11- شرح الفرائض:

في الفقه، شرح فيه المؤلف كتاب السجاوندي المسمى بـ الفرائض السراجية، وهو مخطوط، منه نسخة في مكتبة بايزيد الحكومية، ولي الدين أفندي، تحت الرقم: 1600.

12- شرح مقدمة الصلاة:

في الفقه، شرح فيه كتاب مقدمة الصلاة للفناري، وهو مخطوط، منه نسخة في

المكتبة السليمانية، أسد أفندي، تحت الرقم: 753.

13- رسالة الشفاء لأدواء الوباء:

وهي في الطب، طبعت في القاهرة في المطبعة الوهبية.

14- طبقات الفقهاء:

نشره أحمد نيله، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، 1961م.

15- رسالة الإنصاف في مشاجرة الأسلاف في اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية:

حققها محمد سعيد شحاتة، القاهرة : مكتبة الآداب عام 2007م

وحققها عمر يوسف عبد الغني حمدان، مجلة المجمع، أكاديمية القاسمي، العدد 13، 2018م.

وحققها أيضا د. عبد الإله نبهان، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : مجلة المجمع العلمي العربي سابقا.

16- رسالة مسالك الخلاص في مهالك الخواص(التي نقوم بتحقيقها)

17- الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة:

حققها الدكتور علي محمد زينو، إستانبول، دار اللباب، 2017م.

18- شرح رسالة الأخلاق:

شرح فيها رسالة الأخلاق للإمام عضد الدين الإيجي (ت 756 هـ) حققها الدكتور إبراهيم صلاح الهدهد.

19- الشهود العيني في مباحث الوجود الذهني:

اعتنى به محمد زاهد كامل جول، كولونيا ; بغداد : منشورات الجمل، 2009م.

20- شرح العوامل المئة :

شرح فيه رسالة النحو للبركوي، وهو مخطوط، منه نسخة في المكتبة السليمانية، الفاتح، تحت الرقم 510.

21- حاشية على شرح مفتاح العلوم للشريف الجرجاني:

ذكره صاحب العقد المنظوم وبيّن أنه لم يتمه، وأنه أدمج فيه تعليقاتٍ لأبيه مصلح الدين[1].

22- رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة:

وهي رسالة مطبوعة حققها حايف النبهان، تحدث فيها المؤلف عن أصول البحث وآداب المناظرة وأخلاقها.

23- شرح رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة:

شرح فيها الرسالة السابقة، مطبوعة.

24- شرح ديباجة الهداية:

مخطوط، له نسخة في مكتبة حاجي سليم آغا تحت الرقم: 377.

---

1 - ينظر: العقد المنظوم، ص339.

25- **أجلُّ المواهب في معرفة وجود الواجب:**

وهو في علم الكلام، مخطوط، وله نسخة في مكتبة بايزيد الحكومية، ولي الدين أفندي، تحت الرقم: 2/ 3283.

26- **لطائف النبي:**

يتضمن شرح أربعين حديثا شريفاً، حققته: عائشة نور يارن، رسالة ماجستير، جامعة السلطان أحمد فاتح الوقفية، معهد التعليم العالي، قسم العلوم الإسلامية، إسطنبول، 2019.

27- **رسالة في بيان أسرار الخلافة الإنسانية والسلطنة المعنوية:**

مخطوط، وله نسخة في المكتبة السليمانية، جار الله أفندي، تحت الرقم: 2098، وله نسخة في مكتبة نور العثمانية، تحت الرقم: 5/ 4902.

وهذه مجموعة من الرسالة المنسوبة إليه:

28- **رسالة التعريف والإعلام في حل مشكلات الحد التام:**

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 91.

29- **رسالة فتح الأمر المغلق في مسألة المجهول المطلق:**

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 96.

30- **رسالة النَهل والعلل في تحقيق أقسام العلل:**

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم

003238، رقمها في المجموع 101.

31- رسالة ضياء الشمس في المختصرات الخمس:

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 117.

32- رسالة اللواء المرفوع في حل مباحث الموضوع:

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 134.

33- رسالة المسلك المقول في تحقيق التقسيم الأول إلى الخاص والعام:

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 155.

34- رسالة غاية التحقيق في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق:

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238.

35- القواعد الجميلات في تحقيق مباحث الكليات:

مخطوطة ضمن مجموع ، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238، رقمها في المجموع 173.

36- نزهة الألحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ:

مخطوطة ضمن مجموع، مكتبة ولي الدين بيازيد، تحت الرقم 003238.

التعريف بالرسالة:

عنوان الرسالة:

ذكر طاشكبري زاده اسم رسالته واضحًا في النسخ جميعها التي اعتمدنا عليها في التحقيق والتي بلغت سبع نسخ، ولم نقف على اختلاف بين هذه التسميات التي اتفقت جميعها على اسم: **مسالك الخلاص في مهالك الخواص**. وقد نوّه طاشكبري زاده في متن رسالته أن هذه التسمية كانت بوحي إلهي؛ وذلك بعد أن شاع بين الناس غلبةُ الشّريف الجرجاني على التفتازاني في المناظرة التي وقعت بينهما حول اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في الحروف، حتى اشتُهر هذا الأمر بين الخواص والعوام وتقاعس الجميع عن نصرة التفتازاني ولم ينافح عنه أحد لصعوبة هذه المسألة ووعُورة طرقها إلى أن فتح الله على طاشكبري زاده في هذه القضية كما يقول، وصادف مسالك الخلاص في هذا الخطب العظيم بفيوض إلهية وخواطر رحمانية.

أمّا قوله (مسالك الخلاص) بصيغة الجمع فيقصد به الطرق التي سلكها في مباحث الرسالة الخمسة لحلِ هذه المشكلة التي استقرت لسنوات طويلة في أذهان الناس.

أما قوله(الخواص) فيقصد بهم الشريف الجرجاني ومن أيده في هذه المسألة.

وبعد فترة زمنية جدّد طاشكبري زاده هذا الموضوع برسالة ثانية،

وهي بعنوان: الإنصاف في مشاجرة الإسلاف[1]،إذ قال في مقدمتها: «وكنتُ قد كتبتُ رسالةً في هذا الشّأن في سوالِف الزّمان، ثم طرحتُها في زوايا الهجران، حتى نسجَتْ عليها عناكِبُ النّسيان، والآن قد التمَسَ مِنِّي تجديدَها بعض الأصحاب، فأحببتُ تحصيل مُلْتَمَسِهِ مُسْتعينًا بالملك الوهّاب، وسائلًا منه إلهام الصّدق والصّواب، ورتبتُها على طرفين وخاتمة»[2].

وهما رسالتان مهمتان جدا في بابهما، وقد وصف تلميذه أمر الله محمد بن زيرك[3][تـ1008هـ] الحسيني رسالتيه قائلاً: «وهاتان الرسالتان لِغُرَرِ الأصول والقواعد جامعتانِ، ولِنُكتِ المسائل والفوائد حاويتان، سيما الرسالة القديمة، وينبغي أن تصرفَ إليها، فإنها لم تسمح قرينة بمثل ترتيبها، ولم يَنسج أحدٌ على مِنوالها»[4]

1 - ينظر: الإنصاف في مشاجرة الأسلاف للمولى طاشكبري زاده تعريفًا وتحقيقاً، عمر يوسف عبد الغني حمدان، مجلة المجمع، أكاديمية القاسمي، العدد 13، 2018م، ص127-164.

2 - ينظر: المصدر السابق، ص 138.

3 - وهو محمد أمر الله بن سيرك الحسيني الإستانبولي(945-1008هـ) فقيه ومؤرخ، من مصنفاته: تعليقة على الأشباح والنظائر لابن نجيم، وذيل الشقائق النعمانية، وشرح مسالك الخلاص في مهالك الحواس. ينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 9/ 67.

4 - مخطوط شرح رسالة مسالك الخلاص في مهالك الخواص: أمر الله محمد بن زيرك الحسيني =

قيمة الرسالة وموضوعها وأقسامها وخصائصها:

تكتسب هذه الرسالة قيمتها العلمية من كونها تعالج موضوعًا فكريًا مشكلاً في البلاغة العربية ألا وهو اجتماع الاستعارتين التبعيّة والتمثيلية معًا، فضلاً عن ذلك فإن لهذه الرسالة قيمة أخرى تاريخية كونها توثق أحداث المناظرة التاريخية التي جرت بين سعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني بحضور مجلس خاص عقده الأمير تيمور لنك في سمرقند وجمع عددًا غفيرًا من العلماء، وتنقل لنا الرسالةُ أحداث تلك الواقعة بتفاصيلها.

ولها قيمة إضافية أخرى وهي أنها صححت الخطأ الذي شاع لسنوات إثر غلبةِ الشريف الجرجاني التفتازاني من أنه لا تجتمع الاستعارة التمثيلية والتبعيّة معاً.

أما موضوع الرسالة وكما أشرنا إلى ذلك قبل قليل فهو حول الخلاف في جواز اجتماع الاستعارتين التبعيّة والتمثيلية ومنعه، ولعل الذي فتح باب النقاش في هذه المسألة هو الزمخشري في الكشاف حين فسّر قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[سورة البقرة:الآية5]: بقوله «إنّ مَعْنى الاسْتِعْلاءِ في الآيةِ مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهم من الهُدى واستِقْرَارِهم عليه وتَمَسُّكِهم به، شُبِّهَتْ حَالُهم بِحَالِ من اعتَلَى الشّيءَ ورَكِبَهُ»[1]. فاجتهد التفتازاني في حاشيته على الكشاف في شرح

=رقم اللوح:2

1 - ينظر الكشاف: 1/ 44.

قول الزمخشري السابق ورأى أن الاستعارة في قوله تعالى(على هدى) تمثيلية تبعية، إذ قال: «وقَوْلُهُ: (وَمعنَى الاستِعْلَاءِ مَثَلٌ) أَي: تَمْثِيلٌ وَتَصْوِيرٌ لِتَمكُّنِهم مِن الهُدَى، يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ استِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ تَمْثِيلِيَّة، أَمَّا التَّبعِيَّةُ فَلِجَرَيَانِهَا أَوّلًا فِي مَعنى الحَرْفِ، وَأَمَّا التَّمْثِيلُ فَلِكَون كُلٍّ من طَرَفي التَّشْبِيهِ حَالَةٌ مُنْتَزَعَةٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ»[1]، حَيْثُ شُبِّهَتْ هيئةٌ منتزعة من متعدد، وهي هيئة تَمَكُّنِهم مِنَ الهُدى وثباتهم عَلَيْهِ، وتَمَسُّكِهم بِهِ، بهيئة منتزعة من متعدد وهي هيئة الراكب على المركوب، والتمكن منه، ثُمَّ اسْتُعِيرَ حرف الاستعلاء(على) المُسْتَعْمَلَ في المُشَبَّهِ بِهِ للدلالة على حال المُشَبَّهِ المَتْرُوكِ ، فالاستعارة تبعية لجريانها في متعلَّقِ معنى الحرف، وتمثيلية لتشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور بهيئة منتزعة من عدة أمور.

إلا أن السيد الجرجاني أنكر ذلك على التفتازاني في حاشيته على الكشاف[2] وحاشيته على المطول[3]، ورفض اجتماع الاستعارتين التَّمْثِيلِيَّةِ والتَّبَعِيَّةِ لِأَنَّ كَوْنَ الاستعارة تَبَعِيَّةً يَقْتَضِي كَوْنَ كُلٍّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَعْنًى مُفْرَدًا،

---

1 - ينظر مخطوط حاشية التفتازاني على الكشاف: رقم اللوح 29.

2 - ينظر: الحاشية على الكشاف: الشريف الجرجاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1385هـ 1966م، ص143.

3 - ينظر: الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم: أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني، قرأه: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م، ص380.

لِأنَّ متعلَّق معنى الحرف الذي تجري فيه الاستعارة التبعية يكون من المعاني المفردة، وكَوْنُها تَمْثِيلِيَّةً يَسْتَدْعِي انْتِزاعَهُما مِن أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وهو يَسْتَلْزِمُ تَرَكُّب الطرفين من أمور متعددة، فإذا كان متعلَّقُ معنى كلمة (على) وهو الاستعلاء معنًى مفرداً، فكيف يكون مشبَّهًا به في تشبيه تمثيلي تركب طرفاه من عدة أمور منتزعة، وهو ما يراه تناقضًا.

ورأى أن في الآية ثلاثة أوجه[1]:

الأوَّلُ بِأنْ شَبَّهَ تَمَسُّكَ المُتَّقِينَ بِالهُدى بِاسْتِعْلاءِ الرّاكِبِ عَلى مَرْكُوبِهِ في التَّمَكُّنِ والِاسْتِقْرارِ فاسْتُعِيرَ لَهُ الحَرْفُ المَوْضُوعُ لِلاسْتِعْلاءِ، وهو ما يعني بذلك أنها استعارة تبعية.

الثّانِي أنْ تُشَبَّهَ هَيْئَةٌ مُنْتَزَعَةٌ مِنَ المُتَّقِي والهُدى وتَمَسُّكِهِ بِهِ بِالهَيْئَةِ المُنْتَزَعَةِ مِنَ الرّاكِبِ والمَرْكُوبِ، واعْتِلائِهِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ هُناكَ اسْتِعارَةٌ تَمْثِيلِيَّةٌ فقط تَرَكَّبَ كُلٌّ مِن طَرَفَيْها، لَكِنْ لَمْ يُصَرَّحْ مِنَ الألْفاظِ الَّتِي بِإزاءِ المُشَبَّهِ بِهِ إلّا بِكَلِمَةِ (عَلى) فَإنَّ مَدْلُولَها هو العُمْدَةُ في تِلْكَ الهَيْئَةِ، وما عَداهُ تابِعٌ لَهُ مُلاحَظٌ في ضِمْنِ ألْفاظٍ مَنوِيَّةٍ، وإنْ لَمْ تُقَدَّرْ في نَظْمِ الكَلامِ، فَلَيْسَ في (عَلى) اسْتِعارَةٌ أصْلًا، بَلْ هي عَلى حالِها، قَبْلَ الِاسْتِعارَةِ، كَما إذا صَرَّحَ بِتِلْكَ الألْفاظِ كُلِّها.

الثّالِثُ أنْ يُشَبَّهَ الهُدى بِالمَرْكُوبِ عَلى طَرِيقِ الِاسْتِعارَةِ المكنية، وتُجْعَلَ كَلِمَةَ

1 – ينظر: الحاشية على الكشاف للشريف الجرجاني، ص143.

(عَلى) قَرِينَةً لَهَا عَلى عَكْسِ الوَجْهِ الأَوَّلِ.

ونشأ إثر ذلك خلافٌ شديدٌ بين التفتازاني والجرجاني « وتَراشَقا سهامَ المناظرة الحادة»[1] وقد أدى هذا الخلاف بين الشيخين إلى حركة تأليف كبيرة في التراث العربي بسبب اختلاف العلماء حول هذه المسالة، يقول الآلوسي[تـ1270هـ] المفسّر: «وهَذا الخِلافُ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ في هَذِهِ المَسْألَةِ مِمّا سارَتْ بِهِ الرُّكْبانُ وعُقِدَتْ لَهُ المَجالِسُ، وصُنِّفَتْ فِيهِ الرَّسائِلُ»[2] ما هو أشهر من (قفا نبكِ)[3]

وقد انتصر عدد من العلماء للتفتازاني في هذه المسألة منهم الطيبي[تـ743هـ] في حاشيته على الكشاف[4] والفاضل اليمني[1] [تـ بعد 750هـ] في حاشيته على الكشاف

---

1 - تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى 1984م، 1/ 242.

2 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الألوسي، ضبطه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ 1194م، 1/ 127.

3 - ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، 1412 - 1992م 1/ 85-86.

4 - ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف: شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، تحقيق عمر حسام القيام، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى 1434هـ -2013م، 2/ 109

المسماة: تحفةُ الأشراف في كشف غوامض الكشاف[2]، والإمام الشوكاني [تـ1250هـ] وضع في ذلك رسالة كاملة لترجيح قول السعد على الشريف أسماها: الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة والتمثيلية والتبعية في قوله تعالى :﴿أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[سورة البقرة:الآية5][3] وصاحبنا طاشكبري زاده الذي وضع رسالتين بهذا الخصوص، وغيرهم كثير. وذهب قلة آخرون مذهب الشريف الجرجاني.

وقد قسم طاشكبري زاده رسالته إلى مقدمة وخمسة مباحث سبقها تمهيد بيّن فيه أهمية هذه الرسالة، ووصفها فيه بأنها مما يحق أن تُشدّ إليها الرّحال،

---

1 – وهو عز الدِّين يحيى بن القاسم العلوي اليماني ولد سنة 680هـ برع في علُوم كثيرة، وأمضى مدة طويلة يشتغل بتفسير الكشاف، ووضع عليه حاشية تعرف بحاشية العلوي وهي الحاشية المسماة بتحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، ويعرف عند المتأخرين بالفاضل اليمني أو الفاضل العلوي. ينظر: البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعدَ القرنِ السابع: محمد بن علي الشوكاني[تـ1250هـ] دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 2/ 340 والأعلام 8/ 163.

2 – ينظر مخطوط: تحفةُ الأشراف في كشف غوامض الكشاف: الفاضل اليمني، يحيي بن القاسم، جامعة الملك سعود، رقم المخطوط: 2135، الورقة 18.

3 – تنظر في: الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني[تـ1250هـ]: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، اليمن- صنعاء، دط، دت، مجلد6 ص6149.

لأنها تنهي خلاف الأسلاف حول قضية طال الأمد عليها واختُلف فيها كثيرًا وهي اجتماع الاستعارة التبعية التمثيلية، من خلال المحاكمة بين التفتازاني والشريف الجرجاني بالأدلة والبراهين. وذكر في التمهيد أيضاً سبب تسمية هذه الرسالة بهذا الاسم.

أما في المقدمة وهي المبحث الأول من الرسالة فقد فصل فيها الحديث عن الاستعارتين التبعيّة والتمثيلية، وقسّمها إلى مطلبين تحدث في المطلب الأول عن معاني الأسماء الأفعال والحروف لأنها مكونات الاستعارة التبعية، وفصّل في أصولها ومكوناتها ودلالتها وصولاً إلى الاستعارة التبعية، وخصص المطلب الثاني للتحقيق في الاستعارة التمثيلية، إذ مهد له بحديث مفصل عن التشبيه التمثيلي وماهيته وشروطه وأركانه لأنه مبنى الاستعارة التمثيلية.

وفي المبحث الثاني الذي أسماه الميمنة حقق فيه الاستعارة التبعية وبين الفرق بينها وبين الاستعارة الأصلية.

وبحث في المبحث الثالث الذي أسماه الميسرة ماهية الاستعارة التمثيلية، وأثبت أنها قسم من المجاز في المفرد، وبيَّن فيها أن لفظ(الوصف) الوارد في تعريف السكاكي للاستعارة التمثيلية يراد به: الهيئة الاجتماعية الوحدانية المنتزعة من أمور متعددة مجتمعة في الذهن، ولـمَّا كَثُر استعمالُ لفظِ «الهيئة» في الخارج بدّلهُ إلى لفظِ «الوصفِ» الذي كَثُر استعمالُهُ في الأمور الذهنية القائمة هناكَ بالغيرِ.

ومن الأمور المهمة التي ذكرها المؤلف في هذا المبحث أن الألفاظ الدالة على موادّ التشبيه التمثيلي المنتزعة منها الهيئة لا بد من ذكرها إذا لم تُسبق أو لم تكن مشهورة، وإذا اشتُهرتْ أو سبقَ الذِّكرُ بها لا يلزمُ تقديرها في نظم الكلامِ، فضلًا عن كونها تشكل طرفي التشبيهِ.

وفي القلب، وهو المبحث الرابع من هذه الرسالة، قام بتحقيق طرفي الاستعارة التمثيلية إفرادًا من حيث أن المستعار هو المجموع، وتركيبًا من حيث انتزاعه من المواد. وبين أنه إذا اعتبر كونه مفردًا يصح الاجتماع مع الاستعارة التبعية، وهو موطن الاختلاف والنزاع، وهو الأمر الذي يرفضه الشريف الجرجاني؛ ذلك أن التبعية تجري في الحروف والأفعال والصفات، فهي ألفاظ مفردة، والتركيب لازم في التمثيل، فبينهما اختلاف ومنافاة. وهو المبحث الذي فنّد فيه طاشكبري زاده أقوال الشريف الجرجاني لذلك كان الأطول ضمن مباحثه جميعاً.

وخصص القسم الأخير من مباحثه وهو الساقة للخوض في الآية التي اختُلف فيها وهي قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[سورة البقرة:الآية5] وذكر الأوجه المحتملة لها مع محاجة ما ذهب إليه الشريف الجرجاني ليصل مع القارئ بالأدلة والبراهين إلى أن الاستعارة الواردة في الآية السابقة هي استعارة تمثيلية تبعية معاً.

ومن الخصائص الأسلوبية التي نراها واضحة في هذه الرسالة كثرة

التزيين اللفظي والصنعة البديعية ولا سيما في مقدمة الرسالة، وهي من الأساليب التي تقوم على استعمال الجناس والطباق وغير ذلك مما شاع عند كثير من الكتاب العثمانيين في ذلك العصر.

وكثيرًا ما كان المؤلف يُؤصِّل للقضية التي يريد التحدث عنها ويبحث في ماهيتها ومكوناتها ودلالتها حتى يصل إلى المسألة الأساسية التي يريد التحدث عنها؛ ففي المقدمة أراد الحديث عن الاستعارة التبعية والاستعارة التمثيلية لذلك قسمها إلى مطلبين تحدث في المطلب الأول عن معاني الأسماء الأفعال والحروف وفصّل في أصولها ومكوناتها ودلالتها وصولًا إلى الاستعارة التبعية ، فهو يأخذ بيد القارئ ويعرض عليه مفهومات الاسم والفعل والحرف على نحو منطقي مفصل حتى إذا وصل إلى مقصده وهو الاستعارة التبعية يكون القارئ قد فهم سياقها المعرفي ودلالتها الاصطلاحية.

والشيء نفسه فعله في المطلب الثاني الذي خصصه للحديث على الاستعارة التمثيلية، إذ مهّد له بحديث مفصل عن التشبيه التمثيلي وماهيته شروطه وأركانه لأنه مبنى الاستعارة التمثيلية.

وكثيرا ما كان يدخل في فلسفة المصطلحات النحوية ويتوسع في ذلك كثيرًا، على نحو ما توسع في ماهية الاسم والفعل والحرف، كما توسع في بحث الإسناد وماهيته وطبيعته.

واعتمد أسلوب النقاش المنطقي العقلاني في هذا الرسالة، فكان

يستعرض رأي التفتازاني أولًا ثم يسوق رأي الشريف الجرجاني ثم يفند ما كان يذهب إليه الجرجاني بالأدلة والبراهين.

منهجنا في التحقيق وعملنا فيه:

بعد جمع عدد من النسخ والاطلاع عليها بشكل جيد لم نقف على نسخة مكتوبة بخط المؤلف، أو قرئت عليه، إلا أننا وجدنا نسخة يبدو لنا أنها صُحِّحتْ على نسخة المؤلف وقوبلتْ عليها، وهي نسخة المكتبة الوطنية بباريس، دلنّا على ذلك تصحيح من تصحيحات الرسالة التي كتبت بهامش اللوح رقم 99 وهذه العبارة هي:(من نسخة المؤلف) لذلك اعتمدناها أصلاً وقارنا بها بقية النسخ، وعند وجود تصحيفات أوتحريفات في هذه النسخة أي نسخة باريس، كنا نتّبع منهجًا آخر يقوم على اعتماد العبارات المشتركة بين جميع النسخ، وعند اختلاف العبارات كنا نعمد إلى ترجيح التعبير الأصوب، حرصًا منا على الوصول إلى نسخة أقرب إلى نسخ المؤلف. لذلك تم اختيار نسخة المكتبة الوطنية بباريس لتكون الأصل، وعليها تم الاعتماد لوضع أرقام الورقات، وقد رمزنا تلك النسخة بالرمز(ب).

وفي هذه النسخة، فضلًا عما ذُكر، شروح على الهوامش وتصحيح لبعض العبارات، ونرجح أن تعود هذه الشروح إلى تلميذ طاشكبري محمد أمر الله بن سيرك الذي شرح رسالة مسالك الخلاص في مهالك الحواس، وقد

وجدنا تقاطعاً كبيراً في الشروح المكتوبة على هامش النسخة(ب) مع شرحه السابق لرسالة مسالك الخلاص، وهو شرح كتبه في حياة المؤلف وقرأه عليه أيضاً كما صرح بذلك في شرحه المزبور. وفي كثير من الأحيان كنا نستعين بشرح أمر الله حين يلتبس علينا الأمر أو عند الحاجة إلى تصويب كلمة أو تصحيحها.

وقد حرصنا على إخراج هذه الرسالة بأبهى حلة، لتكون أقرب إلى نسخة المؤلف، وقد قارنا بين النسخ في الكلمات التي تحتمل الخطأ ويتغير على أساسها المعنى، وذكرنا ذلك في الحاشية، وقمنا باتباع أصول التحقيق المعروفة من شرح للغريب والمبهم وتعريف بالعلماء المغمورين وتوثيق الأبيات والآيات والأحاديث وغير ذلك مما يتطلبه التحقيق العلمي.

نُسخ الرسالة ووصفها

بعد التحري والبحث عن نسخ رسالة مسالك الخلاص في المكتبات العربية والأجنبية استطعنا الوصول إلى سبع نسخ هي:

1- نسخة المكتبة الوطنية بباريس وتحمل الرقم R6362 وهي مكتوبة بخط واضح ومقروء، وعلى هوامشها شروح لعدد من الصفحات، وفيها تصويبات، تقع ضمن مجموع ،وأرقام أوراقها تبدأ من [95-107] ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من 12ورقة، وقد أشرنا

إليها بالرمز(ب).

2- نسخة دار الكتب الوطنية بالقاهرة رقمها هـ 5669، وهي أيضًا مكتوبة بخط واضح مقروء، لكنها تخلو من الهوامش والتصويبات، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من 15ورقة، وأشرنا إليها بالرمز(م).

3- نسخة ولي الدين بيازيد رقم 3238، وهي تقع ضمن مجموع رسائل طاشكبري زاده، ورقمها ضمن المجموع 184، وأرقام أوراقها تبدأ من [185-192] على هوامشها تصويبات، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من 16ورقة، وأشرنا إليها بالرمز(أ).

4- نسخة المكتبة السليمانية، قسم هـ حسني باشا رقمها 1453، تخلو من الهوامش والتصويبات، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من 14ورقة، وأشرنا إليها بالرمز(هـ).

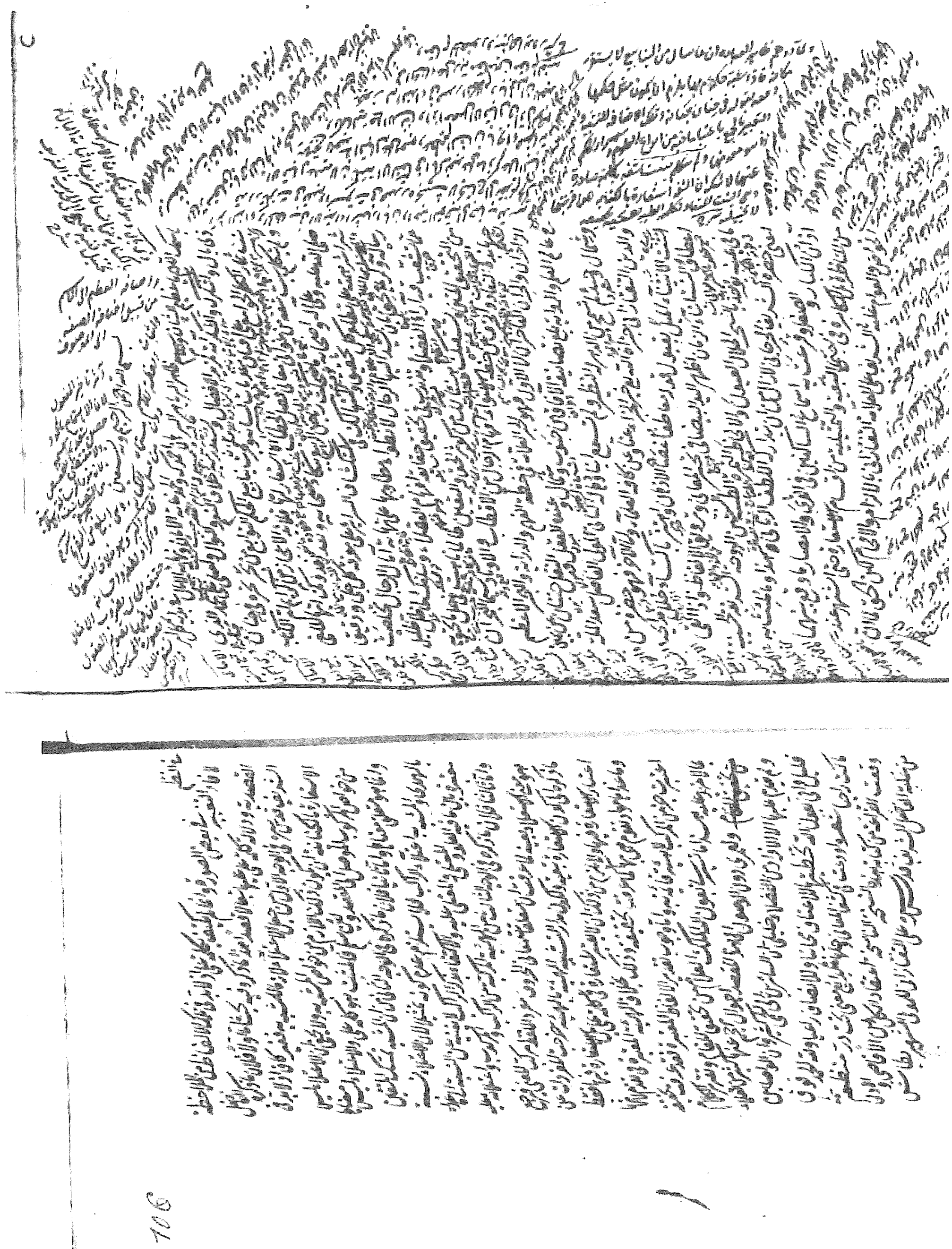
5- نسخة المكتبة السليمانية قسم لالالي تحمل الرقم 3691 وتقع ضمن مجموعة رسائل وحواش، وترتيبها ضمن المجموعة هو 62، وأرقام أوراقها تبدأ من [62-70] على هوامشها بعض الشروح والتصويبات، وليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، ونسخة

هذه الرسالة تتكون من 12ورقة، وأشرنا إليها بالرمز(ل).

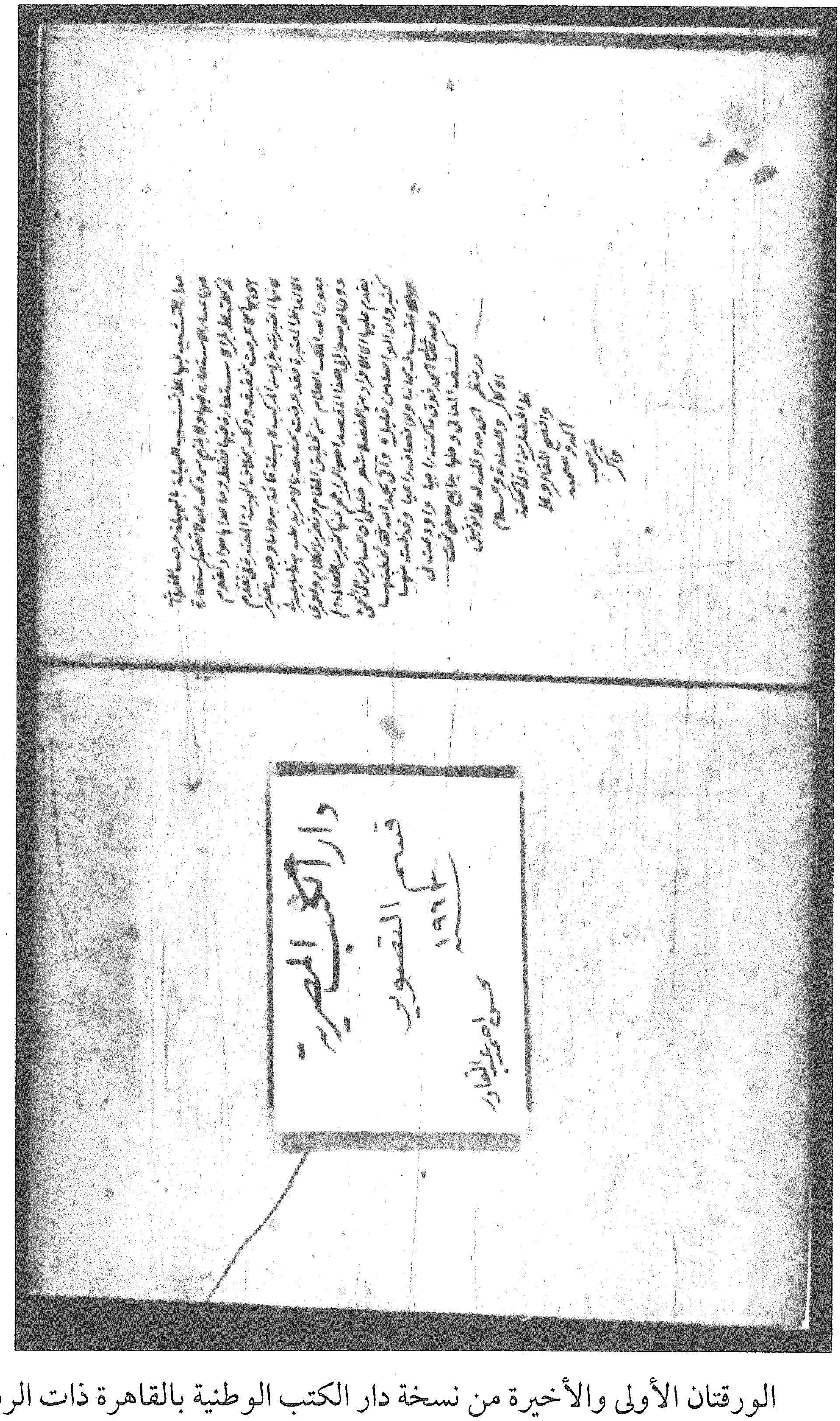
6- نسخة ولي الدين بيازيد وتحمل الرقم 1140، تقع ضمن مجموعة رسائل وحواش، وترتيبها ضمن المجموعة هو 20، وأرقام أوراقها تبدأ من [195] تخلو من الهوامش والتصويبات، فيها سقط يبدأ من الورقة[197] وأشرنا إليها بالرمز(و).

7- نسخة المكتبة السليمانية رقم YY346-22

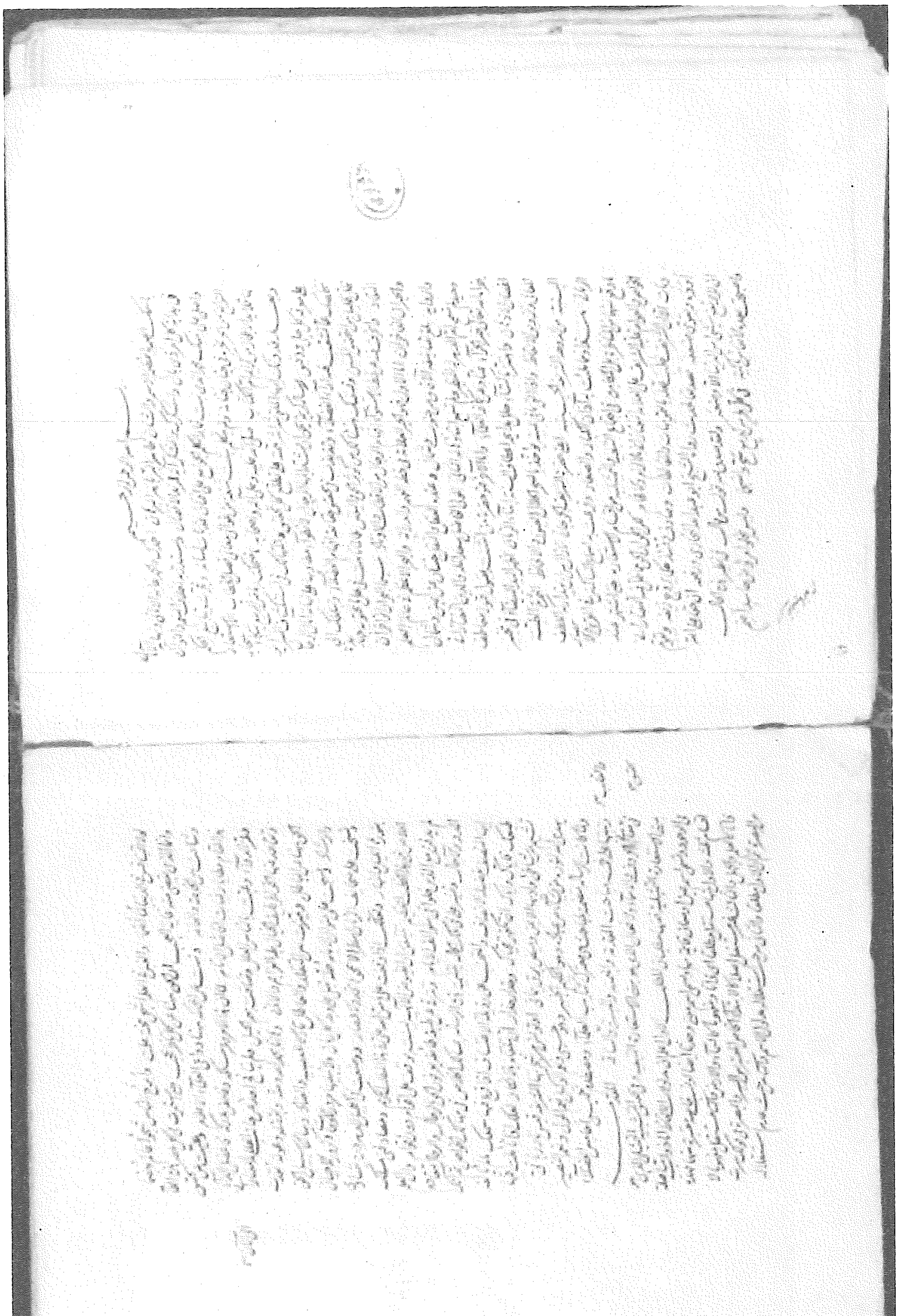
8- تخلو من الهوامش والتصويبات، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، وهذه النسخة تتكون من 12ورقة، وأشرنا إليها بالرمز(ي).



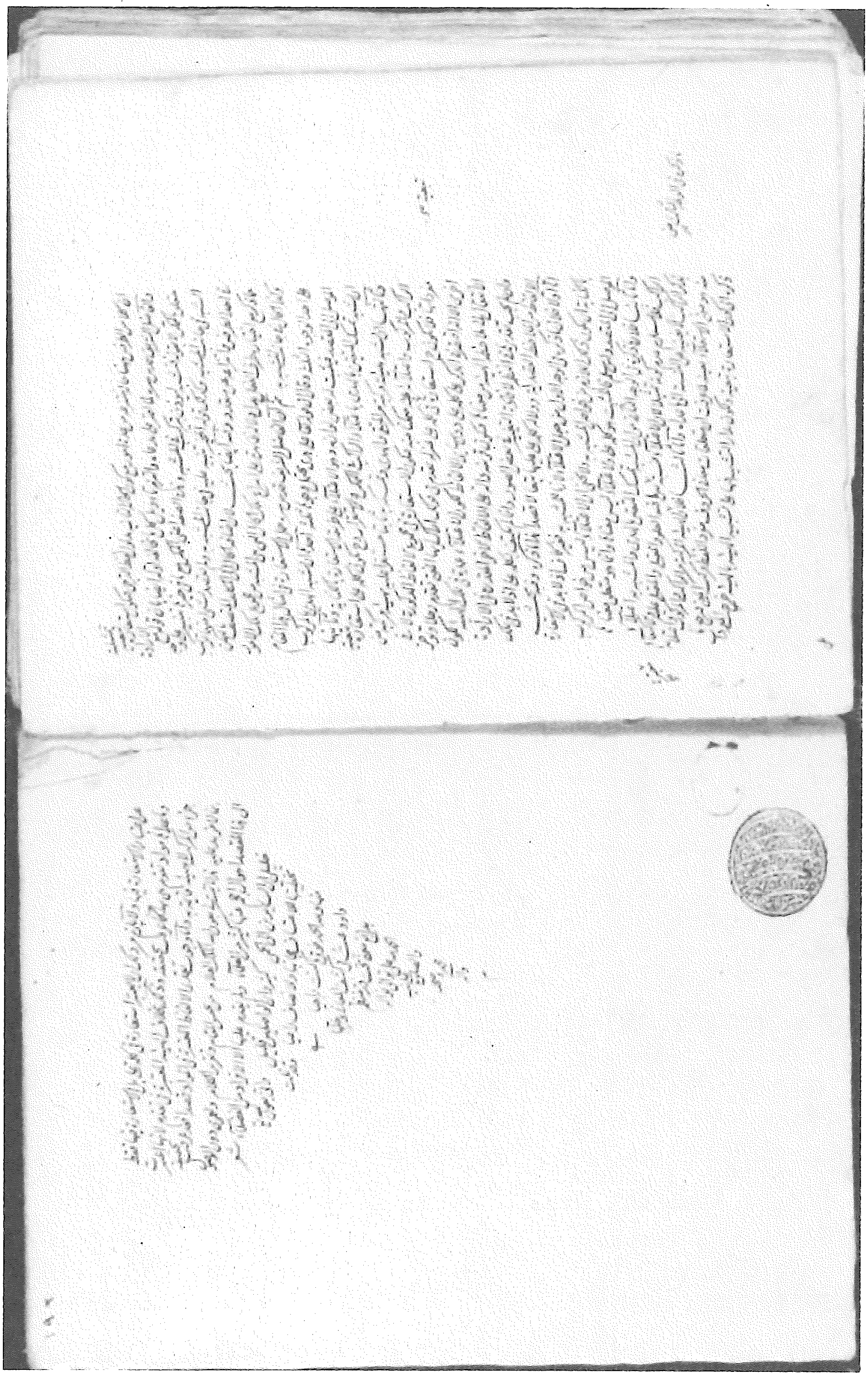
الورقتان الأولى والأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية بباريس ذات الرمز(ب)



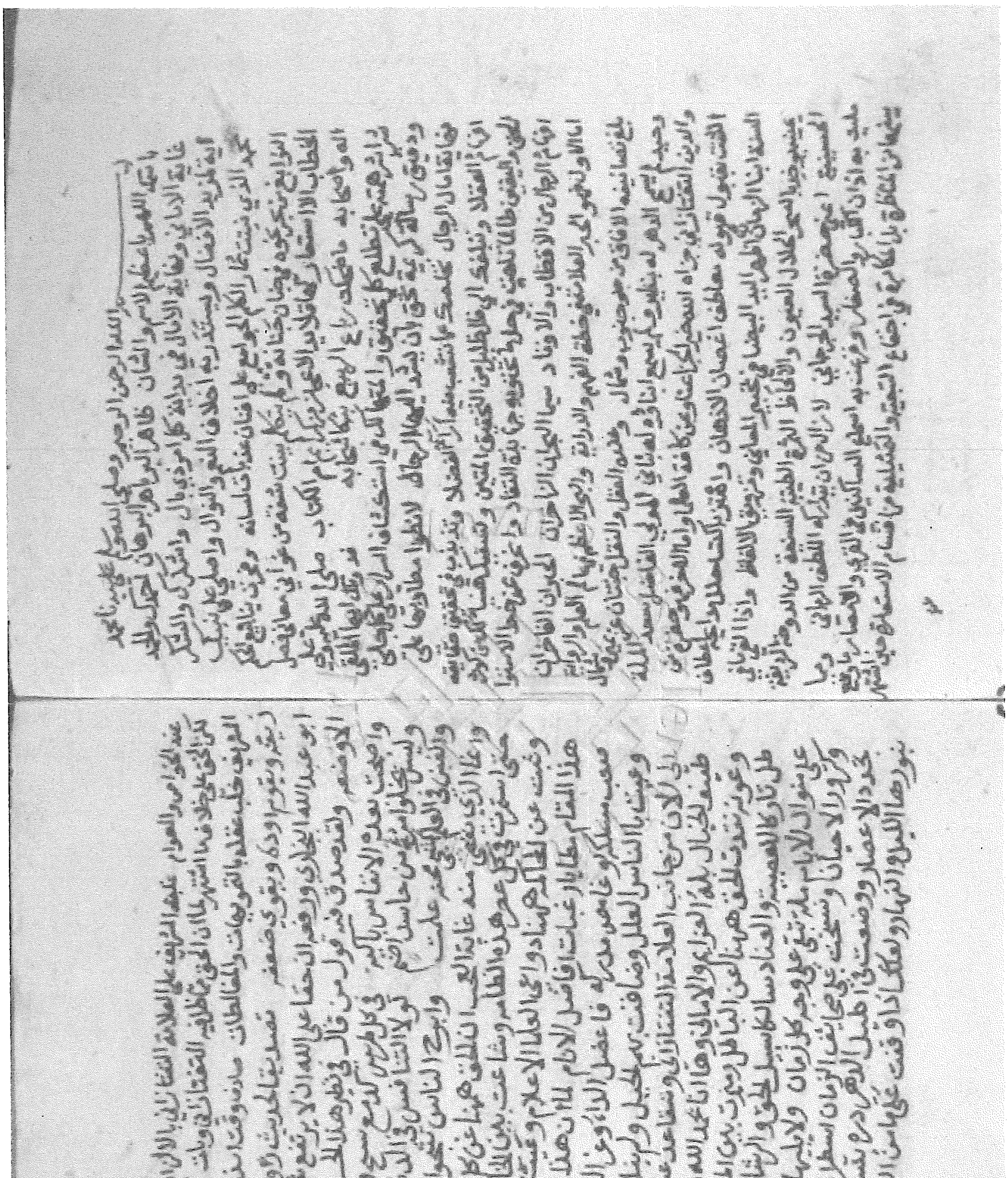
الورقتان الأولى والأخيرة من نسخة دار الكتب الوطنية بالقاهرة ذات الرمز (م)



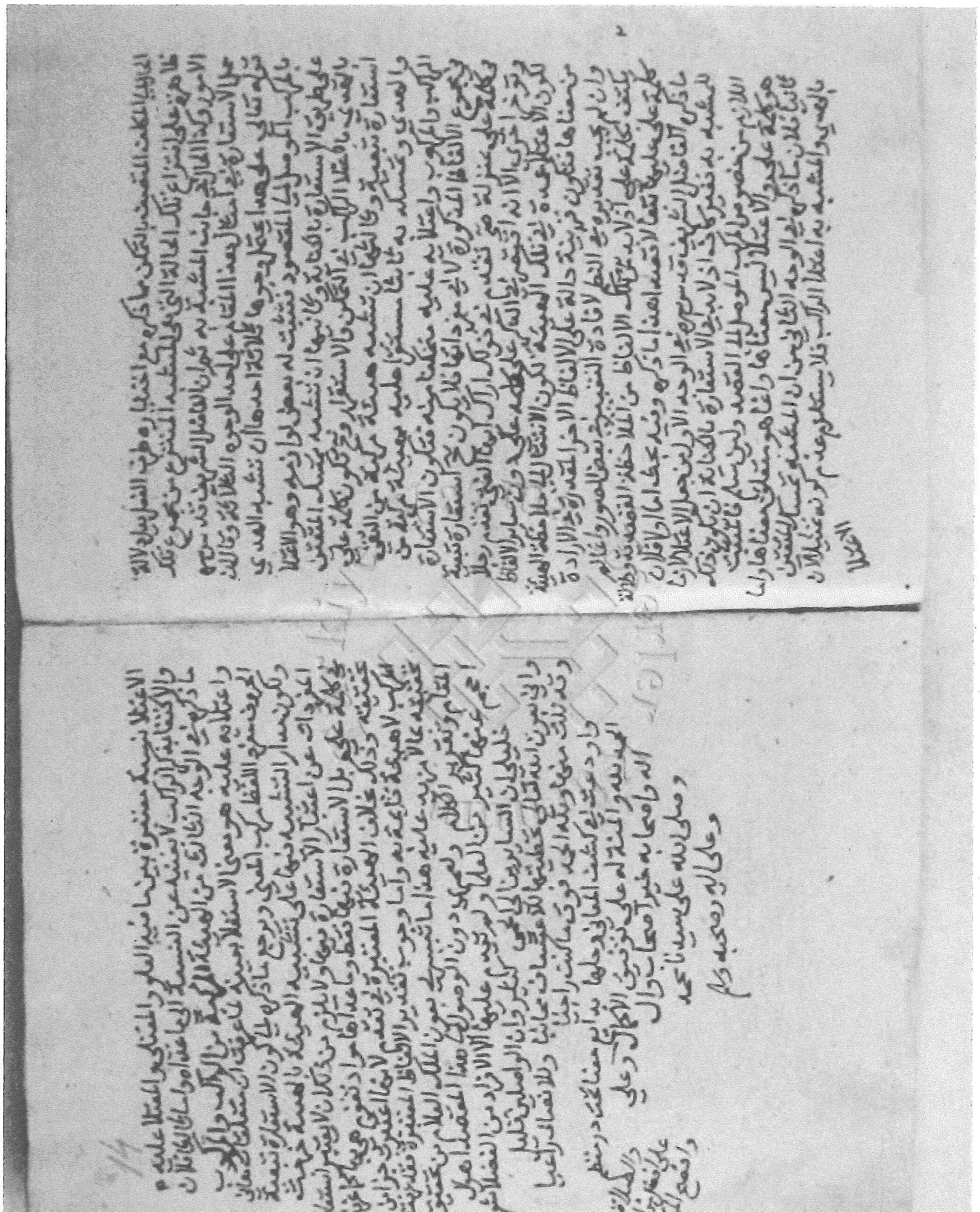
الورقة الأولى من نسخة ولي الدين بيازيد رقم 3238 ذات الرمز (أ)



الورقة الأخيرة من نسخة ولي الدين بيازيد رقم 3238 ذات الرمز (أ)

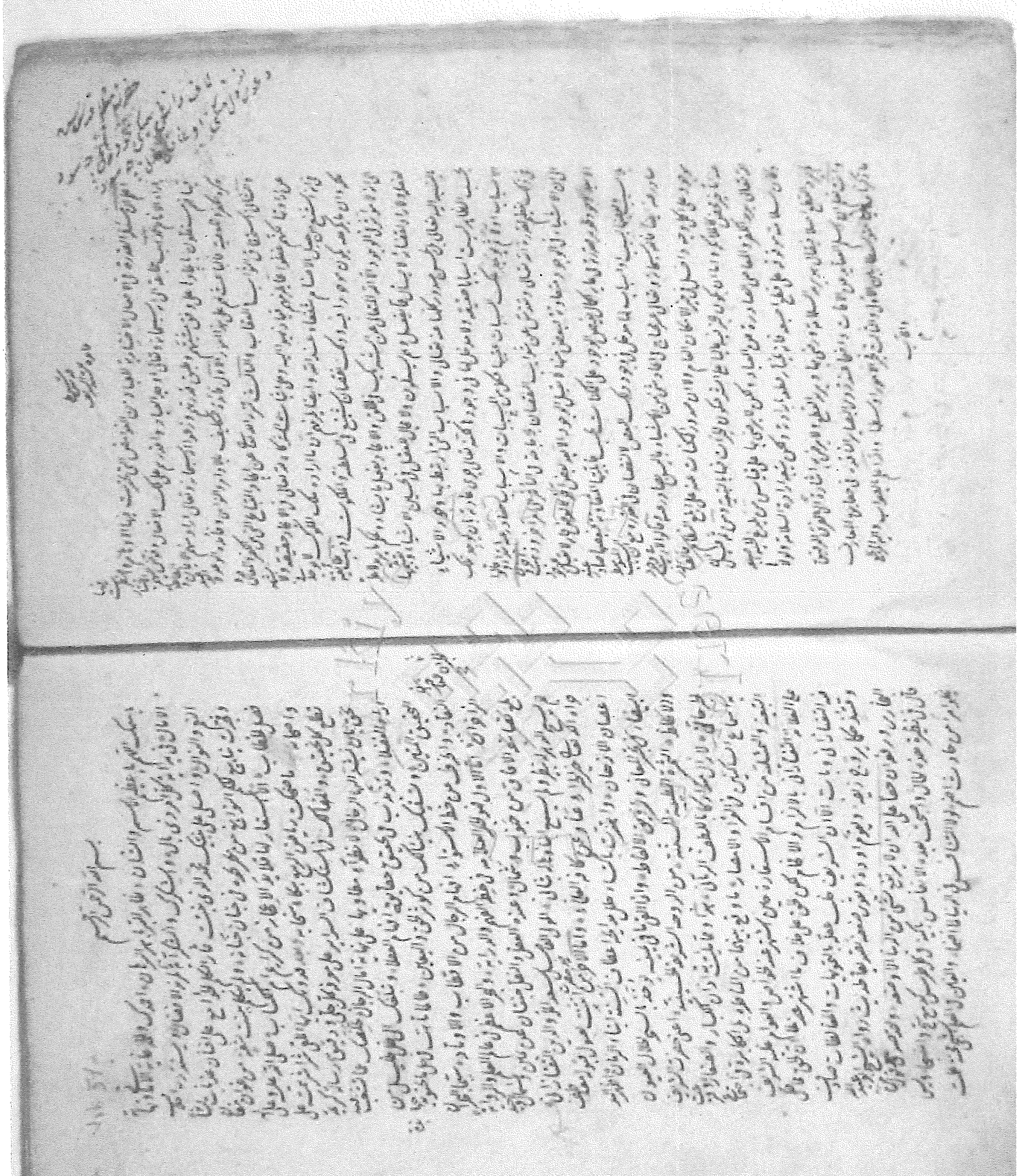


الورقة الأولى من نسخة المكتبة السليمانية، قسم هـ حسني باشا رقم 1453 ذات الرمز (هـ)

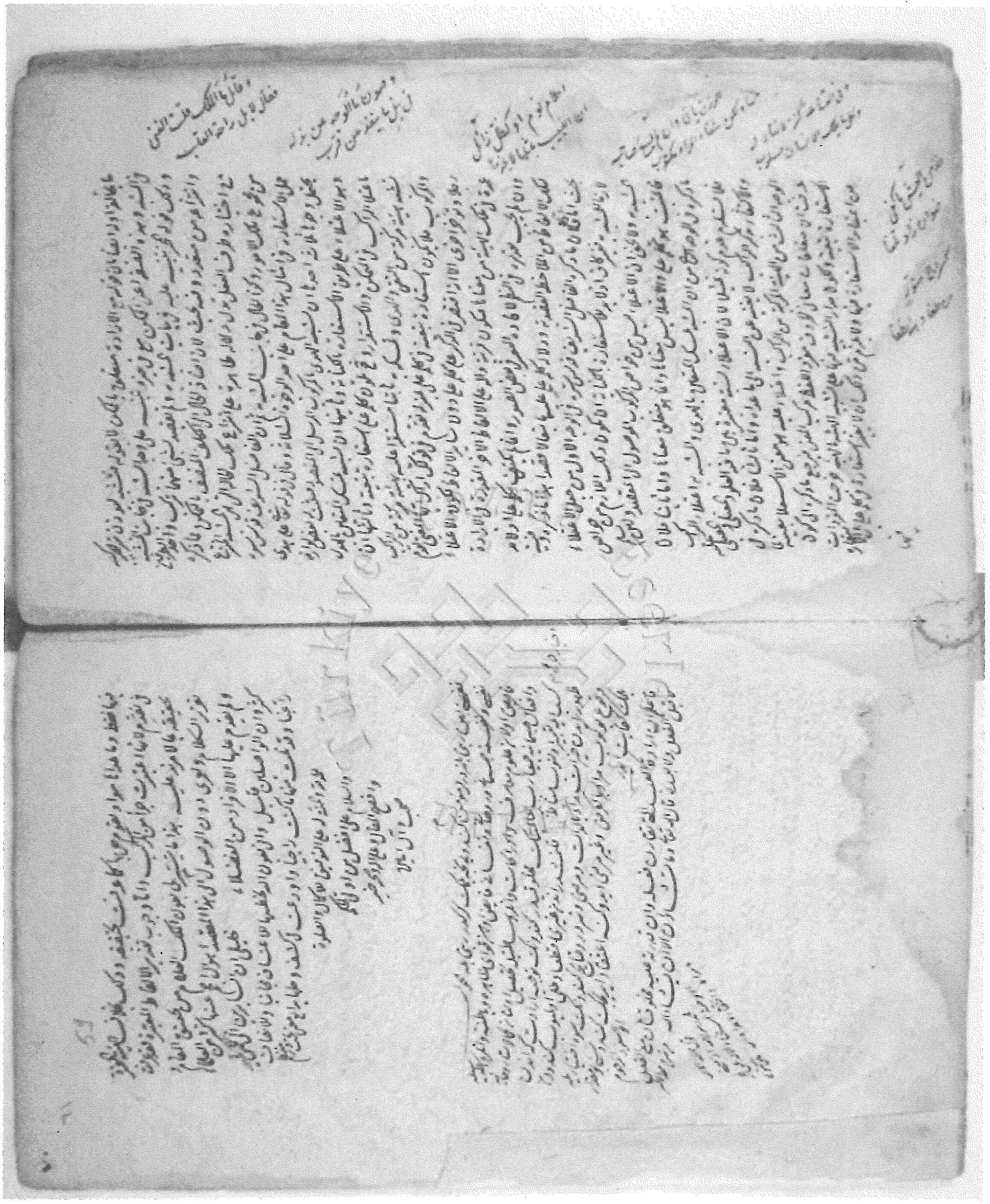


الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية، قسم هـ حسني باشا رقم

1453 ذات الرمز (هـ)



الورقة الأولى من نسخة المكتبة السليمانية، قسم هـ حسني باشا رقم 1453 ذات الرمز (هـ)



الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية قسم لالالي تحت الرقم 3691 ذات الرمز(ل)

ثانياً- التحقيق:

مَسَالِكُ الخَلَاصِ في مَهَالِكِ الخوَاصِّ

(في المحاكمة بين التفتازاني والشريف الجرجاني)

للفاضل طاشكبري زاده

[ت 968هـ]

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ [وبهِ نَستعينُ][1]

بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ يا عَظيمَ الاسْمِ وَالشَّأْنِ[2]، ظَاهِرَ البِرِّ بَاهِرَ البُرهَانِ، أحمدُكَ- والحَمْدُ غَايَةُ الأَمَانِي وَنِهَايَةُ الآمَالِ- في بِدَايَةِ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، وأشكُرُكَ، والشُّكْرُ آيَةٌ لـِمَزِيدِ الإفْضَالِ، وَيُسْتَدَرُّ بِهِ أَخْلَافُ[3] النِّعَمِ والنَّوالِ[4].

وأُصَلِّي على نبيِّكَ محمّدٍ الّذي نَبَتَتْ ثِمارُ الكَلِمِ الجَوامِعِ على أَفْنَانِ[5] عَذَبَاتِ[6] لِسَانِهِ، وفُجِّرَتْ يَنَابِيعُ الحِكَمِ النَّوابِغِ من بَحْرِ نَحْرِهِ[7] في جِنَانِ جَنَانِهِ[8]، ولم يَتَكَلَّمْ بِبِنْتِ شَفَةٍ من غَوَانِي[9] مَعَانِي فَصْلِ الخِطَابِ إلا اسْتَعَارَ لها

---

1 – في ((هـ)): ((بسم الله الرحمن الرحيـم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد)) بدل ((بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين)).

2 – في(ب): يا عظيمَ الشأنِ والاسم.

3 – أَخْلافٌ جَمْعُ خِلْفٍ، وهو حَلَمَةُ ضَرْعِ النَّاقةِ، أو هو للنَّاقَةِ كَالضَّرعِ لِلشَّاةِ.

4 – شبَّهَ النِّعم والنّوال بالناقة، وأثبت لهما الضُّروع، على سبيل الاستعارة المكنية.

5 – أفنانٌ جَمْعُ فَنَنٍ، وهو الغُصْنُ.

6 – عَذَبَات جَمْعُ عَذَبَةٍ، مِثْلُ قَصبَةٍ وَقَصبَاتٍ، وهي الطَّرَفُ، وعَذَبَةُ اللِّسَانِ: طَرَفُهُ، وعَذَبَةُ الشَّجرةِ: غُصْنُها.

7 – في (هـ) :(نحوه).

8 – في (و): بَنانه، والجَنانُ هو القَلب.

9 – الغَوَاني جمعُ غَانِيَةٍ، والغَانِيَةُ مِنَ النِّسَاءِ: التي غَنِيَتْ بالزَّوْجِ، والغَانِيَة: الَّتي غَنِيَتْ بِحُسْنِها وَجَمالِها عَنِ الحَلْيِ.

قَلائِدَ[1] الإِعْجَازِ مِن كَرَائِمِ أمِّ الكِتَابِ، صَلَّى اللهُ عَليهِ وعلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ، ما ضَحِكَتْ رِياضُ[2] الرَّبِيعِ بِبُكَاءِ سَحَابِهِ.

وبعدُ:

فَدُونَكَ، أيُّها المُلقِي شَرَاشِرَ[3] هِمَّتِهِ على تَطَلُّعِ كُلِّ تَحقِيقٍ، والمُتَهَالِكُ في استكشَافِ السَّرَائِرِ على [مَعْرِفَةِ][4] كُلِّ جَلِيٍّ ودَقِيقٍ، رِسَالَةٌ كَرِيمةٌ يَحِقُّ أَنْ[5] يُشَدَّ إليها الرِّحَالُ، لِانْطِوَاءِ مَطَاوِيها[6] عَلى نِهَايَةِ آمَالِ الرِّجَالِ، تُخَلِّصُكَ عمَّا تَشعَّبَ فيه آراءُ الفُضَلاءِ، وتَذَبْذَبَ في تحقيقِ حَقائقِهِ أَفْهامُ العُقلاءِ، وتُبْلِغُكَ إلى ظِلٍّ ظَلِيلٍ من التَّحقيقِ المَتِينِ، وتَسْقِيكَ -هَنيئًا لكَ- مِنْ كَوثَرِ الحَقِّ واليَقينِ، طَالما تاهَتْ في حَلِّ مَا تَحْتَويهِ جهَابِذَةُ النُّقَادِ، وانْحَرَفَ فيه عن خَطِّ الاستواءِ أَفْهَامُ الرِّجَالِ من الأَقْطَابِ[7] والأَوتَادِ[8]، سيَّما[1] البَحْرَانِ الزَّاخِرَانِ والحِبْرَانِ

---

1 - القَلائِدُ جَمْعُ قِلَادَةٍ، وهي مَا يُجْعَلُ في العُنُقِ.

2 - في (هـ): (رِباع).

3 - الشَّرَاشِرُ: الأثقالُ ، الواحِدُ :شُرْشُرَةٌ، يُقال: أَلقَى عليهِ شَرَاشِرَهُ، أي: أَثْقَالَه، ويُمَثَّلُ بِهِ لمن يَتَوَجَّه للشيْءِ بكُلِّيَّتِه، فَيُقَال: أَلقَى عليهِ شَرَاشِرَه.

4 - سَقطت من(هـ).

5 - في (هـ)و(ب):(بأَنْ).

6 - مَطاوٍ جمعٌ مفردها مَطْوى، ومَطَاوي الشَّيءِ: غُضُونُهُ المضمومةُ وطَيَّاتُهُ.

7 - الأقطابُ جمع قُطْبٍ، وهو سَيِّدُ القومِ.

8 - الأَوتَادُ جمع وَتِد، وأَوتادُ البلاد: رُؤساؤها، والأقطاب والأوتاد مصطلحات صوفية.

الفَاخِرَانِ، أَمَّا الأَوَّلُ فهو الحِبْرُ العَلَّامَةُ في خَطِّهِ الفَهْمُ والدِّرَايَةُ، والبَحْرُ الأَعْظَمُ في عَالَمِ العِلْمِ والرِّوَايَةِ، بَلَغَ تصانيفُهُ الآفاقَ من جَنُوب وشِمال، وعندهُ العَقْلُ والنَّقْلُ جنَّتَانِ، عن يمينٍ وشِمال، وَحِيدٌ لم يَسمَحِ[2] الدَّهرُ له بنظيرٍ، ولم يَسْمَعْ أبناؤُه له بِثَانٍ[3]، المولى الفَاضِلُ سَعْدُ المِلَّةِ والدِّيْنِ التَّفتازانيُّ[تـ792هـ]، جَزَاهُ اللهُ تعالى خيرَ الجَزَاءِ عنَّا وعن كَافَّةِ العُلَماءِ. أمّا الآخَرُ فهو حَضْرَةُ مَنِ انْثَنَتْ بِقَبُولِ قَولِهِ مَعَاطِفُ أَغْصَانِ الأَذْهَانِ، واهْتَزَّتْ بِاكتِسَاءِ حُلَلِ مَدَائِحِهِ أَعْطَافُ أَلْسِنَةِ أَبنَاءِ الزَّمَانِ، أَظْهَرَ اليَدَ البيضَاءَ في تَحبيرِ المَعَاني وتَزْوِيقِ الأَلفاظِ، وإذا أَلْقَى ما في يَمِينِهِ يُؤخَذُ بِالسِّحْرِ الحَلالِ العُيُونَ والأَلحَاظَ، الثَّمَرَةُ الطَّيِّبَةُ السَّنِيَّةُ في الدَّوحَةِ الشَّرِيفَةِ الحُسَينيَّةِ، أَعْنِي حَضْرَةَ الشَّرِيفِ الجُرْجَانِيِّ[تـ816هـ]، لا زَالَ مُتَدارَكًا[4] باللُّطْفِ الرَّبَّانِيِّ.

---

1 - شاع على ألسنة عدد من الشعراء والكتاب إسقاط (لا) من (سيما) وهو خطأ لم يستسغه العلماء، يقول أبو حيان الأندلسي: "وكَذَلكَ حَذْفُ (لا) من لا سيَّما إنما يوجَدُ في كَلامِ الأُدَبَاءِ المُولَّدِين، لا في كلامِ من يُحتجُّ بِكَلامِهِ". ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (تـ 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م، ص1552.

2 - لم يسمح: لم يَجُدْ.

3 - في (أ)و(ي)و(و)و(م):(لم تسمح أم الدهر لها النظير، ولم يسمع أبناؤها له الثاني).

4 -في (و)و(هـ)و(ي)و(أ)و(ب):(في أن يتداركه)بدل:(يتداركه).

هذا، ومِمّا مُلِئَتْ بِهِ آذَانُ الكِبَارِ والصِّغَارِ، وَقُرِعَتْ بِهِ أَسْمَاعُ السَّاكِنِينَ فِي القُرَى والأَمْصَارِ، مَا وَقَعَ بينهما من المُنَاظَرَةِ بل المُكَابَرَةِ في اجتماعِ التَّبَعِيَّةِ[1] والتَّمثِيلِيَّةِ[2] من أَقْسَامِ الاستِعَارَةِ، حتى[3] اشْتَهَرَ عندَ الخَوَاصِّ والعَوَامِّ غَلَبَةُ الشَّرِيفِ على العَلَّامَةِ التَّفتازَانِيِّ بِالإلزَامِ والإِفْحَامِ، لكنَّ الحَقَّ على خِلافِ مَا

اشْتُهِرَ، لِما أَنَّ الحَقَّ مِمَّا ظَلَّ فيهِ التفتازانيُّ وَبَاتَ[4]، إلا أَنَّ الشَّرِيفَ خلَبَ[5] عَقْلَه

1 - الاستعارة التبعية هي التي يكون اللفظ المستعار فيها فعلاً أو اسمًا مشتقًا أو حرفًا. ينظر: مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (تـ 626هـ) تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ – 1987 م ص 380.

2 - الاستعارة التمثيلية: وهي تركيب، يُستعمل لغير ما وُضعَ له، لعلاقة المشابهة، مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي. سماها الخطيب القزويني المجاز المركب، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ – 1993م (5/ 107). وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ – 1988 م،ص213.

3 - في(ل)و(هـ):(حين).

4 - في(و)و(ي)و(أ)و(ب):((لكن الحق أن الحق مما (لما) ظل فيه التفتازاني وبات) بدل من:(لكن الحقَّ على خلاف ما اشتهر، لما أن الحق مما ظل فيه التفتازاني وبات).

5 - خَلَبَهُ: خَدَعَهُ. وفي الهامش (وفي المثل: إذا لم تغلِبْ فاخْلُبْ).

بالتَّمْويهاتِ[1] والمُغالَطاتِ[2]، وَصادَفَ وَقْتَئِذٍ حَكَماً[3] يُرَوِّجُ زَيْفَهُ، ويُقَوِّمُ أَوْدَهُ، ويُقَوِّى ضَعْفَهُ، تَصْدِيقًا لِحَدِيثٍ رَوَاهُ الشَّيْخُ أبو عبدِ الله البُخَارِي[تـ265هـ] ورَفَعَهُ[4] ؛

أنْ «حَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ لاَ يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيا إِلَّا وَضَعَهُ»[5] ولقد صَدَقَ فيهِ قَولُ

---

1 – في الهامش (التمويهات: إيرادُ المقدمات الفاسدة على صورة المقدمة الحقة، وذلك مأخوذ من قولك: موَّهتُ الشيءَ إذا طَليتَهُ بالذهب، وتحتَهُ نحاسٌ).

2 – في الهامش(وهي قياسات مركبة من مقدمات شبيهة بالحق وبالمشهور، أو مركبات من مقدمات وهمية كاذبة).

3 – وهو عبد الجبّار بن الإمام نعمان الدين الخوارزميّ، عالِم تيمورلنك وإمامُهُ، وكان يخوض في دماء المسلمين أمامه، وكان عالماً فقيهاً محققاً، وقعت بينه وبين علماء الشام مناظرات ومناقشات، وكان أبوه الإمام نعمان الدين معتزليًا أولًا ثم رجع إلى مذهب أبي منصور الماتريديّ. ينظر: مخطوط رسائل طاشكبري زاده، رقم اللوح(38)، رقم المخطوط: 3084. وينظر: عجائب المقدور في أخبار تيمور، أبو محمد أحمد بن محمد، المعروف بابن عربشاه، مطبعة وادي النيل، القاهرة، الطبعة الأولى 1285م.، ص111.

4 – في الهامش(رواه الشيخ أبو عبد الله البخاري في صحيحه، وهو محمد بن إسماعيل، ولد ببخارى لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة، أُلهم حفظ الحديث وهو ابن عشر سنين أو أقل، وكتب عن ألف وثمانين رجلا، أجمع المحققون على أن صحيحه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وروى عنه مائة ألفٍ، يزيدون أو ينقصون، ومات بخرتنك على =فرسخين من سمرقند لسنة ست وخمسين ومائتين وعمره اثنتان وستون سنة، فلما دفن فاح من قبره رائحة المسك. روّح الله روحه، وجزاه عن الأمة خير الجزاء).

5 – أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب: الجهاد والسير، باب: ناقَةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه =

من قَالَ في نَظِيرِ هذهِ الحَالِ[1]:

وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْفَاسُ بَاكِيَةً   فِي كُلِّ طِرْسٍ[2] كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا
وَلَيْسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمٍ[3]   لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أَضِمَا
والغَبْنُ[4] فِي العِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةٍ عُلِمَتْ   وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْوًا عَالِمٌ هُضِمَا

وإنَّما الَّذي يُفضى منه غَايةُ العَجَبِ أنَّ الحقَّ ههنا عن كُلِّ نَاظِرٍ يُحْجَبُ، حتّى

وسلم، رقم الحديث2872،(2/ 324).

ينظر: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله: محمد بن إسماعيل البخاري(تـ 256هـ) =تحقيق: محب الدين الخطيب – محمد فؤاد عبد الباقي- قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الأولى، 1400 هـ- 1980م.

1 - القائل هو حَازِم القَرطاجَنِّي، قَالَها في منظومته فِي النَّحو حاكيا فيها الواقعة الشّهيرة التي حدثت بين الكسائيّ وسيبويه بخصوص المسألة الزُّنْبُوريّة التي حُكِم فيها للكسائي. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبدالله بن هشام الأنصاري (تـ761هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت(1/ 104-105).

2 - الطِّرْسُ: الصحيفة، ويقال هي التي مُحِيت ثم كُتبت، وقال ابن سيده: الطِّرْسُ الكِتاب الذي مُحِيَ ثم كُتِب، والجمع أَطْراس وطُروس. ينظر: لسان العرب، جمال الدين، محمد بن مكرم، ابن منظور الأفريقي المصري (تـ 711هـ) دار صادر – بيروت، د ت (6/ 120).

3 - الأَضِمُ: الحَقُودُ.

4 - الغَبْنُ في الرَّأيِ: الخِدَاعُ، غَبَنَهُ يَغْبِنُهُ غَبْنًا: أي خَدَعَهُ. ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (تـ 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م (13/ 310)

استمرَّتْ في كُلِّ عصرٍ هذه الطَّامَّةُ، وشَاعَتْ بين الخَاصَّة والعامَّة، ونَبَتْ عن المُحاكَمةِ ههنا دَواعي العُلماءِ والأَعْلامِ، وَعَيَّتْ عن تحقيقِ هذا المقامِ مَطَايا رَغَبَاتِ أَفاضِلِ الأَنَامِ، لِـمَا أنّ هذا الأَمْرَ وَعْرٌ صَعبٌ مَسْلَكُهُ وغامِضٌ مُدْرَكُه، فَأَعْضَلَ الدَّاءُ وعزَّ الدَّوَاءُ، وعَيَّتْ بالنَّاسِ العِلَلُ، وَضاقَتْ بِهِمُ الحِيَلُ، ولم يُنافِحْ[1] أَحدٌ إلى الآنَ عن[2] جَانِبِ العلَّامَةِ التَّفتازانيِّ، وَتَقَاعَدَ[3] عنها[4]- للخَواطِرِ- طَيفُ الخَيَالِ، بَلْهَ العَزَائم والأَمَاني.

وها أنا بِحمدِ الله وَمَنِّه، وبِفَضْلِهِ وعَونِهِ نَقَدْتُ[5] الحقَّ هَهنا عنِ البَاطِلِ، ومَيَّزْتُ بينَ المَتقَلِّدِ والعَاطِلِ، تَارِكًا للعَصَبيَّةِ والعِنَادِ، سَالِكًا سَبيلَ الحقِّ والرَّشَادِ، وَنَسَجْتُ على مِنْوَالِ[6] الأَيَّامِ حُلَّةً تَبْقَى على وَجْهِ كُلِّ زَمَانٍ، ولا يُبْليهَا

---

1 – في(ل): يكافح.

2 – في (ل)و(ب)و(هـ) و(م): من

3 – في (هـ): تتقاعد.

4 – يقصد ههنا: عن المحاكمة بين الشيخين.

5 – في (ب): انقدت، وهو تحريف. ونقدْتُ هنا بمعنى: ميّزتُ، مأخوذ من نقْدِ الدَّراهم، يقال: نقدْتُ الدراهمَ وانتَقَدْتُها: إذا أخرجتُ منها الزَّيْفَ. ينظر: لسان العرب(3/ 425).

6 – المِنْوالُ: الخشبُ الذي يَلُفُّ عليه الحائكُ الثوبَ، وهو النَّوْلُ أيضًا. ينظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية 1399 هـ – 1979م(5/ 1836).

مُرُورُ الأَعْوامِ(1)، وكُرُورُ(2) الأَحيَانِ، وَنَسَخْتُ على صَحَائفِ الزَّمانِ أَسْطُرًا لا يَمْحُوهَا تَجَدُّدُ الأَعْصَارِ، وَوَضَعْتُ في إِكْلِيلِ الدَّهْرِ دُرَّةً يَتَساوى بِنُورِهَا اللَّيلُ والنَّهارُ.

ولَعلَّكَ إذا وَقَفْتَ على مَا مَنَّ اللهُ عَلَيَّ في هذا المطْلَبِ الكَريمِ، ومُصَادَفتي مَسْلَكَ الخَلاصِ في هذا الخَطْبِ العَظِيمِ تَتيَقَّنُ(3) أَنَّ الفُيُوضَ الإلهيَّةَ ليستْ بِوقْفٍ على أَقْوامٍ دونَ أَقوامٍ، وأنَّ العِلمَ لم يُدفَنْ مع الَّذِين خَلَوا في سَالفِ [96ظ] الأَيَّامِ، وتَتَرقَّى(4) عن طبقةِ طائفةٍ يَعرِفُونَ الحَقَّ بالرِّجَالِ، والرِّجالُ(5) بِتَقَادُمِ المُدَدِ والآجالِ، وتُشِيرُ(6) عليَّ في تلك الحَالةِ بِتَسمِيَةِ هذهِ الرِّسَالَةِ بِمَسَالِكِ الخَلاصِ في

---

1 – في (ب) و(و): الأوقات، وفي (هـ) و(م): الأيام.

2 – الكُرُور: الرجوعُ، مصدر كرَّ عليه، أي: رجعَ، يقال: كَرَّ عَلَيْهِ يَكُرُّ كَرًّا وكُرُورًا وتَكْرارًا، ينظر: لسان العرب(5/ 135).

3 – في (هـ): تيقّنْتَ.

4 – أي الفيوض الإلهية، والمعنى: تعلَّمْ أيضًا أن الفيوض ترتقي وتعلو وتفوق درجةً فدرجةً متباعدةً عن طبقةِ طائفةِ جمعٍ من الناس يعرفون الحق بالرجال.. ينظر(مخطوط شرح مسالك الخلاص لـ محمد، أمر الله بن زيرك الحسيني ، رقم اللوح:9)

5 – أي: يُعرَف الرجال بتقادم المُدد ومرورُ الزمان.

6 – معطوف على الفعل(تتيقن) والسياق: (وإذا وقفت على ما منّ الله ...تتيقن أن الفيوض الإلهية ... وتشير علي وتأمرني في هذه الحالة بتسمية هذه الرسالة...)

مَهالِكِ الخَواصّ.

ثُمّ إنّكَ أيُّها المتّصِفُ بِفَضِيلَةِ الإنْصَافِ، والمُتَجَنِّبُ عن رَذِيلَةِ الاعْتِسَافِ، إذا قَرَعَ منها[1][2] سَمْعَكَ فإيّاكَ وإيّاكَ أنْ يَكْفهِرَّ مُحيّاكَ، وحذَارِ حذَارِ أنْ تَتَلَقّاهَا بالإِنْكَارِ، لَعلَّكَ إذا تأمَّلْتَ فيها[3] تَشِيمُ[4] من شاطئ واديها الأيمنِ وميضَ برقٍ يمانيّ، أو تؤنِسُ[5] من شجرتها الشّريفةِ قَبَسَ نارٍ ربّانيٍّ[6]، يَهدي اللهُ لِنُورهَ من يشاءُ من عبادهِ، وهو الحَكيمُ الخَبيرُ، وهو حَسْبي ونِعمَ الوكيلُ ونِعْمَ النّصيرُ.

ولـمّا كانت الرِّسالةُ مُتضَمِّنةً لِمباحثَ هي مُعتَرَكُ كَتائبِ العُلَماءِ، ومُصْطَدَمُ خَمِيسِ[7] أحامسِ[1] الفُضَلاءِ، رتّبْتُها على خمسةِ مباحثَ: المقدّمةِ

---

1 – في بقية النسخ: (فيها)

2 – أي: من هذه الرسالةِ.

3 – أي: في تلكَ الرسالةِ.

4 – أي: تنظرُ وتُبصرُ، يقال: شامَ السّحابَ والبرقَ شَيْمـاً: نظر إليه أين يَقْصِدُ وأين يُمْطِر، وقيل: هو النظر إليهما من بعيد، وقد يكون الـشَّيْمُ النظرَ إلى النار. ينظر: لسان العرب (12/ 330).

5 – تؤنس: تبصرُ.

6 – صفةٌ للقبس.

7 – وهو الجيشُ الجَرَّارُ ؛ سُمّي بذلك لأنه خَمْسُ فِرَقٍ : المُقَدِّمَةُ، والقلبُ، والمَيْمَنةُ، والمَيْسَرَةُ، =

والميمنةِ والميسرةِ والقلبِ والسَّاقَةِ.

أمَّا المقدِّمةُ في تحقيقِ معاني الحُروفِ والأَسماءِ والأَفعالِ، الّذي[2] هو مَبنى الاستعارةِ التَّبَعيّةِ، وفي تحقيقِ التّشبيهِ التَّمثيليِّ الذي هو مبنى الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ، ففيها مَطْلبانِ:

المطلبُ الأوَّلُ

إنَّ مَدْلولاتِ الألفاظِ: إمّا ذَواتٌ مَتأصِّلةٌ في الوجودِ، ويُسمّى[3] اسمَ عينٍ[4]، أو معانٍ قائمةٌ بها[5] ويُسمّى[6] اسمَ معنى وحَدَثًا أيضًا، أو نِسبٌ خاصةٌ مُعْتَبَرة بينهما[7] ويُسمّى حرفًا. فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ، والأوّلُ منها مُستقلٌّ مُطلقًا، أي ذاتًا[8]

والسَّاقَةُ.

1 – جمعُ الأَحْمَسِ، وهو الشجاع.

2 – صفة للتحقيق.

3 – أي: ويُسمى الدّالُّ على الذات من الألفاظ المفردة اسمَ عينٍ.

4 – اسمُ العينِ أو اسم الذات وهو ما دلَّ على ذاتٍ، أي: على شيء محسوس قائمٍ بذاتهِ.

5 – وهي المعاني المجردة القائمة بغيرها، سواء صدر عنها كالضرب والأكل، أو لم يصدر كالطُّول والقصر.

6 – أي ويُسمى الدّالُّ عليه اسمَ معنى.

7 – أي: بين اسم العين واسم المعنى.

8 – أي باعتبار صدقه على الشيء.

ومفهومًا[1]، كالسَّماءِ والأرضِ، والثاني مُستقِلٌّ مَفْهُومًا لا ذَاتًا[2]، كالعِلمِ والجهلِ، والثالثُ غيرُ مُستقلٍّ أصلًا[3]، وذلك كالابتداءِ الخَاصِّ المُعْتَبَرِ بين (السَّيرِ والبَصْرَة) من قولِكَ: سِرتُ مِنَ البَصرةِ[4].

ثُمَّ إنَّ الأوّلَ مُطلقًا[5]، والثاني من حيثُ استِقْلالُه[6] مَدْلولَ الاسمِ، ومن حيثُ عدمُ استقلالِه[7] مَدْلولَ الفعلِ، وأمّا الثَّالثُ فهو مَدْلُولُ الحَرفِ.

ثُمَّ إنَّ الإسْنادَ لاستِدْعَائهِ استِقْلالَ المُسْنَدِ إليهِ مُطْلقًا، أي ذاتًا ومَفْهُومًا، واستقلالَ المسندِ مُفهومًا، يكونُ الاسمُ مُسندًا إليهِ ومُسنَدًا معًا، والفِعلُ يكونُ مُسنَدًا ولا يكون مُسنَدًا إليهِ، والحَرفُ لا يكونُ شيئًا مِنهما، إذ ليسَ له حَظٌّ مِنَ الاستقِلالِ أَصْلًا.

وكلُّ ما صَحَّ أنْ يَكونَ مُسنَدًا إليهِ صَحَّ أن يكونَ مَوصُوفًا،

---

1 - أي في دلالته على الأشياء، فلا يحتاج إلى ضميمة أو ما شابه ذلكَ.

2 - لأن اسم المعنى لا يقوم بذاته ويحتاج إلى سياق وموضوع يقوّمه.

3 - أي إن معاني الحروف غير مستقلة بمفهومها، ويحتاج للدلالة عليه بها إلى ضميمة.

4 - أي إن مدلول (مِنْ) الذي هو الابتداء لا يُتَصوَّرُ إلا بذِكر كلمتي(السير) و(البصرة) وقِسْ على ذلك سائرَ معاني الحروف.

5 - أي: يكون مدلوله مطلقاً.

6 - بحسب المفهوم.

7 - ذاتاً.

لاشتِرَاكِهِما في استقلالِ مَعْروضِهما مَفْهومًا[1]، وإنَّما الفَرقُ بينهما أنَّ النِّسْبَةَ في الأوَّلِ مَجْهُولةٌ للمُخَاطَبِ، وفي الثَّاني مُعْلومَةٌ له.

ثُمَّ إنَّ الحَدَثَ لا يتَّحصَّلُ [حَقيقةً][2] إلا بالفَاعلِ فقط، أو بهِ وبالمفعولِ [معًا][3]، فيحْصُل له[4] نِسبتانِ؛ نِسبتُهُ إلى الفاعلِ، وهي النِّسْبَةُ التّامةُ، ونِسبتُهُ إلى المفعولِ، وهي النِّسبةُ التَّعليقيَّةُ، على أن يكونَ الفاعلُ والمفعولُ خَارِجَينِ عن مفهومِ الفِعلِ، وإلّا لَجَازَ الإسنادُ إليهِ، وكذا النِّسبةُ خَارجَةً عن مَفهومِه، وإنَّما تكون[5] قَيدًا له، إذ لو دَخَلتْ فيهِ لم يَصِحَّ كونُهُ مُسندًا، ثمَّ إنَّ الحَدثَ يُفيدُ للفاعلِ صِفةَ الفاعليَّةِ، وللمفعولِ صفةَ المفعوليَّةِ، ويُرادُ بهما[6] ذاتُ ما يُنسبُ إليها الحَدَثُ، إمّا بالحُصول منه أو بالوقوعِ عليهِ، والأوَّل مدلولُ اسمِ الفاعل، والثاني مدلولُ اسمِ المفعولِ، وهذهِ النِّسْبةُ[7] تقييديَّةٌ غيرُ تامَّة[8]، فلا

1 – كما نقول: الطالبُ مؤدبٌ، ونقول: الطالبُ المجتهدُ مؤدبٌ، فالطالب هنا مسندٌ إليه وموصوف أيضاً.

2 – زيادة من (و).

3 – زيادة من (و).

4 – أي: للحدث.

5 – أي: النسبةُ.

6 – أي: بكلٍّ واحد من الفاعل والمفعول.

7 – أي بين كل من اسم الفاعل واسم المفعول وبين الحدث.

8 – لكونها غير مستقلة في المفهومية.

تصلُحُ للحُكْمِ عليها ولا بها، لا وحَدَها[1] ولا معَ غيرِهَا[2].

ولَمّا كان مَفهومُ(ذاتٍ ما) غيرَ مُستقلٍّ ذَاتًا[3] أَمْكنَ إسنادُها[4] إلى ذَاتٍ معيَّنةٍ، كما تقولُ: زيدٌ عالمٌ وعمرٌو معلومٌ، وهذهِ هيَ النِّسبةُ التّامةُ، ولـمَّا كانَ المفهومُ المذْكُورُ مُتَّحِدًا مع الذّاتِ[5] صَحَّ الإسنادُ إليهما معًا بهذا الاعتبارِ، كما تقولُ: العالِمُ كَريمٌ والجاهِلُ لئيمٌ، وهذهِ أيضًا هي النِّسبةُ التّامةُ[6]؛ قال الفَاضِلُ الشَّريفُ قُدِّس سرِّه: «إذا لُوحِظَ في الصِّفاتِ جانبُ الوصْفِ، أيْ: الحدثِ، أصالةً يُجعلُ مُحكومًا به»[7]، [وفيه بحثٌ][8] لأنَّه إنْ أرادَ أَنَّ الحَدَثَ يكونُ مَحْكُومًا به لِلذَّاتِ المُبْهَمَةِ فلا [نُسلِّمُ] ذلك[9]، إذ لا بُدّ في الحُكْم منَ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ، وقد عَرفتَ أنَّ النِّسبةَ بينهما تَقْييديَّةٌ، وإنْ أَرادَ أنَّهُ يكونُ مَحْكُومًا به[10] للذَّاتِ المُعيَّنَةِ،

1 – لامتناع انفرادها عن المنسوب إليه.

2 – لعدم استقلالها.

3 – أي: مبهم وغير متخصص أو محدد.

4 – أي إسناد اسم الفاعل واسم المفعول.

5 – أي المُعيَّنة.

6 – أي المستقلة بالدلالة والمفهومية والمفيدة لإثبات الشيء له أو نفيه عنه.

7 – لم أقف عليه في حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

8 – سقط من النسخة(ب).

9 – لأن النسبة بين الوصف والذات المبهمة تقييدية غير تامة.

10 – باعتبار النِّسبةِ.

تصلُحُ للحُكْمِ عليها ولا بها، لا وحدَها[1] ولا معَ غيرِهَا[2].

ولَمّا كان مَفهومُ(ذاتٍ ما) غيرَ مُستقلٍّ ذاتًا[3] أَمْكنَ إسنادُها[4] إلى ذاتٍ معيَّنةٍ، كما تقولُ: زيدٌ عالمٌ وعمرٌو معلومٌ، وهذهِ هيَ النِّسبةُ التّامةُ، ولـمَّا كانَ المفهومُ المذْكُورُ مُتّحِدًا مع الذّاتِ[5] صَحَّ الإسنادُ إليهما معًا بهذا الاعتبارِ، كما تقولُ: العالمُ كَريمٌ والجاهِلُ لئيمٌ، وهذهِ أيضًا هي النِّسبةُ التّامةُ[6]؛ قال الفَاضِلُ الشَّريفُ قُدِّس سرُّه: «إذا لُوحِظَ في الصِّفاتِ جانبُ الوصْفِ، أيْ: الحدثِ، أصالةً يُجعلُ مُحكومًا به»[7]، [وفيه بحثٌ][8] لأنَّه إنْ أرادَ أَنَّ الحَدَثَ يكونُ مَحْكُومًا به لِلذَّات المُبْهَمَةِ فلا [نُسلِّمُ] ذلك[9]، إذ لا بُدّ في الحُكْم منَ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ، وقد عَرفتَ أنَّ النِّسبة بينهما تَقْييديَّةٌ، وإنْ أَرادَ أنَّهُ يكونُ مَحْكُومًا به[10] للذَّاتِ المُعَيَّنَةِ،

---

1 – لامتناع انفرادها عن المنسوب إليه.

2 – لعدم استقلالها.

3 – أي: مبهم وغير متخصص أو محدد.

4 – أي إسناد اسم الفاعل واسم المفعول.

5 – أي المُعيَّنة.

6 – أي المستقلة بالدلالة والمفهومية والمفيدة لإثبات الشيء له أو نفيه عنه.

7 – لم أقف عليه في حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

8 – سقط من النسخة(ب).

9 – لأن النسبة بين الوصف والذات المبهمة تقييدية غير تامة.

10 – باعتبار النِّسبةِ.

فإن اعتُبِرَ، وكانَ بِدُونِ مُلاحظةِ الذَّاتِ المُبْهَمَةِ، فذلك عَينُ مَدْلُولِ الفعلِ، وإن كان معها[1] فذلك ممكنٌ لما عَرَفْتَ، لكنْ لا يُلائمهُ[2] قولُه: إذا لُوحِظَ جَانبُ الحَدَثِ أصالةً.

ثمَّ إنَّ الحدَثَ لـمَّا لم يتحصّلْ بغيرِ الفاعلِ والمفعولِ منَ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ لم يحصُلْ من نسبتِهِ[3] إلى شيءٍ من هذه الأشياءِ وَصْفٌ يُمكنُ حملُهُ عليهِ بِواسطةِ اعتبارِ الذَّاتِ المُبهمةِ، وإنَّما الحاصِلُ هناك نِسبةُ المُقَارَنةِ في الوجودِ فقط، فلا يُمكنُ إلَّا تقييدُ تلكَ الذَّواتِ المعيَّنةِ بالحَدثِ، وهذا مدلولُ أسماءِ الزَّمانِ والمَكانِ والآلةِ، ولِاعتبارِ الذَّاتِ هناكَ[4] صَحَّ الإِسْنادُ إليها، ولِكَونِها مُعيَّنةً[5] لم يَصِحَّ إسنادُها إلى غيرِها، ولهذا كانت في عِدادِ الأَسماءِ دُونَ الصِّفَاتِ. ثُمَّ إنَّ الحُروفَ مَوضُوعَةٌ[6] وَضْعًا عامًّا لِكلِّ نِسبةٍ خَاصَّةٍ [لا يمكن تَعيينُها][7] إلّا بِوَاسِطَةِ مُلاحظَتِها بِنَوعِ تلكَ النِّسبةِ، مثلًا كَلمةُ(مِنْ)موضوعةٌ بواسطةِ[97ظ]

1 – أي مع الصفة، يريد: وإنْ أراد أن مفهوم الحدث هو مفهوم الحدث والصفة معاً فعندئذ يمكن أن تكون الصفة محكوما بها.

2 – في (ب): يلائم

3 – أي من نسبة الحدث إلى شيء من الأشياء السابقة الذكر.

4 – أي في أسماء الزمان والمكان والآلة.

5 – أي كأسماء الأعيان باعتبار دلالتها على الذات المتعينة، فهي مستقلة ذاتًا ومفهومًا.

6 – في (و):(ثم إن الحرف موضوع).

7 – سقط من: (و) (ب)(أ)(ي).

مَفهومِ(1) الإبتِداءِ لكلِّ ابتداءٍ جُزئيٍّ خَاصٍّ مُعْتَبرٍ بينَ الحَدَثِ والذّاتِ؛ كَالسَّير وفَاعلِهِ والبَصْرةِ مثلًا.

ولمّا كانت تلك النِّسبةُ الخَاصَّةُ(2) غيرَ مُستقلَّةٍ بنفسِها لا ذَاتًا(3) ولا مَفهُومًا(4) لا يَصلُحُ(5) لأنْ يكونَ مُسندًا ولا مُسندًا إليهِ لِما عرفتَ.

وأمّا نوعُ الابتداءِ المعتَبَرُ آلةً للوضعِ فَمفهومٌ مَستقلٌّ في نَفسهِ، وصَالحٌ لأنْ يكونَ مُسنَدًا ومُسنَدًا إليهِ، وهو بهذا الاعتبارِ مَدلُولُ لفَظِ الابتداءِ الَّذي هو في [عِدادِ الأسماءِ](6).

---

1 – في (ب): (بواسطة مفهوم هو مفهوم...).

2 – أي: النسبة الجزئية المتعينة.

3 – لأنها نسبة، والنسبة لا استقلال لها.

4 – لأن دلالتها لا تتعيّن إلا بارتباطها بغيرها.

5 – أي: حرف الجر.

6 – سقط من النسخة:(ب).

المطلب الثاني

اعلمْ أنَّ طَرَفَ [1] التّشبيهِ[2]: إمّا مُفردٌ؛ وهوَ الَّذي لهُ مَفهومٌ واحدٌ، سَواءٌ كان واحدًا في نفسهِ، كَتشبيهِ الخدِّ بالوردِ، أو ذا أجزاءٍ [3] كتشبيهِ الثُّريّا بالعُنقودِ[4].

وإمّا مُتعدِّدٌ؛ وهوَ الذي فيه تشبيهاتٌ مُتعدِّدَةٌ، فذلكَ؛ إمّا بِأنْ تأخُذَ كلَّ واحدٍ منها فُرادى مَعزُولًا بعضُها عن بَعضٍ فَتُشبِّهُها بِنظائرِها أصالةً؛ فيلزمُ تَشبيهُ المَجْموعِ بالمجموعِ تَبَعًا، كَقَول امرِئ القَيسِ في وَصْفِ العُنَّابِ[5]:

---

1 – في (و) (ب)(أ)(ي)(ه) :(طرفي) والتصحيح من(ل).

2 – أي: باعتبار الإفراد والتعدّد والتركيب.

3 – أي جزئيات وتوابع غيرُ مستقلة الدلالة في طرفيه أو أَحَدِهما، وما هو يوصف بالتشبيه المقيّد.

4 – في قول الشاعر:

وقد لاحَ في الصُّبح الثُّريَّا كما تَرَى ... كعُنْقُودِ مُلاّحِيّةٍ حينَ نَوَّرَا

=وهو لأبي القَيس بن الأسْلت أو لِأُحيحةَ بنِ الجُلاحِ، ينظر في أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ص95، والمشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود، وهما مفردان مقيدان.

5 – ينظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، د. ت، ص38.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويَابِساً   لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي[1]

أو تَشبيهُ المجموعِ بالمجموعِ أَصَالةً[2]، ويَلزمُه تَشبيهُ المُفْرَدِ بِالمفردِ تبَعًا[3] فَذلكَ إنْ دخلَ في القَصْدِ، فَكَقولِه[4]:

وكأنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوامِعًا   دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أَزْرَقِ

وكَبيتِ بشّار[5]:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا   وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ[6]

ولا يَخْفَى أنَّ التَّشبيهَ في هَذينِ البيتينِ مجموعًا[7] أَحْسَنُ منَ التَّشبيهِ

---

1 – العُنّاب: شجرٌ ثمرُه أحمر، الحشفُ: نوع من التمر، وهو أردؤه، شبّه الرّطْبَ الطَّرِيَّ من قلوب الطير بالعنّاب، واليابسَ العتيقَ منها بالحَشَف البالي، ذَكَر المُشبَّهينِ أولا ثم المشبهَ بهما على الترتيب، لذلك فهو تشبيه متعددٌ.

2 – عندما يكون تشبيه المركب بالمركب مقصودًا بذاته.

3 – أي بشكل ثانوي غير مقصود.

4 – وهو أبو طالب الرَّقِّي، ينظر في يتيمة الدهر: أبو منصور عبد الملك الثعالبي [ت 429هـ]= =شرح وتحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م، 1/ 346. وفيه رواية الشطر الثاني: درر نثرن على زجاج أزرق. وفي أسرار البلاغة، ص159.

5 – ينظر في ديوانه، تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، صدر عن وزارة الثقافة في الجزائر2007م،1/ 335.

6 – مُثار النقع: ما ثَار من الغبار، تهاوى: تتساقط.

7 – أي: تشبيه الهيئة بالهيئة.

مُفْردًا، وإنْ جازَ ذلكَ أيضًا، فالقَصْدُ إلى الأوَّلِ[1] يكونُ أَصالةً وإلى الثَّاني تبَعًا على عَكْسِ الأوّل[2]، [إذ][3] لا يُقصَدُ تَشْبيهُ المُفْردِ أَصلًا[4]، ولو[5] تبَعًا[6]، إمّا لِعَدَمِ حُسْنِهِ أو لِعَدَمِ تَعلُّقِ القَصْدِ به بحَسَبِ المَقَامِ، فَحينئذٍ[7] يُحترَزُ عنْ تَشبيهِ المَجموعِ بالمجموعِ لِئلّا يُتوهَّمَ منهُ تَجْويزُ تَشبيهِ المُفْرَدِ وَلَو تَبَعًا، بل تَشْبيهُ[8] الكَيفيَّةِ الحَاصِلَةِ منْ مَجْموعِ أشياءَ قد تَضامّتْ وتَلاصَقَتْ لِتَخرُجَ المفرَداتُ بِذلكَ عنِ القَصْدِ إليها [أَصالةً وَتَبَعًا][9] بكيفيةٍ أخرى حَاصلةٍ من مجموعٍ[10] آخرَ كَذَلك، [98و] وهذا [هو الذي][11] يُسَمَّى تَشْبيهًا تمثيليًا، كَتَشبيهِ قِصَّةِ المُنافقينَ بقصَّةِ المُستَوقِدِ

1 – أي تشبيه المجموع بالمجموع.

2 – أي: البيت الأول وهو قول امرئ القيس في وصف العُنّاب.

3 – في جميع النسخ (أو) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّه.

4 – أي: في البيتين السابقين.

5 – في (ل):(ولا).

6 – أي: ولو حصل تشبيه المفرد بالمفرد في البيتين يكون تبعا للقصد وليس مقصودا بذاته.

7 – أي: إذا لم يتعلق القصد بالتشبيه المفرد، أولم يكن حسنًا.

8 – معطوف على قوله: (لا يُقصَدُ تشبيهُ...) والتأويل: بل يُقصدُ تشبيه...

9 – ما بين قوسين زيادة من(و).

10 – مرّكب.

11 – سقط ما بين قوسين من(أ)و(ب).

في قَولِهِ تَعالى: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: الآية17] فالْمُشَبَّهُ والْمُشبَّه بِهِ ههنا ليسَ نفْسَ المجموعِ، وإلا لزِمَ القَصْدُ إلى تَشبيهِ الأَجْزَاءِ ولو تبَعًا، ولا يَخْفَى مَا في القَصْدِ إلى ذَلك مِنْ التَّكَلُّفِ، إذْ لا حُسنَ في تَشْبيهِ الْمُنَافِقِ وَحْدَهُ بالْمُستوقِدِ فقط، ولا في تَشْبيهِ سُلُوكِ طَرِيقِ الهُدى صُورةً بِالنَّارِ، وكذا الحَالُ في غيرِهما منَ الأَجْزاءِ، بل الْمُشبَّهُ هو الهيئةُ الْمُنتزَعةُ من الْمُنافِقِينَ معَ أَحْوالهم وأَفْعالهم، والمشبَّهُ به هو الهيئةُ الْمُنتزَعَةُ من[الكُلِّ المجموعِ أيضًا، وهو](1) الْمُستَوقِدُ معَ رَوادِفِه، وهاتانِ الهيئتانِ مُتَغايِرَتانِ في الخَارجِ من حيثُ قيامُهما بِموادِّهما، وهما بهذا الاعتبارِ مُشَبَّهٌ ومُشَبَّهٌ بها، ومُتَّحِدَتَانِ من حيثُ هي(2) في العَقْلِ، لأنهما(3) شَخْصَانِ مُتَمايزَانِ خَارِجًا [ونَوعٌ واحِدٌ عقْلاً](4) فَوَجْهُ الشَّبَهِ هو تلكَ الهيئةُ منْ حيثُ هيَ، مَع قَطْعِ النَّظَرِ عنِ المَوادِّ الْمُعْتَبَرَةِ في الطَّرَفينِ، لأَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ لا بُدَّ وأَنْ يكونَ أَمْرًا كُلِّيًّا صَادقًا على الطَّرَفينِ. والأَعْراضُ(5) لا تكون كُلِّيَّةً مُشْتركَةً إلا معَ قَطْعِ النَّظَرِ عن محالِّها، لأَنَّها باعتبارِ قِيامها بِمَحَالِّها جُزئيَّةٌ لا

---

1 – ما بين قوسين زيادة من(ب) و(ل)و(هـ).

2 – أي: الهيئة.

3 – أي: المنافق والمستوقد.

4 – سقط مما بين قوسين من(ب).

5 – وهي خلاف الجوهر.

مَحالةَ، وبهذا [التَّحْقيقِ][1] يَظهرُ أنَّ مَوادَّ الهيئةِ مُعتَبَرَةٌ في طَرَفي التّشبيهِ على وجهِ كونِها ممَّا يُنتزَعُ منها الهيئةُ، لا[2] على أنَّها مُشبَّهةٌ أو مُشبَّهٌ بها، لما مرَّ أنَّ التَّشبيهَ لا يُعتبرُ في الموادِّ، وقد صرَّحَ بذلكَ السَّكَّاكي[تـ626هـ] في الاستِعَارَةِ التَّمثيليَّة، حيثُ قَالَ في بَيَانِ المِثالِ المَشهورِ، وهو (أَرَاكَ أيُّها المُفْتِي تُقَدِّم رِجْلًا وتُؤخِّرُ أُخرى): «فَتَأْخُذُ صُوْرَةَ تَرَدُّدِ المُفتِي فَتُشبِّهُها بِصُورةِ تَردُّدِ إنسانٍ»[3] ولم يَقُلْ: فَتَأْخذُ مَجْمُوعَ المَعْنَى المُعْتَبَرِ في تَرَدُّدِ المُفتِي. ويَظهَرُ أيضًا أنَّ تَعَدُّدَ تِلكَ الأُمُورِ المُعتَبرةِ في الطَّرفينِ لا مَدْخَلَ له في إفرادِهما ولا في تَرْكيبِهما، وإنَّما مَدارُ التَّركيبِ والإِفْرَادِ حالُ الهيئةِ، فإنَّها إنْ كَانت بين اثنينِ تكونُ[4] واحدةً، وإنْ كانتْ بين ثلاثةٍ تكونُ ثلاثةً[5]، وهكذا، ومعَ ذلكَ[يُمْكِنُ أنْ تَرجِعَ الهيئةُ المُرَكَّبَةُ إلى الإِفرادِ][6] فإنَّها وإنْ كانتْ ذَاتَ أجزاءٍ كثيرةٍ في نفسِها لكنَّها إذا عُبِّرَ عنها بِلَفْظِ

---

1 – زيادة من (ل)و(هـ).

2 – سقط من (ب)و(هـ)و(ل)و(م).

3 – ينظر: مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ – 1987 م، ص 376.

4 – أي: الحال القائمة بهما.

5 – أي: تكون الهيئة مركبة من أجزاء ثلاثة.

6 – سقط ما بين قوسين من (ب) و(و)و(ي).

المَثَلِ والقِصَّةِ تكون[1] مُفْردًا في عُرْفِهم، كما في تَشْبيهِ الثُّريّا بالعُنْقُودِ، فطَرَفا التَّشْبيهِ التَّمثيليِّ مُفرَدُ اللفظِ مُرَكَّبُ المَعنى، بِشَرْط أنْ يكونَ ذلكَ المعنى هَيئةً مُرَكَّبَةً مُنْتَزَعَةً من أُمورٍ مُتعدِّدَةٍ.

المَيمَنَةُ في تحقيقِ الاستعارةِ التَّبَعِيَّة وتمييزِها عن الأَصْليَّةِ

اعْلَمْ أنّ الاستِعَارةَ هي أنْ تَذْكُرَ أَحَدَ طَرفي التَّشبيهِ وتُريدُ بهِ الطَّرَفَ الآخرَ، مُدَّعيًا دُخُولَ المُشبَّهِ في جِنسِ المُشبَّه بِهِ، وكَونَهُ من أفرادِهِ بأنْ يكونَ له فَردانِ؛ مُتعارَفٌ وغيرُ مُتعارَفٍ، دالًّا على هذا الادِّعاءِ بإثباتِكَ للمشبَّهِ [98ظ] ما يختَصُّ بالمشبَّهِ به، وهو[2] إمّا اسمٌ له، كَقولكَ: رَأيتُ أَسدًا في الحِمامِ، فإنّكَ تَستَعير من الأَسدِ اسمَهُ للرَّجُلِ الشُّجَاعِ المشبَّهِ بالأَسدِ بِناءً على الادّعاءِ المذْكورِ، أو اسمَ لازِمِهِ، كَقولِكَ: أَنْشبتِ المنيّةُ أَظْفَارَها، فإنّكَ تستعيرُ ما هو لازمُ السَّبُعِ منَ الأَظْفَارِ للمنيَّةِ المُشبَّهةِ بالسَّبُعِ بِناءً على ما ذُكِرَ منَ الادِّعاءِ.

والأوَّلُ يُسمَّى استعارةً تَصريحيّةً، للتَّصْريحِ بِلفظِ المشبَّهِ به، والثَّاني استعارةً مَكنيَّة، وذلكَ لِذِكْرِ لازِمِه[3]، ثمَّ إنَّ هذا اللَّازِمَ لا يُمكنُ إثباتُهُ للمُشبَّهِ

---

1 – أي: الهيئة المركبة.

2 – أي: ما يختص بالمشبه به.

3 –أي: لازم المشبه به المحذوف.

حَقيقةً فلا بدَّ من إثباتِ أَمرٍ مُخيَّلٍ فيه يُشَابِهُهُ، فيُطلَقُ اسمُ ذلكَ اللَّازِمِ عليهِ، ولـمَّا كانَ هذا إطلاقًا على غيرِ ما وُضِعَ لهُ يُسمَّى استعارةً تَخييليّة[1]، فالتَّخييليَّة إطلاقُهُ[2] على الأَمرِ المُخيَّلِ، والمكنيَّةُ إضافتُهُ إلى المشبَّهِ.

ثمَّ إنَّ مَعنى اللَّفظِ المُستَعارِ إنْ كانَ أمرًا مُستقلًّا ذَاتًا أو مَفْهومًا، كَأَسدٍ وضَرْبٍ، فالاستِعارةُ أَصليّةٌ، وإنْ كانَ غيرَ مُستقلٍّ أَصلًا، كَمعاني الحُروفِ، أو من وَجْهٍ[3] كَمعاني الأفعالِ والصِّفاتِ المُشتقَّة منها فَتبعيَّةٌ.

ووجهُ ذلك أنَّ الاستعارةَ تَعتمِدُ التَّشبيهَ، ومبناهُ صِحّةُ كونِ المشبَّهِ مَوصوفًا بِوجهِ الشَّبهِ، ويلزَمُ منه صِحَّةُ كونِ المشبَّه بهِ مَوصوفًا بذلكَ[4] بالطَّريقِ الأُولى، ولا يخفى أنَّ الوصْفَ تَابعٌ قَائمٌ بِالموصُوفِ، فلا بُدَّ وأنْ يَكُونَ مَوصُوفُهُ قَائمًا بالذَّاتِ وإلا لَزِمَ قِيامُ التَّابعِ بالتَّابعِ، فلا يَصلُحُ للمَوصُوفيَّةِ إلا الذَّواتُ أو

---

1 – وهي أن تستعير لفظًا دالاً على حقيقة خيالية مقدرة في الوهم ثم تُردفها بذكر المستعار له، إيضاحاً لها. ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ اليمني، مطبعة المقتطف- مصر، الطبعة الأولى، 1323 هـ-1918م (1/ 232). والاستعارة التخييلية مرتبطة بالمكنية لأنها قرينتها.

2 – أي: إطلاق اللازم والقرينة.

3 – أي: غير مستقل من وجه وهو اعتبار الذات.

4 – أي: بوجه الشبه أيضًا.

ما يَقومُ مَقامَها منَ المَفْهوماتِ المُسْتَقِلَّةِ دونَ المَفهوماتِ الغَيرِ المُستقِلَّة[1]، وتَفصيلُ ذَلك أنَّ الاسمَ – كما عرفتَ- مُستقلٌّ ذَاتًا ومَفهومًا، سَواءٌ كَان اسمَ عَينٍ أو اسمَ مَعنى، فيمكنُ فيه المَوصوفيَّة وفيما يَتفرَّعُ عليها[2] من [التَّشبيهِ][3] والاستعارةِ الأَصْليةِ، وأَنَّ الفِعلَ- لاعتبارِ النِّسبةِ في مَفهومِهِ- غَيرُ مُستقلٍّ مَفهومًا، فإنَّ الحَدَثَ فيهِ، وإنْ كان مُستقلًّا في نفسِهِ لكنَّهُ ليسَ بِمدلولِ الفِعلِ إلا بعدَ اعتبارِ النِّسْبةِ معهُ، وأمّا الفَاعِلُ والمفعولُ فقد عرفتَ أنَّهما خَارجانِ عن مَفهومِهِ، فلا يُمكنُ الموصوفيَّةُ في الفعلِ، وكذا في الاستعارةِ المتفَرِّعَةِ عليها[4]، إلا بعد اعتبارِ الاستعارةِ في الحَدَثِ وتَبعيَّتِها في الفعلِ، وكذا[5] الصِّفاتُ المشتقَّةُ منه[6] لدخولِ النِّسَبِ في مَفهوماتِها وعدَمِ إفادةِ اعتبارِ الذَّاتِ المُبهمةِ الاستقلالَ مَفهومًا وذَاتًا، [فلم يَصُحَّ كونُها موصوفةً][7]ولم يَصُحَّ كونُها استعارةً أيضًا إلا بِتَبَعيَّةِ الاستعارةِ في الحَدَثِ على قِياسِ استعارةِ الفِعْلِ[8].

---

1 – كالمشتقات والحروف.

2 – أي: على الموصوفية.

3 – سقط من(ب)و(و)(أ)

4 – أي: على الموصوفية.

5 – أي: مثل الفعل.

6 – لا يجري فيها التشبيه ولا الاستعارة.

7 – سقط ما بين قوسين من(ب)و(ه)و(ل).

8 – أي: على أسلوبه وتقدير الاستعارة فيه.

وأمّا أسماءُ الزَّمَانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّها وإنْ دَلَّتْ على ذَواتٍ مُعَيَّنةٍ في أَنفُسِها، وصَحَّتْ كَونُها مَوصوفةً بهذا الاعتبارِ، فكذا الاستِعَارةُ المتَفَرِّعةُ عليها، إلا أنَّها حِينئذٍ لا تَسري إلى مَدلولاتِ تلكَ الأَسماءِ، بِخِلافِ الحَدَثِ، فإنَّ الاستعارةَ فيهِ تَسري إلى مَدلُولاتها، وذلكَ لِأنَّ المَقْصُودَ الأصليَّ منها مَعاني الحَدَثِ المُعْتَبَرِ فيها لا الذَّواتُ المأخوذةُ فيها.

وأمَّا الحُروفُ، فِلكَونِ[1] مَدلُولِها نِسْبةً مَحْضَةً غَيرَ مُسْتقلَّةٍ أَصلًا، لا تَكونُ مَوصوفةً كما لا تَكونُ صِفةً، فلا يُتصوَّرُ الاستعارةُ فيها إلا بِتبعيَّةِ اعتبارِها في مُتَعلَّقاتِ مَعَانيها، فإنَّها[2]، وإنْ كانتْ نِسبًا مُعْتَبَرَةً بينَ الحَدَثِ وفَاعِلِهِ ومَفْعولِهِ، كَالابتِدَاءِ مَثلًا، فإنَّ مَفْهُومَهُ مَجْموعُ النِّسَبِ المُعْتَبَرةِ بينَ (السَّيرِ) وفَاعِلِه و(البَصْرةِ) مَثلًا، حتى لو نَقَصَ وَاحدٌ مِنها لم يَتَحقَّقْ مَفْهومُ الابتدَاءِ، ولكنَّهَا لَمَّا اعتُبِرتْ[3] عَارِيةً عن المَوادِّ، وَمُستقِلَّةً عن الخُصُوصِيَّاتِ أَمكَنَ- كَونُها مَوصُوفةً- اعتِبَارُ[4] ما تُبْنى عليهِ منَ الاستِعَارَةِ، ولا مُنَافَاةَ بينَ كِونِها هَيئةً واعتِبَارِ استِقْلالها، لِأَنَّ الهيئةَ إنَّما تَحتاجُ إلى الموادِّ بِاعتبارِ تَحقُّقِها في الخَارِجِ. وهوَ

---

1 - في: (ب)و(ل) و(ه)و(م):(فلكون الاستعارة).

2 - أي: تلك المتعلقات.

3 - أي: تلك النسبة.

4 - في جميع النسخ:(واعتبار) وهو خطأ.

بهذا الاعتبارِ مَدلولُ كَلِمة(مِنْ) وأمّا باعتبارِ تَصوُّرِ مَفهومِها في العَقْلِ فَلا يُحتاج [إلّا][1] إلى الإضافةِ إلى الموادِّ. والتزامُ الإضافةِ في المَفْهومِ لا يَمْنَعُ الاستِقْلالَ، ألا تَرى أنّهم جَعَلوا(ذو) و(فوقَ) منَ الأَسماءِ معَ لُزومِ الإضافةِ في مَفهومِهما، والنِّسبةُ المذْكُورةُ بهذا الاعتبارِ مَدلُولُ لَفظِ الابتداءِ، فهي مُرَكّبٌ حَقيقةً؛ لأنّها مَجموعُ النِّسَبِ الثّلاثِ المُعتَبَرةِ بينَ الأُمورِ الثّلاثَةِ، ومُفْرَدٌ لَفظاً باعتبارِ الدِّلالةِ عليها باللّفظِ المُفردِ، أعني الابتداءَ.

والعِبْرةُ- في بابِ التّشبيهِ في الإفرادِ والتّركيبِ كما عَرفتَ في المقدِّمةِ- بِوحدةِ التّشبيهِ وتعدُّدِهِ، لا بِعَدَمِ الأجزاءِ ووجُودِها.

الميسَرةُ في تحقيقِ الاستعارةِ التّمثيليّةِ الّتي هي قِسْمٌ من الاستعارةِ التّصريحيّةِ

«وهيَ استعارةُ وَصْفِ إحدى صُورتينِ مُنتزعتينِ من أمُورٍ لِوصفِ صُورةٍ أخرى كذلكَ»[2] كذا عَرّفها العَلّامةُ السَّكّاكي [تـ626هـ] وحَاصلهُ أنّه إذا شُبِّهت الهيئةُ المُنتزعةُ من أُمورٍ مُتعدِّدةٍ[3] بالهيئةِ المُنتزعةِ من أمورٍ

---

1 – سقطت من(و)

2 – ينظر: مفتاح العلوم، ص376.

3 – في المشبه.

مُتعدّدة أخرى[1] يُستعارُ اللَّفظُ الدَّالُّ على المشبَّهِ بهِ للمشبَّهِ بناءً على الادِّعاءِ المُعتبرِ في الاستعارةِ.

وإنَّما أَقْحمَ العلّامةُ السَّكَّاكيُّ لفظَ «الوصفِ» لِنُكتةٍ احتَجَبَتْ عن شُرّاحِ كِتَابهِ، وهي أنَّ الهيئةَ إنَّما تُعتبرُ في الأُمورِ المتعدِّدةِ إذا اجتمعتْ صُورُها في الذِّهنِ، بأنْ يَنسِبَ الذِّهنُ تلكَ الصُّورَ الحاصِلةَ في الخَيالِ بعضَها إلى بعضٍ، حتّى يَحصُلَ من اجتماعِ تلكَ النِّسبِ هيئةٌ قائمةٌ بتلكَ الصُّورِ، ولـمَّا كَثُرَ استعمالُ لفظِ «الهيئةِ» في الخَارجِ بَدّلهُ إلى لفظِ «الوصْفِ» الَّذي كَثُرَ استعمالهُ في الأُمورِ الذِّهنيَّةِ القائمةِ هناكَ بالغيرِ.

إذا عَرَفْتَ هذا فاعلمْ أنَّكَ قد عَرَفْتَ في المقدّمةِ أنّ طَرفي[2] التَّشبيهِ [99ظ] التَّمثيليِّ إنَّما هما الهيئتانِ المُعتبرتانِ فيهِ، وأنّ الأُمورَ المتعدِّدةَ في الطَّرفينِ إنَّما تُعتَبرُ لأَجْلِ انتزاعِ الهيئتينِ المذكورَتينِ لا على أنَّهَا تَصيرُ مُشبَّهةً أو مُشبَّهًا بها، فلا يجبُ ذِكرُ تلكَ الأمورِ في الطَّرفينِ إلا لِتحصيلِ تلكَ الهيئةِ، كما في قولهِ تعالى:﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: الآية17]

حتى إذا اشتُهرتْ مَوادُّ الهيئةِ، كقوله تعالى:﴿ مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [3][سورة يونس: الآية24] فإن تقضِّيها بسرعةٍ، وانقراضَ نِعَمِها بغتةً بالكليَّةِ

---

1 – في المشبه به.

2 – في(أ)و(و): طرفا، وهو خطأ.

3 – تمام الآية: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ

=

بعدَ ظُهور قوّتها واغترارِ النّاسِ بها، واعتمادِهم عليها، أمرٌ مشهورٌ لا يخفَى على كلِّ أحدٍ، فلا حَاجةَ إلى ذِكرِها(1).

أو كانَ [مجموعُ الموادِّ](2) مَذكورًا سَابقًا، كَقولهِ تعالى :(مَثَلُهُم) أي: مَثَلُ المنافقينَ المَذْكُورينَ سَابقًا، لا يجبُ ذِكرُها أصلًا(3).

ثمَّ إنَّ التّركَ(4) قد يكونُ في الطَّرفينِ معًا بأنْ يكونَ أحدُهما مَعلومًا(5)والآخرُ مَشهورًا، كقولِكَ، لمن يَعرفُ حالَكَ في مُكابدةِ الأحزانِ ومُقاساةِ المِحَنِ: «قِصَّتي كَقصَّةِ يعقوبَ عليه السَّلامُ».

وأمّا الهيئةُ فلا بُدّ وأنْ[تكونَ](6) بلفظٍ دالٍّ عليها إجمالًا، كَلفظِ «المَثَلِ» و«القِصَّةِ» لأنَّ التَّشبيهَ(7) إنّما هو بين مجموعٍ ومجموعٍ، فلا بدَّ أنْ يُعبَّرَ عنه(1) بلفظٍ

النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[سورة يونس: الآية24]

1 – أي: لا حاجة إلى ذكر الجمل المتناسقة الدالة على المعاني المتعددة في طرف المشبه وذلك لشهرتها، وهي مواد التشبيه.

2 – سقط ما بين قوسين من:(ي) و(و)و(أ).

3 – أي: في طرف المشبه.

4 – أي: ترك المواد.

5 – للمخاطب.

6 – في: (أ)و(و)و(ي): تذكر.

7 – التمثيلي.

دالٍّ عليهِ بطريقِ الجمعِ لا بِطَريقِ التَّفصيلِ.

وقد يُكتَفى بِذكرِ الموادِّ عن ذِكرِ الهيئةِ بلفظِ المَثَلِ ونحوِ ذلكَ لِدِلالةِ المَقامِ على كونِ التَّشبيهِ في الهيئةِ، كَما في قولِهِ تعالى:﴿كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾[سورة يونس: الآية 24] إذ التَّقديرُ: كَمَثَلِ ماءٍ، صرَّحَ بذلكَ السَّكَّاكيُّ عند ذِكْرِ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ، حيث قالَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [سورة البقرة: الآية 19] : «وأَصْلُ النَّظمِ: أو كَمَثَلِ ذَوي صَيِّبٍ»(2) وأمَّا ما قَالهُ الفاضِلُ الشَّريف-قُدِّس سره- من أنه لا بدَّ من ذِكْرِ الألفاظِ الدّالّة على الموادِّ، وإنْ لم تُذكرْ فلا بدَّ وأنْ تكونَ مُرادةً ومَنْويَّةً؛ إمَّا مُقدَّرةً في نظم الكلامِ أو لا، فتكُونُ الموادُّ طرفي التشبيهَ التمثيليَّ البتَّةَ، ففيهِ بحثٌ؛ لأنَّها إذا لم تُشتَهر ولم تُسبَق فلا بدَّ من الذِّكرِ، لكنْ، لا لِكونها شيئًا في الطَّرفينِ بل لِتحْصيلها كما عرفتَ، وإذا اشتُهرتْ أو سبقَ الذِّكرُ بها لا يَلزمُ تقديرُها في نظْمِ الكلامِ، فضلًا عن كونها طرفي التَّشبيهِ.

---

1 – أي: عن كل واحد من المجموعين.

2 – ينظر: مفتاح العلوم، ص347.

القلب في تحقيقِ طرفي الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ إفرادًا وتركيبًا وتحقيقِ اجتماعها مع الاستعارةِ التّبعيّة:

اعترَض صاحبُ الإيضاح[1] على صاحبِ المِفتاحِ[2] بأنَّ التَّمثيلَ مُستلزِمٌ للتركيبِ، فكيفَ يَصِحُّ عدُّهُ من الاستعارةِ التَّحقيقيَّة[3] التي هي قِسمٌ من المجازِ في المفردِ؟

وأُجيبَ عنهُ بمنعِ استلزَامِ التَّمثيلِ للتَّركيبِ، لأنَّ مبناهُ[4]، وهو التشبيهُ التَّمثيليُّ، قد يكونُ طرفاهُ مفردينِ، كما في قولهِ تعالى:﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[سورة البقرة:الآية17] فكذا ما يُبتَنى عليهِ، ورَدَّ عليهِ العلامةُ التَّفتازانيُّ في شَرحِ التَّلخيصِ «بأنَّهُ لو ثَبَتَ أنَّ مِثْلَ هذا التَّشبيهِ يقعُ استعارةً تمثيليَّةً فهذا إنَّما يصلُحُ لِردِّ كلامِ صَاحبِ الإيضَاحِ، حيثُ ادّعى استلزامَهُ للتّركيبِ، ولا يَصلُحُ لِتَوجيهِ كَلامِ السَّكَّاكيِّ، لأنه قد عَدّ من التحقيقيةِ قولَ القَائلِ: أراكَ أيُّها المُفتي تُقدِّمُ رِجْلًا وتؤخِّرُ أُخرى، ولا شَكّ أنَّ المجازَ هنا ليس في مُفرَدٍ من مُفرداتِ الكَلامِ، بل في نَفْسِ الكَلامِ، حيثُ لم

---

1 – وهو الخطيب القزويني في تلخيصه، ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ضبطه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1904م، ص 331

2 – ذلك بأنه جعل التمثيل من أقسام المجاز في المفرد، وهو ما يُشعر بأن التمثيل قد يجري في المفرد عنده.

3 – وهي أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققًا، إما حسيًا أو عقليًا. ينظر: مفتاح العلوم، ص 373.

4 – أي: مبنى التمثيل على سبيل الاستعارة.

يُستَعْمَلْ في معناهُ الأصليِّ، والحَاصِلُ أنَّه[1] إنْ لم يَستلزِمِ التّركيبَ فلم يَستلزِمِ الإفرادَ، وهذا كَافٍ في الاعتراضِ»[2].

وقالَ الفاضِلُ الشَّريفُ-قُدِّس سِرّه- في حَواشي الشَّرحِ المذكورِ: «وذَهَبَ المُحقِّقونَ إلى وجوبِ تَركيبِ طَرفي التَّشبيهِ التَّمثيليِّ، وبَنى عليهِ صَاحبُ الإيضاحِ اعتراضَهُ على صَاحِبِ المِفتاحِ... ومنَ المتأخرينَ مَنْ جوّزَ أن يكونَ طَرفاهُ مُفرَدَينِ، وتوصّلَ بذلكَ إلى تجويزِ إفرادِ الطَّرفينِ في الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ... ودَفعَ به ذلكَ الاعتراضَ»[3]

ثمّ قالَ-قُدّس سرُّه العزيزُ-: «أمّا التَّجويزُ الثّاني[4] فَمُخَالفٌ للمِفتاحِ، فإنَّهُ حَصَرَ الاستعارةَ التمثيليَّةَ فيما هوَ مرَكَّبُ الطَّرَفينِ، حيث قالَ:(...استِعَارةُ وَصْفِ إِحْدى صُورَتينِ مُنتَزَعَتَينِ منْ أُمُورٍ لِوصْفِ صُورةٍ أُخْرى...)[5] فيلزمُ

---

1 – أي: التمثيل.

2 – النص مذكور في المطول مع بعض التغيير، ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية2013م، ص616.

3 –ينظر: الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم: أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني، قرأه: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ – 2007م، ص380.

4 – وهو تجويز إفراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية.

5 – وتمام قول السكاكي:(ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور =

انحِصَارُ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ فيه[1] على ما مَرَّ بعينِه»[2].

ثم قالَ، قُدِّسَ سرُّه: « وأمَّا التَّجويزُ الأوَّل[3] فقد نُقِلَ له وَجْهانِ، أَحَدُهما: أنّ وجهَ الشَّبهِ في التَّشبيهِ التَّمثيليِّ ربَّما كانَ مُنتزَعًا من عِدَّةِ أوصَافٍ [100ظ] لِطرفيهِ المُفرَدينِ، كما في تَشْبيهِ "الثُّرَيَّا" "بالعُنقودِ"، فالواجبُ فيه تَركيبُ وَجههِ لا تَركيبُ طَرفيهِ، وهو مَردودٌ بأنّه خِلافُ المتبادَرِ من العِبارةِ المذكورَةِ في تَعريفِ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ معَ عَدَمِ الضَّرورةِ الدَّاعيةِ إلى الحَمْلِ عليه، وصُورةُ "الثُّرَيّا" ليست بتشبيهٍ تمثيليٍّ عندَ أَحدٍ. والوجهُ الثَّاني: أنّ انتزاعَ وجْهِ الشَّبهِ من مُتعدِّدٍ من طرفي التَّشبيهِ التّمثيليِّ يوجِبُ تَعَدُّدًا في كلّ منهما بِحَسَبِ المعنى دونَ اللَّفظِ، لجوازِ أنْ يُعبَّرَ عن الأمورِ المتعدِّدةِ في كلِّ واحدٍ منهما بِلفظٍ واحدٍ، كقولهِ تعالى:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[سورة البقرة: الآية17] وهو مَردودٌ أيضًا، بأنّ انتزَاعَ وجْهِ الشَّبهِ من تلكَ الأُمورِ المتعدِّدةِ يَستلزِمُ أنْ يُلاحظَ كلٌّ منها قَصْدًا، فلا يَصِحُّ أن تكونَ تلكَ الأُمورُ مُعبَّرًا عنها بلفظٍ واحِدٍ، فإنّ الذِّهنَ إنما يَنتقلُ من اللَّفظِ الواحِدِ إلى تلكَ الأُمورِ إجمالًا، بحيثُ لا يكُونُ شيءٌ منها

لوصف الأخرى مثل أن تجد إنسانا استفتي في مسألة...) ينظر: مفتاح العلوم، ص 376، والحاشية على المطول، ص 380.

1 -أي: في المركب.

2 - ينظر: حاشية الشريف على المطول، ص380.

3 - وهو تجويز الإفراد في طرفي التشبيه التمثيلي.

مَقصُودًا مُتوجَّهًا إليهِ في نفسِهِ بحَسَب تلكَ الملاحظةِ الإجماليَّةِ، فكيفَ يُتصوَّرُ انتزاعُ وَجهِ الشَّبهِ منها؟ بحيثُ يكونُ لخُصوصِ كلِّ واحدٍ منها مَدْخلٌ فيه. لا يُقال، إذا لاحَظْنَاها إجمالًا في ضِمْنِ لَفظٍ واحدٍ: فَلَنا بعدَ ذلكَ أنْ نُلاحِظَ تَفاصيلَها ونَنتزِعَ منها وجهَ الشّبهِ، لأنّا نقولُ: إذن هيَ، من حيثُ إنَّها لُوحظَ تَفاصيلُها، ليستْ مَدْلُولةً لذلكَ اللفظِ الواحِدِ بل لِأَلفَاظٍ مُتَعدِّدةٍ بِحَسبها، مُقدَّرةٍ في الإِرَادَةِ، سواءٌ كانت مقدَّرةً في نَظْمِ الكَلامِ أو لا.»[1]

هذا كَلامُ الفَاضلِ الشّريفِ، ولنَا، في كلٍّ ممّا ذَكَره، كلامٌ؛ [أمّا أولًا][2] فلأنَّهُ لا كَلامَ في عَدمِ مُخالفةِ كَلامِ ذلكَ البعضِ للمِفتاحِ، فإنّ السَّكّاكيّ جعلَ المجازَ المفرَدَ مُقَابِلًا للمجازِ في الجُملةِ، أي في الإسنادِ، ولا يَخْفَى أنّ التّركيبِ في الاستِعَارةِ التَّمثيليَّةِ إمّا بحَسَبِ الأجزاءِ أو بحَسَبِ المأْخذِ، وشَيءٌ منهما لا يُنافي الإفرادَ بهذا المعنى. وما ذَكرَهُ صَاحِبُ المِفتَاحِ في تَعْريفِ الاستِعَارةِ التّمثيليَّة فقد عَرَفْتَ أنّه بيانٌ لِتركيبِ المأخذِ لا لِتركيبِ الطَّرفينِ.

نعم، إنّ قولَ ذلكَ البعضِ :(قد يكونُ طَرفاه مُفْرَدَينِ) يُشعِر بِجوازِ كَونِ طَرفي التَّشبيهِ التَّمثيليِّ مُرَكبينِ، وأنّه مُخالِفٌ لِلتّحقيقِ، لأنَّ الأُمورَ المتعدّدَةَ المعتَبَرَةَ فيه وإنْ كانت مُركَّبةً، ولكنَّها ليستْ شيئًا من الطَّرفينِ، بل هي مأخَذٌ[3] لهما كما عَرفتْ.

---

1 - ينظر: حاشية الشريف على المطول، ص380-381.

2 - سقط من :(ب)

3 - من حيث كونهما مشبهًا ومشبهًا بهما.

وإنّ الهيئةَ وإنْ كانت مُعتَبرةً في الطَّرفينِ لكنَّ أجزاءَها كأجزاءِ الثُّريَّا والعُنقودِ، ولا خِلافَ لأحدٍ في كونِهما مُفرَدينِ في عُرفِهم.

ولعلّ ذلكَ البعضَ[1] اغترّ بالتَّشبيهِ التَّمثيليِّ الَّذي حُذِف فيه لفظُ (المَثَلِ) كقوله تعالى:(أو كَصيِّبٍ) لكنَّهُ مُقدَّر في نَظْمِ الكَلام كما حقَّقْناهُ ونقلنا عن صَاحبِ المِفتاحِ أيضًا.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّ ما ذَكَرَهُ مِنْ رَدِّه الوجْهَ الأوَّل للتّجويزِ الأوَّلِ[2] مَدْفوعٌ بأنَّ تعريفَ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ باتفاقِ صَاحبِ المِفتاحِ وصَاحبِ الإيضاحِ هو ما وجهُهُ مُنتزعٌ من عدَّةِ أمورٍ، وأمّا أنَّ تلكَ الأُمورَ مُعتبَرةٌ في طَرفيهِ فلا تَعرُّضَ له في كلامِهما أصلًا، ولا مَنْعَ من تَركُّبِ الوجْهِ عندَ إفرادِ الطَّرفينِ، كما في صُورةِ تشبيهِ الثُّريَّا بالعُنقودِ، وإنْ لم يكنْ من قبيلِ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ فلا يكونُ ما ذَكَرهُ[3] خَلافَ المتبادَرِ من العبارةِ، ولا يَلزَمُ كونُ تشبيهِ الثُّريَّا بالعُنقودِ تمثيليًّا.

نعم، يُردُّ عليه أنّ طَرفي التَّشبيهِ التَّمثيليِّ هما الهيئةُ من حيثُ قيامُها بالأمورِ المتعدِّدةِ، ووجهُهُ هي تلكَ الهيئةُ لكنْ باعتبارِ تجرُّدِها عن القيامِ بالأُمورِ المَذْكورةِ كما حقَّقناهُ فيما سبقَ[4]. فَالاختلافُ بالإفرادِ والتَّركيبِ في أمرٍ واحدٍ

1 – أي: الذي جوّز إفراد الطرفين وتركّبهما.

2 – وهو اعتبار الإفراد.

3 – من ادّعى إفراده.

4 – حيث قال في المقدمة: وإنما مدار التركيب والإفراد حالُ الهيئة.

بالذَّاتِ غيرُ ممكنٍ أَصلًا، وهذا هو الوجهُ في تَعرُّضِ صَاحبي المِفتاحِ والإيضاحِ في تعريفِ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ لِذِكْر حالِ الوجْهِ دونَ الطَّرفينِ.

وأمّا ثالثًا فَلأنَّ ما ذَكَرهُ[1] من رَدِّه الوجْهَ الثَّانيَ للتَّجويزِ الأوّلِ[2] مَدفوعٌ أيضًا بأنَّ المُعتبَرَ في التَّشبيهِ التَّمثيليِّ كما عَرفتَ تحقيقَهُ هو تَشبيهُ الهيئةِ بالهيئةِ، ولا بدّ في تَحصيلها في الذِّهنِ من مُلاحظةِ الأُمورِ المتعدِّدةِ الَّتي يُنتزَعُ منها الهيئةُ قَصْدًا وبِالذَّاتِ في ضِمنِ أَلفاظٍ مُستقلَّةٍ، حتى لو لم تُسبقْ أو لم تُشتهَرْ وَجبَ ذِكْرُها في نَظْمِ الكَلامِ فَضلًا عن تَقدِيرِهَا فيهِ[3]، وبعدَ حُصُولِ الهيئةِ في الذِّهْن تُشبَّهُ إحدى الهيئتينِ بالأُخرى[4] لكنْ بالمُلاحَظَة الدَّفعيَّة[5] لأنَّها عِبارةٌ عن مَجْموعِ النّسَبِ المُعْتَبَرةِ بينَ الأُمورِ المُتعدِّدَةِ، ولا بُدّ في تَشبيهِ المَجموعِ، من حيثُ هو مجموعٌ[بآخرَ مِثلَهُ][6]، منَ المُلاحظَةِ الدَّفْعيَّةِ،

ولا بُدَّ أيضًا منَ التَّعبيرِ عنه[7] بِلَفظٍ وَاحدٍ لِئَلَّا يَفوتَ مَا يَلْزَمُه منَ المُلاحَظَةِ الدَّفْعيّةِ، وهذا هو المُرادُ بما ذُكِر في الوَجهِ الثَّاني من التَّعدُّدِ في المعنى دُونَ اللَّفظِ.

فما ذَكَرَه الفَاضِلُ الشَّريف -قُدّس سرُّه- في رَدِّه منَ الاحتِيَاجِ إلى

---

1 - أي: الفاضل الشريف.

2 - وهو تجويز إفراد الطرفين في التشبيه التمثيلي.

3 - بمعنى أنه لا بدّ من ألفاظ مذكورة أو مقدرة تساعد على تخيُّل الهيئة.

4 - في ضمن ألفاظٍ مخصوصةٍ مُعيَّنَةٍ لها.

5 - أي ملاحظة الألفاظ المخصوصة على وجه مغاير لما يُنتزَع منها.

6 - سقط ما بين قوسين من(ب)و(م)و(هـ)

7 - أي: عن المجموع التفصيلي.

المُلاحَظَةِ التَّفصيليَّةِ في ضِمنِ الأَلفاظِ المُستقِلَّةِ أو المُقَدَّرَةِ في نَظْمِ الكَلام، إنْ أَرادَ بِذلكَ الاحتياجَ إلى المُلاحَظَةِ على الوَجْهِ المَذكُورِ[1] لِأَجْلِ تحصيلِ الهيئةِ فَمُسَلَّمٌ، لكنْ لا يَلْزَم من ذلكَ مُلاحَظَتُها كذلكَ على كَونِها شيئًا منَ الطَّرفينِ، وإنْ أَرادَ بِذلكَ مَلاحَظَتَهَا كذلكَ بعدَ تَحصيلِ الهَيئةِ فَمَمْنوعٌ[2]، لأنّ الحَاجةَ إلى مُلاحَظَتِها من حيثُ تَوقُّفُ تَحصيلِ الهيئةِ عليها لا من حيثُ تَوقُّفُ التَّشبيهِ عليها بالذَّاتِ.

وما يُوجَدُ في بَعضِ المواضعِ منْ ذِكْرِ الأُمورِ المتعدِّدَةِ[3] في نَظمِ الكَلامِ فإنما هو لأَجْلِ التَّحْصيلِ المذْكُورِ لا لكونِها شَيئًا من طَرفي التَّشبيهِ، ثمَّ إنَّ الفَاضلَ الشّريف-قدّس سرّه- أَيَّدَ ما ذَكَرهُ من كونِ تلكَ الأَلفاظِ مُقدَّرةً في الإرادةِ بقولِ صَاحبِ الكَشَّاف في التَّشبيهِ المفرّقِ والمركَّبِ في قوله [101ظ] تعالى:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: الآية17]:«إنَّ العَربَ تَأخُذُ أَشْياءَ فُرَادَى، مَعْزُولًا بَعضُهَا عن بَعضٍ، لم يَأْخُذْ هذا بحُجْزَةِ[4] ذاكَ فَتُشَبِّهُها بنَظَائرِهَا، وتُشَبِّهُ أيضًا كَيفيَّةً حَاصِلَةً من مَجْمُوعِ أَشْياءَ قد تَضامَّتْ وتَلاصَقَتْ حتَّى عَادَتْ شَيئًا وَاحِدًا بِأُخرَى مثلَهَا»[5]. فإنّ كَلامَه هذا يَدُلُّ على

1 – وهو الانتزاع من أمور متعددة.

2 – أي لا حاجة لملاحظة تلك المواد بعد تحصيل الهيئة.

3 – يقصد بذلك المواضع التي قد يضاف إليها لفظ المثل أوقد لا يكون مضافًا إليها.

4 – وأصل الحُجْزة: موضع شدّ الإزار، ثم قيل للإزار: حُجْزة للمجاورة. ويقال: واحْتَجز بالإزار إذا شدّه على وسطه فاستعاره للالتجاء والاعتصام والتمسُّك بالشيء والتعلق به.

5 – النص مذكور في الكشاف مع بعض التغيير، ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:
=

أنَّ كلَّ واحدٍ منْ أَجْزَاءِ الطَّرَفينِ في المُرَكَّبِ مَأخُوذٌ على أنَّهُ شَيءٌ بِرأسِهِ، مَلْحُوظٌ بِنفسِهِ، ثم ضُمَّ إلى آخرَ مِثلَهُ وَأَخذَ بِحُجَزِه حتّى صَار الكُلُّ شَيئًا واحِدًا. وظَاهِرٌ أنَّ مَا كان مَفْهُومًا وَاحِدًا[1] ليس كذلكَ، وأيضًا جَوَّز أنْ تكونَ هذهِ الآيةُ المذكورةُ منَ التَّشبيهِ المُفرّق[2]، وجَعلَ ذِكْرَ الأشياءِ المشبَّهَة حينئذٍ مَطْويًا على سَنَنِ الاستعارةِ، ولا يُتَصوّرُ ذلكَ معَ كَونِ لَفْظي المَثَلَينِ دَالَّينِ على ما هوَ مُشبَّهٌ ومَشبّهٌ به حَقيقةً.

ولا يَخْفَى أنَّ المُشبَّهَ على تَقديرِ التَّركِيبِ هوَ مجموعُ الأَشياءِ الّتي حُكِمَ بِكونِها مُقدَّرةً، وأنَّه لا فَرْقَ بين المُفَرَّقِ والمُركَّبِ إلّا في أنّ تلكَ الأشياءَ في المُفرَّقِ تُعتبرُ مُفردَةً، ويَشبَّه كلٌّ بما يُناسِبهُ، وفي المُركَّبِ تُعتبرُ مجموعةً، وتُشَبَّه بما يُناسِبُها تَشبيهًا واحدًا، فَيكونُ الدَّالُّ على المشبّهِ المُركَّب في الآية مُقدَّرًا قَطعًا.

هذا مَا ذَكرهُ- قُدّس سرّه- وحَاصِل كَلامِهِ[3] أن كلًّا من الأَجْزاءِ المُعْتبَرَةِ فِي الطّرفينِ مَلحوظٌ بنفسهِ في كلٍّ منَ المُفرَّق والمركَّبِ، على ما صَرَّحَ به صَاحبُ الكَشَّافِ.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – 1407 هـ.1/ 80.

1 – من لفظ واحد.

2 – لم أقف على ما يثبتْ ذلك من كلام الزمخشري.

3 – في الاستدلال بعبارة الكشاف.

وإنَّما الفرقُ بينهما[1] أنَّ التَّشبيهِ في المُفرَّقِ في كلِّ واحدٍ منها[2]، وفي المركَّبِ في المجموعِ، وفي لَفظِ(المَثَل) مَانِعٌ عن مُلاحظةِ تلكَ الأجزاءِ مُستقِلَّةً، فلا بُدَّ من تقديرِ الألفاظِ الدّالةِ على تلكَ الأجزاءِ قَصْدًا في نَظْمِ الكَلامِ.

وفيهِ بَحثٌ لأنَّ تَشبيهَ المجموعِ بالمجموعِ إمّا بأنْ يُشبَّهَ في ضِمنهِ كلٌّ من المُفرداتِ في أَحدِ الطرفينِ بِنظيرِه من الطّرفِ الآخرِ[3]، أولا يكونُ كذلكَ[4]، وأشارَ صَاحِبُ الكَشّافِ إلى الأَوَّلِ بقولهِ: "فتُشبِّهها بِنظائِرِها" لأنَّ المُتبَادَرَ منهُ تعدُّدُ التّشبيهِ، وذلكَ مَوقوفٌ على القَصْدِ إلى طَرفيهِ أَصالةً. وأَشارَ إلى الثَّاني بقولهِ:" وتُشبَّهُ كَيفيَّةٌ حَاصلةٌ من مجموعِ أشياءَ قد تَضامّتْ وتَلاصَقتْ" فإنَّ حُصُولها بعدَ التَّضَامِّ والتّلاصُقِ يُخرجُ المفرداتِ عن القَصْدِ إليها أَصالةً، كما هو شَأنُ التَّشبيهِ التَّمثيليِّ. ثُمَّ إنَّ تلكَ الأَجزاءَ لا بُدَّ أنْ تكونَ في الأوَّلِ المفرّق مَلحُوظةً أَصالةً بألفاظٍ مُستقلَّةٍ، وإلا لم يَتعدَّدِ التَّشبيهُ، ولا بُدّ منه[5] في ذلكَ. وأمّا في الثَّاني فلا بدّ من عَدمِ مُلاحَظتِها قَصدًا، فَضلًا عن ذِكْرِ الألفاظِ المُستقلَّةِ، وذلكَ لأنَّ التَّشبيهَ في الثّاني للمجموعِ من حيثُ هو مجموعٌ بآخرَ. كذلكَ كما

---

1 – أي بين المفرق والمركب.

2 – أي من الأشياء المعتبرة بين الطرفين.

3 – فيكون التشبيه مُفرّقًا.

4 – ويكون التشبيه تمثيليًّا.

5 – أي التعدد في التشبيه المفرق.

أشَارَ إليهِ صَاحبُ الكشَّافِ بقولهِ:" حتَّى عَادَت شَيئًا واحدًا" وهذه الحَيثيَّةُ تَستدعي عَدمَ مُلاحظةِ الأجزاءِ قَصدًا، فلا بُدّ من التَّعبيرِ عنهُ بلفظٍ مُفردٍ كَلَفظِ المثَلِ والقِصَّة والحَالِ ونحوِها مما يُحْكى بذلكَ عن الهيئاتِ والكيفيَّاتِ. وإن ذُكرتْ تلكَ الألفاظُ المتعدِّدةُ فذلكَ إنّما هوَ لِتحصيلِ المجموعِ لا لجِريانِ التَّشبيهِ في كلّ منها، فيكونُ كلٌّ من تلكَ الأجزاءِ محَلًّا للطرفين لا أجزاءَ لهما، حتّى يجبُ- بذكرِها في نظمِ الكلامِ أو تقديرِها فيه بحسَبِ الإرادَةِ- تَركبُّها من تلكَ الأجزاءِ، كما ادّعاهُ الفاضِل الشّريف- قدّس سرّه- وقد ظَهرَ لكَ من هذا التّقديرِ أنّ ما نقلَهُ عن صَاحبِ الكَشّاف إنّما هو تَزييفٌ لِكلامِه لا تَأييدٌ له، ثمّ إنَّ الفَاضلَ الشَّريفَ بيّن مَنْشَأ غَلَطِ الّذينَ يحكمونُ بإفرادِ طَرَفي التَّشبيهِ التَّمثيليّ بأنَّ القومَ لّما عَبّروا عنها بِلفظِ المَثَلِ والقِصَّة ونحوِهما منَ الألفاظِ المفردةِ بناءً على الاتّحادِ بحسبِ الذّاتِ بينها وبينَ القصَّةِ المخُصوصَةِ المفصَّلةِ[1] كاتّحادِ الكلّ مع القَومِ[2]، وظَنّوا أنّ مَفهوميهما أيضًا مُتّحِدانِ فَحَكموا بذلكَ على كونِ طرَفيهِ مُفرَدينِ[3]، لكنَّه ليسَ الأمرُ كذلكَ، لأنَّ طرفيهِ حقيقةً هما القَضيَّتانِ المُخصوصَتانِ المدلولُ عليهما بألفاظٍ مخصوصةٍ مُستقلَّةٍ[لا][4]بألفاظٍ مُفردَةٍ دالَّةٍ عليهما

1 – التي دُل عليها بألفاظ متعددة.

2 - في قولك: كل القوم. أرادوا اتحادهما ذاتاً لا مفهوماً.

3 - أي: على طرفي التشبيه التمثيلي.

4 – ما بين قوسين زيادة من (أ) يقتضيها المعنى.

بالإجمالِ. هذا ما ذَكَره[1] وفيهِ بَحثٌ، لأنَّ لَفظَ المَثَلِ وأَمْثالِه كُلَّها دالَّةٌ على الكَيفيَّة الحَاصِلةِ من مجموعِ أَشياءَ قد تَضامّتْ وتَلاصَقَتْ حتّى عَادَتْ شَيئًا واحدًا، كم صَرَّحَ به الكشّافُ، فيكونُ مَدلُولُ لَفْظِ المَثَلِ ونَحْوِه كَيفيّةً قائمَةً بِالمجموعِ من حيثُ هو مجموعٌ، ولا شَكَّ في أنّه لا اتّحادَ بينَ الكَيفيّاتِ وَمَوادِّها القَائِمَة بها بِحَسَب الذَّاتِ حتّى تكونَ مَنْشأً لِتوهُّمِ الاتّحادِ في المفهومِ أيضًا، بِخَلافِ الكُلِّ معَ القَومِ فإنّها مُتَّحِدانِ ذَاتًا، وإنّما الفَرقُ بينهما من حيثُ إنَّ الكُلَّ الإفرادِيَّ دَالٌّ على الطَّائفةِ المُعيَّنةِ الّتي يُطْلَقُ عليها اسمُ القومِ مُفصَّلًا، والقَومُ دالٌّ عليها مُجْملًا، والكُلَّ المَجموعِيُّ دالٌّ عليها من حيثُ الجمعُ والحَصْرُ، والقَومُ دالٌّ عليها لا بهذِهِ الحَيثِيَّةِ، فهما مُتَّحِدانِ ذَاتًا مُختَلفَانِ مَفْهومًا.

ثُمَّ إنَّ الفَاضِلَ الشَّريفَ-قدّس سرّه- لمّا لَزِمَهُ عَدمُ دُخولِ الكَافِ على المُشبّه بِهِ حَقيقةً في قوله تعالى:﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: الآية17] وفي قوله تعالى:﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [سورة الجمعة: الآية5] التزَمَهُ وحَمَلَ نَظائرهما على التَّوسُّعِ نَظرًا إلى اتّحادِ المُبهَمِ[2] مع المُعَيَّنِ، لَكنَّكَ بَعدَ [102ظ] إِحَاطَتِكَ بما قدّمناهُ من التَّحقيقاتِ يكونُ حَلُّ ذلكَ عندَك على طَرَف الثُّمامِ[3]، و

1 – في بيان الغلط.

2 – وهو هنا لفظُ المثلِ.

3 – الثُّمامُ: عُشب طويل يصل قرابة متر ونصف، وقولهم: هو منك على طرف الثُّمام: يريدون أنه قريب سهل التناول. ويريد به سهولة دفع الإشكال وهو لزوم كون الكاف داخلا على ما =

يا لَيتَهُ اختَارَ التَّوسُّعَ في دُخُول الكَافِ على الموادِّ دُونَ لَفْظِ المَثَل، في مِثْل قوله: ﴿كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾[سورة يونس: الآية 24]وفي مِثْل قَوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[سورة البقرة: الآية 19] كما اختَارَهُ صَاحِبُ المِفتَاح، حيثُ قالَ: « أَصْلُ النَّظْمِ في قَولِهِ تَعَالى:(أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ) :أو كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ، فَحَذَف (ذوي) لِدِلَالَةِ(يَجْعَلونَ أَصَابِعَهم في آذانِهم) عَليهِ، وحَذَفَ(مَثَل) لَمَّا دَلَّ عليه عَطَفَهُ على قوله(كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) »[1] .

و إذا انتَهى الكَلامُ إلى هذا المَقَامِ فقد آنَ لنَا نَقُصُّ مُبَاحَثَة[2] العَلَّامةِ

ليس بمشبه به.

1 – مفتاح العلوم، ص347.

2 – وقِصّة المُبَاحثة هي أنّ الأمير تيمورخان لما رجع من فتح العراق إلى سمرقند وكان السيّد =الشّريف وقْتَئِذٍ في مدينة شيراز فالتمس بعض وزراء تيمور من الفاضل الشّريف أن يُدرِّسَ في مدرسته التي بناها بسمرقند وأجاب السيد إلى ملتمسه فارتحل إلى مدينة سمرقند وهو الذي أشار إليه في خطبة شرحه للمفتاح حيث قال: حتى ابتليتُ في آخر العمر بالارتحال إلى ما وراء النهر، ولما استقرّ الأمير تيمورخان بسمرقند توجه إليه علماء البلاد لتهنئة السّفر ومن جملتهم المولى العلّامة سعد الملّة والدّين التفتازاني ولما اجتمع علماء البلاد عند الأمير تيمور عقد مجلسًا غاصًّا بالفحول وهم= =علماء سمرقند وسائر البلاد، وجرى في ذلك المجلس بين السيّد الشّريف والعلّامة التّفتازانيّ مباحثة في المسألة المذكورة وكان الحَكَمُ في ذلك المجلس عبد الجبّار بن الإمام نعمان الدين الخوارزميّ وكان الإمام نعمان الدين معتزليًّا أولًا ثم رجع إلى مذهب أبي منصور الماتريديّ فجرى بين الفاضِلَيْن المذكورَيْن مباحثات كثيرة ومرجعات طويلة إلى أن استقرّ الأمر أن حكم الإمام عبد الجبّار المذكور بصحّة كلام الشّريف الجرجانيّ وفساد قول =

التَّفَتَازَانِيِّ والفَاضِلِ الشَّرِيف- رَوّح الله رُوحَهما- في اجتِمَاعِ الاستِعَارةِ التَّبَعيَّةِ والتَّمثيليَّةِ على مَا حَكَاهُ الفَاضِلُ الشّريف[1]- قدّس سرّه- وأمَّا العَلَّامةُ التَّفتازانيّ فلم يَذكرْ في تَصَانيفِهِ شيئًا يَتَعلَّقُ بهذه المُباحثةِ صَريحًا سِوى ما ذَكَرهُ في آخرِ شَرحِه للمفتاحِ عَلى طَريقِ الإجمالِ، حَيْثُ قَالَ عِنْدَ بَيَانِ تَفَاوُتِ الأذواق وَالطِّبَاعَ فِي عِلْمَي المعَانِي وَالْبَيَانَ: «**إِنَّ المُخَاطَبَ فِي هَذَا الفَنِّ، والآخِذَ فِي هذا الكِتَابِ [2] يَنبغي أَنْ يَتَّصِفَ بِسَلَامَةِ الذَّوقِ، واستِقَامَةِ الطَّبِيعَةِ، وشِدَّةِ الذَّكَاءِ،**

العلّامة التّفتازانيّ. وقال المصنف: إن الوزير المذكور لا يحب التفتازاني، وقال للسيد الشريف: هل لك أن تباحثه فأُصدِّركَ عليه، قال: فليمهلِ الوزير حتى أنظر بعضًا من تصانيفه، فإني لم أر بعد شيئا منها، فأمهله، فطالع السيد الشريف شرح التلخيص المطول وكتب حاشية عليه، وطالع حاشية التفتازاني على الكشاف، ثم جاء الوزير فقال: يمكن المباحثة معه، وأول ما وقع في ذلك المجلس أنه سأل عن التفتازاني مشيرا إلى تصنيفيه المذكورين: هذان من تصانيفك؟ قال: نعم، قال السيد: تكتب تصنيفا في علم التفسير وتخطئ في أوله، وفسّر اعتراضه الذي كتب في أول حاشيته على الكشاف، فغضب التفتازاني وكان مما جُبل عليه طبعه الشريف أنه إذا غضب في بحث لا يمكن له تدارك أطرافه، ويخطئ كلما أراد تداركه، فتمادى الفاضل الشريف على ذلك حتى قرر اعتراضه في جمع الاستعارة التبعية والتمثيلية. ينظر: الإنصاف في مشاجرة الأسلاف للمولى طاشكبري زاده تعريفًا وتحقيقاً، عمر يوسف عبد الغني حمدان، مجلة المجمع القاسمي للغة العربية، العدد13-2018، ص12-13وينظر مخطوط: شرح رسالة مسالك الخواص، رقم اللوح: 35-36.

1 - في حاشيته على المطول، ص390.

2 - أي المفتاح.

وَصَفَاءِ القَرِيحَةِ، وإلَّا لَم يَحْظَ مِنه بِطَائِلٍ، بِخِلَافِ بَعضِ العُلُومِ الأُخَرِ، فَإِنَّهُ رُبَّما يَحْصُلُ لِبَعْضِ الأَحرَارِ طَرَفٌ منهُ بِكَثْرَةِ التَّكرَارِ، وإذا تَكَلَّمَ في هذا الفَنِّ[1] كَانَ هُزأَةً لِلسَّاخِرِينَ، وضِحْكَةً للنَّاظِرِينَ، كَما جَرَتْ في مَجْلِسٍ غَاصٍّ بِفُحُولِ الأَفَاضِلِ مُنَاقَشَةٌ فَاسِدَةٌ فِي جَرْيَانِ الاستِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ فِي الحَرْفِ على ما نَطَق بِهِ الكَشَّافُ والمِفْتَاحُ، وفِي أَنَّ المنتزَعَ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ يَصِحُّ أَنْ يكُونَ واحِدًا وَمُتَعَلِّقًا بمعنًى[2]، وقد حَضَرَ بَعضُ العُظَمَاءِ عندَ أَنفسِهِم، الجُهَلَاءِ فِي بَنِي جِنْسِهِم مِمَّنْ ليسَ [مَنْزِلَتُهُ][3] منَ الذَّكاءِ في العِيرِ ولا في النَّفِيرِ[4]، وفي الفَضْلِ لا يَعرِف قَبيلاً من دَبيرٍ[5]، [ولا تَرى الضَّبَّ بها يَنجَحِر [6]وقوله[1]: على لَاحِبٍ لا يُهتدَى

1 – يريد: فن البلاغة.

2 – في مخطوط شرح التفتازاني للمفتاح: ((بمعنى الحرف)) بدلاً من ((بمعنى))، رقم اللوح: 213.

3 – ما بين قوسين زائد في مخطوط شرح التفتازاني للمفتاح، رقم اللوح: 213.

4 – يُضرَبُ للرَّجُل الصَّغير القَدْر المستهانِ به.

5 – يقال للرجلِ الجاهل بالأمور.

6 – وهو عجز بيت لعمرو بن أحمر يصف فيه الصحراء، والمعنى: ولا ضَبَّ فيها حتى يَنْجَحِرَ، أي: يتَّخِذ جُحْرًا، وتمام البيت: لا تُفْزِعُ الأَرْنَبَ أَهْوالُها   ولا تَرى الضَّبَّ بِها يَنْجَحِرُ=

=ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1420 هـ – 2000 م، 10/ 192 . والتفتازاني يريد بهذا الاستشهاد التعريض بالشريف الجرجاني.

بِمَنَارِه[2]][3]فحَمَلَهُ التَّعظُّمُ على التَّكَلُّمِ، والتَّرَوُّسُ على التَّنَفُّسِ، فَقالَ بعدما دَلَكَ عَيْنيهِ، وَصَرَّ أُذُنَيهِ، وَحَكَّ لِحْيَتَهُ، وَبَلَّ شَفَتَيهِ: ((هذا[4] إنّما يكونُ على التَّفْصِيلِ، فإنْ كانت الأُمورُ[5] مُرَكَّباتٍ فالصُّورَةُ المُنتزَعَةُ منهُ متعدِّدَةٌ بِلا التباسٍ وإلّا فَمُتَّحِدَةٌ كالمَأخوذِ من الكِتَابِ والسّنَةِ والإجماعِ والقِيَاس)) فَشَكَرَ جَمْعٌ، وشَكَا آخرونَ، وَضَحِكَ قَوْمٌ [قَليلُونَ][6]، وَبَكَى الأَكْثَرُونَ، وَما زِدْنَا عَلَى أَنْ قُلْنَا: اِتَّعِظُوا يَا مَعَاشِرَ الأَكْيَاسِ، وَتُعَوَّذُوا بِرَبِّ النَّاسِ مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ، وَاصبِرُوا يا فِرْقَةَ الفُضَلَاءِ على الابتِلَاءِ بِمِثْلِ هذهِ الخُطَّةِ النَّكْرَاءِ، والجُثَّةِ[7] العَمياءِ، وَبالشِّرْكَةِ

---

1 – وهو لامرئ القيس، ينظر ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة،ص66.

2 – وتمام البيت:

عَلى لاحِبٍ لا يُهتَدى بِمنارِهِ	إذا سافَهُ العَوْدُ النُّباطِيُّ جَرجَرا

بمعنى: لامنار له أصلا حتى يُهتدى به، وهو تعريض بالشريف الجرجاني أيضاً، واللاحب: الطريق المسلوك، سافه: شمّهُ، العَود: البعير المُسنُّ، النبّاطي: المنسوب إلى النَّبَط، جرجرَ: ضجّ ورغا.

3 – ما بين قوسين زيادة من المصنف.

4 – أي: التمثيل.

5 –التي يتنزع منها وجه الشبه.

6 – سقط ما بين قوسين من نص التفتازاني.

7 – يريد أنه بمنزلة الجسد الخاوي عديم الروح.

فِي الصُّورَةِ المنتزَعةِ مِنْ ظَوَاهِرِ هؤلَاءِ الَّذينَ لهم قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ، وَأَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ، وَبآذَانِ [الأنْعَامِ][1] يَسْمَعُونَ، وَبأَذْهَانِ [البَهَائِمِ][2] يَعقلونَ»[3].

هَذا مَا ذَكره العَلّامَةُ التَّفْتَازَانِيّ رَحِمَهُ اللهُ فِي أواخرِ شَرْحَ المفْتَاحِ، وَأَرَادَ رَحِمَهُ اللهُ بـ(المُنَاقَشَةِ الفَاسِدَةِ) مَا صَدرَ عَن الفَاضِلِ الشَّرِيفِ -قدّس سرّه- فِي ذَلكَ المَجلِسِ، وَهُوَ مَجْلِسُ تَيْمُورِ خَان، وَأَرَادَ بـ(بَعْضِ العُظَمَاءِ) مَولَانَا نُعْمَانَ الدِّين[4]، وهو الَّذي رَوَّجَ مُنَاقَشَةَ الفَاضِلِ الشَّرِيفِ قُدّس سِرُّه.

وأَمَّا قِصَّة الفَاضِلِ الشَّرِيفِ مَا وَقعَ فِي ذلكَ المجلِسِ علَى مَا فَصّلهُ فِي حَوَاشيهِ فِي شَرْحِ التَّلْخيصِ فهو قَوْلُهُ:« ثُمَّ إِنَّ هَهُنَا قِصَّةً غريبةً[5] فَلنَقصّهَا عليكَ أَحْسَنَ القَصَصِ لِتزدادَ إيمَانًا بمَا ذَكرنَا، ويَنْكَشِفَ لكَ فِيهِ مآربُ أُخْرَى فِي مَوَاضِعَ شَتَّى، قَالَ صَاحِبُ الكَشَّافِ:" ومَعنى الاستِعْلَاءِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾[سورة البقرة:الآية5] مَثَلٌ، لِتَمَكُّنِهم مِنَ الهُدَى

---

1 – في مخطوط شرح التفتازاني للمفتاح: (النعام) بدلا من (الأنعام)، ينظر رقم اللوح: 213.

2 – في مخطوط شرح التفتازاني للمفتاح: (الأنعام) بدلا من (البهائم)، ينظر رقم اللوح: 213.

3 – ينظر: مخطوط شرح التفتازاني للمفتاح: رقم اللوح: 213.

4 – وهو عبد الجبار بن الإمام نعمان الدين، وكان مُعتزليًّا أولًا ثم رجع إلى مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي. ينظر الإنصاف في مشاجرة الأسلاف، ص13.

5 – في الحاشية على المطول: (قصةً غريبةً في الاستعارة التمثيلية) بدلاً من (قصةً غريبةً)، ص382

واستقْرَارِهم وَتَمَسُّكِهِم بِه، شُبِّهَتْ حَالُهم بِحَالِ من اعتَلَى الشَّيءَ ورَكِبَهُ"[1]، وقَالَ هَذا الشَّارِحُ- وَأَرَادَ بِهِ العَلَّامَةَ التَّفْتَازَانِيَّ فِي حَوَاشِيهِ عليهِ- (قَولُهُ: وَمعنَى الاستِعْلَاءِ مَثَلٌ أَي: تَمْثِيلٌ وَتَصْوِيرٌ لِتَمكُّنِهم مِن الهُدَى، يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ استِعَارَةٌ تَبعِيَّةٌ تَمْثِيلِيَّة، أَمَّا التَّبعِيَّةُ فَلِجَرَيَانِهَا أَوّلًا فِي مَعنى الحَرْفِ، وَأَمَّا التَّمْثِيلُ فَلِكَون كُلِّ من طَرَفي التَّشْبِيهِ حَالَةٌ مُنْتَزَعَةٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ)[2]»[3] ثُمَّ قَالَ الفَاضِلُ الشَّرِيفُ:(هَذِهِ عِبَارَتُه) ثُمَّ قَالَ[4]:« وَأَقُولُ: لا يَخْفَى عليكَ أَنَّ مُتَعَلَّقَ معنى الحَرْفِ هَهُنَا، أَعْنِي كَلمة(على) هو الْاِسْتِعْلَاءُ، كَمَا أَنَّ مُتَعَلَّقَ معنَى(مِنْ) هُوَ الابتِدَاءُ، وَمُتَعَلَّقَ مَعْنَى(إلى) هُوَ الانتِهَاءُ...ولا يَلتَبِسُ أيضًا أَنَّ الاستِعْلَاءَ مِن المعَانِي المُفْرَدَة كالضَّرْبِ والقَتْلِ ونَظَائِرِهما، وَكَذَا معنى(على)[مُفْرَدٌ][5]، إذْ لَا يُعنى بـ(المُفْرَدَ) فِي اصْطِلَاحِ الْقَوْمِ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ المعنى مُرَكَّبًا فِي نَفْسِه...ولَمَّا صَرَّحَ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفي التَّشْبِيهِ هَهُنَا حَالَةٌ مُنتزَعَةٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما مُرَكّبًا، وحينئذٍ لا يَكُون

1 - ينظر الكشاف: 1/ 44.

2 - ينظر مخطوط حاشية التفتازاني على الكشاف: رقم اللوح 29.

3 - ينظر الحاشية على المطول، ص382

4 - أي: الفاضل الشريف.

5 - سقط ما بين قوسين من (ب).

معنى الاستِعْلَاءِ مُشَبَّهًا بِهِ أَصَالةً ولا معنى(على) مُشَبَّهًا بِهِ تبَعًا في هذا التَّشبيهِ المرَكَّبِ الطَّرَفينِ، لأَنَّهما مَعْنيَانِ مُفْرَدَانِ، وإذا لم يكن شَيءٌ منهما مُشَبَّهًا بِهِ ههُنا، سَوَاء جُعِلَ جزءًا منه(1) أو خَارِجًا عنه، لم يكنْ شيءٌ منهما(2) أيضًا مُستَعارًا منهُ، فكيفَ يَسري التَّشبيهُ والاستعارةُ من أَحدِهما(3) إلى الآخر (4).ولـمّا أَورَدَ عليه(5) هذهِ النُّكْتَةَ هكذا مُنقحةً واضِحةَ المُقدِّمَات، ومحقَّقَةً مبنيَّةً على القواعدِ البيانيَّة[103ظ] والمشْهورَاتِ فَأبى(6) له عصبيةً أنْ يُذعِنَ لما استبَانَ من الحَقِّ، جَحَدَها بعدما استيقَنَها،

فقالَ(7) في الجوابِ: إنَّ انتزاعَ كُلٍّ مِنْ طَرَفي التَّشبيهِ التَّمثيليِّ مِنْ أُمورٍ مُتَعَدِّدةٍ لا يَستَلزِمُ تَرَكُّبًا فِي شَيءٍ مِنَ الطَّرَفين بل فِي مأخذِه (8). وهذا(1) كما ترى

---

1 – أي: من المشبه به.

2 – أي من (معنى الاستعلاء) و(على)

3 – وهو الاستعلاء.

4 – وهو (على).

5 – وهو صاحب الإيضاح عندما ذكر بأن تنافي اللازم يستلزم تنافي الملزوم.

6 – في (ل) و(هـ): فأنف.

7 – أي: التفتازاني.

8 – قال المصنّف في رسالة الإنصاف: وأمّا العلّامة التّفْتازانيّ وإنْ أصابَ في المقام الثّاني إلّا أنَّ في عبارته نوع مساحةٍ لأن عبارته مُشعِرَةٌ بكون المأخذ غير الطرف حقيقةً، وليس كذلك بل

=

ظَاهِرُ البُطْلَانِ من وُجوهٍ؛

الأَوّل: أَنَّ المشَبَّهَ به، مثلًا، إذا انتزِعَ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ فلا يَصِحُّ أَنْ يُنْتَزَعَ بتَمامِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ من تلكَ العِدَّةِ، لأنَّهُ إذا انتُزِعَ بتَمامِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ منها يَحْصُلُ المقصُودُ الّذي هُو المشَبَّهُ به، فلا معنًى لِانْتِزَاعِهِ مِنْ وَاحِد آخرَ مَرَّةً أُخرى، بل يَجِبُ على ذلكَ التَّقْديرِ أَن يَكُونَ جُزْءٌ مِنَ المشَبَّه بِهِ مأخوذًا مِن بَعضِ تلكَ الأُمورِ، وجُزءٌ آخرُ من بَعضٍ آخرَ، فيَلزَمُ تَركبُّه قَطْعًا.

الثاني: أَنَّهم أَطبقُوا على أَنَّ وَجهَ الشِّبهِ في التَّمثيلِ لا يَكُونُ إلَّا مُرَكَّبًا، وَليس هُناكَ ما يُوجِبُ تركُّبُه سِوى كَونِهِ مُنتَزَعًا مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ، فإنَّهُم عَرَّفُوا التَّمثيلَ بِما وَجْهُه مُنتَزَعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ، فإذا كان انتِزاعُ وَجهِ الشَّبَهِ مِن أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُستَلْزِمًا لِتَركِيبِهِ كان انتِزاعُ كُلٍّ مِنْ طَرَفي التَّشْبيهِ منهَا مُسْتَلْزِمًا لِتَركُّبِهما، وذلك لأَنَّ المقتَضى للتَّرْكِيبِ هو الانتِزاعُ من عِدَةِ أُمُورٍ، وخُصوصِيَّةُ كَونِ المُنتزَعِ وَجْهَ الشّبهِ أَوْ مُشَبَّهًا به مُلغَاةٌ في ذلكَ الاقتضاءِ جزْمًا.

الثَّالث: أنَّه قد حَكَم بأنَّ انتِزاعَ كُلٍّ من الطَّرفين من عِدَّةِ أُمُور يُوجِبُ تَرَكُّبُهما، حيث رَدّ على مَنْ جَوَّزَ أَنْ يكونَ قَولُهُ تَعالى:﴿مثلُهُم كَمثل الَّذي

المأخذ والطرف متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار، وإنَّ الأمور المتعدِّدة من حيث التفصيل تُعَدُّ مأخذًا ومن حيث الإفراد تُعَدُّ طرفًا. ينظر رسالة الإنصاف، ص24.

1 -أي الفرق بين الطرف والمأخذ.

اِسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ مِنْ تَشْبِيهِ المفْرَدِ بِالمفْرَدِ، فإنَّهُ قال هناك[1]:(ومِنهُم منْ قَال: إنَّ هذا التَّشبيه ليسَ مُفرَّقًا ولا مُركّبًا، وإنَّما يكُونُ كذلكَ لو كان تَشبيهَ أشياءَ بِأشياءَ، ولَيسَ كَذلكَ، بَل هو تَشْبِيهُ شَيءٍ وَاحِدٍ هُو حَالُ المنَافِقِينَ بِشيءٍ وَاحِدٍ هُوَ حَالُ المسْتَوْقِدِينَ)[2]، ثُمَّ قَال في هذا الرَّدِّ:(أقول لا مَعنى للتَّشبِيهِ المرَكَّبِ إلَّا أَنْ يُنْتَزَعَ كَيفِيَّةٌ مِنْ أُمُور مُتَعَدِّدَة فَتُشَبَّهُ بكَيفيَّةٍ أُخرَى كذلكَ، فَيَقَعُ في كُلٍّ مِنَ الطَّرَفِينِ عِدَّةُ أُمُورٍ رُبَّما يكُونُ التَّشْبِيهُ فيما بينها ظَاهِرًا، لكنْ لَا يُلْتَفَتُ إليهِ، بل إلى الهَيئَةِ الحَاصِلَةِ مِن المجموعِ، كَما في قَولِهِ:

وكأنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أَزْرَقِ)[3]

هذِه عِبارَتُه، وهِي مُصَرِّحَةٌ بأنَّ كُلَّ واحدٍ منْ طَرَفي التَّشبيهِ إذا كانتْ حَالُهُ مُنتَزَعَةً من أَشياءَ مُتعدِّدَةٍ كان مُركَّبًا، وبأنَّ التَّشبيهَ المُرَكَّبَ لا يكونُ طَرَفَاهُ إلّا صُورَتينِ مُنتَزَعَتَينِ منْ أُمورٍ مُتَعدِّدَةٍ، فلا فَرْقَ إذن في وُجوبِ التَّركيبِ [بينَ أنْ يُقال: هذا تشبيهٌ مُركَّبٌ بِمرَكَّبٍ][4] وبينَ أنْ يقالَ: هذا تَشبيهٌ مُنتزَعٌ منْ عِدَّةِ أمورٍ بِمُنتزَعٍ آخرَ من أمورٍ أخرٍ، وهذا كلامٌ حقٌّ لا يَحومُ حولَهُ شَكٌّ، وأمّا مَنْعُه

1 – أي: التفتازاني.

2 – ينظر مخطوط حاشية التفتازاني على الكشاف: رقم اللوح 46.

3 – ينظر مخطوط حاشية التفتازاني على الكشاف: رقم اللوح 46.

4 – سقط ما بين قوسين من (ب)

هذا المعنى في ذلك الجَوابِ[1] فهو بالحَقيقَةِ مُكابرةٌ وتَلبيسٌ خَوفًا منْ شَناعَةِ الإلْزَامِ»[2].

واعلمْ أنّ مِنْ أوّلِ القِصّةِ إلى هنا كَلامَ الفَاضلِ الشَّريف -قُدّس سرّه- في هذا المقامِ، ولقد بذَلَ وُسْعَهُ في تَقْريرِ الكَلَامِ، ومعَ ذلك فهو بِمَعْزَلٍ عن أَصْلِ المَرَامِ:

وَكُلٌّ يَدَّعي وَصْلًا بِلَيلَى وَلَيلَى لا تُقِرُّ لهم بِذَاكا[3]

ولنا فيما ذَكَرَهُ الفَاضِلُ الشَّريفُ أَنظارٌ، أمّا أوّلًا فَلأنَّ مُتَعلَّقَ معنى الحَرَفِ وإنْ لم يكنْ نسبةً قائمةً بالمَوادِّ لكنَّهُ مَفهومٌ مُشتملٌ على النِّسَبِ المُعْتَبَرَةِ بينَ الأمورِ الثَّلاثَةِ، وقد عُبِّرَ عنها[4] بلَفظٍ مُفرَدٍ، وقَد عَرفْتَ فيما سَبقَ أَنَّ طَرَفي الاستِعَارَةِ التَّمثيلِيَّةِ أَيضًا هيئَةٌ قَائِمَةٌ بالأُمُورِ المتَعَدِّدَةِ، وقَد عُبِّرَ عنهَا بِلَفظٍ مُفْرَدٍ كَالقِصَّةِ وَالمَثَلِ وَنحوِهِمَا، فَتَكُونُ الاستِعَارَةُ التَّبَعِيَّةُ مِنْ أَنواعِ الاستِعَارَةِ التَّمثيلِيَّةِ، فلا مُنَافَاةَ بينهما أَصْلًا.

---

1 - أي في جوابه : إن انتزاعَ كلٍّ من طرفي التشبيه التمثيلي من أمور متعددة لا يستلزم تركُّبًا في شيء من الطرفين بل في مأخذه. أي لا يلزمن تركب المأخذ تركب المأخوذ.

2 - ينظر الحاشية على المطول، ص 382-385.

3 - نسبه ابن تيمية لمجنون ليلى، ولكني لم أقف عليه في ديوانه، ينظر: مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م، 4/ 71.

4 - أي عن تلك النسب، وهي نسبة السير إلى فاعلها وإلى البصرة.

والفَاضِلُ الشَّرِيفُ- قُدّس سِرّه- لَمَّا اشترَطَ في الاستِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ ذِكْرَ الأُمُورِ المتَعَدِّدَةِ على أَنْ تَكونَ نَفْسَ الطَّرفينِ ذَهَبَ إلى امتِنَاعِ الجَمْعِ بينَهُمَا [1]، وقَد عَرَفْتَ فيمَا سَبَقَ أَنَّ الأُمُورَ المُعَدِّدَةَ مَآخذُ لِلهَيئَةِ المعتَبَرَةِ في الطَّرفينِ لا نَفسِهَا، ولا يَلْزَمُ مِمَّا ذَكرَهُ العَلَّامةُ التَّفْتازَانِيّ مِنْ كَوْن كُلٍّ مِنْ طَرَفي التَّشْبيهِ التَّمْثيليّ حَالَةً مُنْتزَعَةً مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ إلَّا كَوْنُ الأُمُورِ المُتَعدِّدَةِ شَيئًا من طَرَفيهِ، بَلِ المفهُومُ مِنْ كَلَامِهِ كَوْنُ طَرَفيهِ حَالَةً مخصوصةً، وكونُ الأُمورِ المتعدِّدَة مَأخَذًا لها[2] لا نَفسَها كما عَرَفْتَ.

وأمّا ثَانيًا فَلأنّ اللازِمَ ممّا ذَكَرَه[3] من أوَّلِ وُجُوهِ البُطْلانِ هو كونُ الهيئةِ المُعْتبَرَة في طَرَفي التَّشبيهِ التّمثيليّ مُركّبًا، ولا نِزاعَ فيه، وإنّما النِّزاعُ في كونِ الأُمورِ المُتَعدِّدَة الّتي تُنْتزَعُ الهيئةُ منها شَيئًا مِن الطَّرفينِ، والذي نَفاهُ العَلّامَةُ التَّفْتَازَانِيّ رَحِمَهُ اللهُ هو التَّرَكُّبُ من الأُمُورِ المُتَعَدِّدَةِ لَا كونُ الهَيئَةِ مُرَكّبًا، حتَّى يَندَفِعَ مَا ذَكَرَهُ.

وأمّا ثَالثًا فَلأنَّ اللّازِمَ ممّا ذَكَرهُ من ثَاني وُجُوهِ البُطْلانِ هو تَركُّبُ مَأخَذِ وَجْهِ الشّبَه منَ الأُمورِ المُتَعدِّدَةِ لا تركُّبُ نَفْسِه منها فكَذا اللّازِمُ من انتزاعِ

---

1 – أي بين التبعيّة والتمثيليّة.

2 – أي لتلك الهيئة.

3 – أي الشريف الجرجاني.

الطّرفينِ منها تركّبُ مَأخذِهما منها[1] لا تَركُّبِ نَفسِهما[2] منها، ولا نِزاعَ في ذلك[3] لأحدٍ كما عرفتَ.

وأمّا رَابعًا فلأنَّ اللّازِمَ ممّا ذَكرَه من ثَالثِ وُجوهِ البُطْلانِ هو أنّ انتزاعَ الكَيفيّةِ من أُمورٍ مُتعدِّدَةٍ يُوجِبُ[4] وُقوعَ الأُمورِ المُتعدِّدةِ في كلٍّ من الطَّرفينِ لكنْ بِطريقِ كَونِها مَأْخذًا للهيئةِ لا لِكَونِها شيئًا منَ الطَّرفين حتى يَلزمَ التَّركُّبُ الّذي [104ظ] ادّعَاهُ. وإنَّما تعرّضَ العَلّامةُ التّفْتَازَانيّ -قُدّس سرّه- ههنا لِتركُّبِ المأْخَذِ رَدًّا على [من][5]زَعَم أنّ طَرفي التّشبيهِ التّمثيليّ فيما ذَكَره من الآيةِ القُرآنيّةِ إنّما هو الهيئةُ المُضافةُ إلى المُفرَدِ، أَعني: المُنافِقينَ والمُستوقِدين، لا إلى الأُمورِ المُتعدِّدةِ، كما هو الحَقُّ، وقد مرَّ تَحقيقُهُ مِرارًا.

ثُمَّ إنّ الفَاضِلَ الشّريفِ- قُدّس سرّه- قَال في آخرِ كَلامِهِ: « ثُمَّ إنَّ الشَّارحَ -وأَرادَ به العَلّامةَ التّفتازانيّ رَحمهُ اللهُ- بَعدَما جرى في المُباحَثةِ من إبطالِنَا الاستعَارةَ التّمثيليّةَ التّبعيّةَ في صُورةٍ جُزئيّةٍ، أَعني كَلمةَ(على) كَما حَقّقْنَاهُ، وتَشبَّثَ بما لا يُتَشَبَّثُ به كَما مَضَى، فكّر في نَفْسه بُرْهةً، وقَدّرَ ذلكَ

---

1 – أي من المواد العديدة.

2 – أي الطرفين نفسهما.

3 – أي في تركيب الطرفين عينهما.

4 – في (هـ) و(ل)و (م): (لا يوجب).

5 – في (أ): (لمن زعم).

الجُزْئيَّ في صُورةٍ كُلِّيَّةٍ وقرَّرَ، فقالَ: "لا يُقالُ: الاستِعَارَةُ التَّبعيَّةُ الجُزئيَّةُ لا تكونُ تمثيليَّةً؛ لأنّهُ يَستَلْزِمُ كَونَ كلٍّ من الطَّرَفينِ مرَكَّبًا، ومُتعلَّقُ معنى الحَرْفِ لا يكونُ إلّا مُفْرَدًا، لأنَّا نَقولُ: كِلتا المُقدِّمَتينِ في حَيِّزِ المَنْعِ، فإنّ مَبنى التّمثيلِ[1] على تَشْبيهِ الحَالةِ بالحَالَةِ بل وصْفِ صُورةٍ مُنتزَعةٍ منْ عِدّةِ أُمورٍ بِوصفِ صُورةٍ أُخرى، وهذا لا يُوجِبُ إلا اعتبارَ التَّعدُّدِ في المَأْخذِ لا فيهِ نفسِهِ، ولا في كونِهِ مُتَعَلَّقَ معنى الحَرفِ، ومنَ البيِّنِ في ذلكَ تَقْريرُ المِفْتَاحِ لاسْتَعارَةِ(لَعَلّ) في :﴿لَعَلّكم تَتّقُون﴾" .هذهِ عِبَارَتُه بِعينِها ومَيْنِها[2]. وأنتَ بعد خِبرَتِكَ بتحقيقِ ما سَلفَ في وُجوبِ إفرَادِ مُتعلَّقَاتِ مَعَاني الحُرُوف، ووُجُوبِ تَرَكُّبِ ما يُنتزعُ من أُمُورٍ مُتعددةٍ تَعْلَمُ سُقوطَ مَنعَيهِ معًا سُقُوطًا لا مِريَةَ فيه. ولا خَفاءَ على أنَّ الصَّوَابَ أنْ يقولَ:(بل صورةٌ) بدلَ قولِهِ:(بل وَصْفُ صُورةٍ) فإنَّ المُشبَّهَ هي الصُّورةُ لا وَصْفُها، وما ذكرَهُ صَاحِبُ المِفْتَاحِ من لَفْظِ الوَصْفِ في قَولِهِ:" ومنَ الأَمثلَةِ استِعَارَةُ وَصفِ إحدى صُورَتينِ مُنتَزَعَتينِ من أُمورٍ لِوَصْفِ الأُخْرَى"[3] فإنَّه أَرَادَ بالوصْفِ العِبَارةَ الدَّالَةَ، ولا يُمكِنُ هذا التَّأويلُ في [عِبَارةِ العَلّامَةِ التَّفتَازَانيّ][4]، وأمّا الفَاضِلُ اليمنيُّ[5][تـ بعد 750هـ] فقد صَرّحَ باجتِمَاعِ

---

1 – أي الاستعارة التمثيلية.

2 – المَينُ: الكذبُ والافتراء.

3 – ينظر: مفتاح العلوم، ص376.

4 – في (م) و(ل) و(هـ): (عبارتهُ)

5 – مرَّ التعريف به سابقًا، يراجع في الصفحة 25.

التَّمثيليَّةِ والتّبَعيَّة[1]، ولم يُصرِّحْ بأنّ طَرَفي تلكَ التّمثيليّةِ يَكونَانِ مُنتزَعينِ من أُمورٍ عِدّةٍ، فَخَفِي الفَسَادُ في كَلَامِهِ»[2]. .

هذَا ما ذَكَرهُ الفَاضِلُ الشّريفُ- قدّس سرّه- ولا يَخفَى عليكَ ممّا قَدّمناه في المَبَاحِث السَّالِفَةِ إمكَانُ اجتِمَاعِ التَّبعيَّة والتّمثِيليَّةِ، وإنَّ كَلامَ العَلّامةِ التَّفتَازانيّ هو الكَلامُ الصّحِيحُ والحقُّ الصّرِيحُ، وكذَا مَا وَافَقَهُ مِنْ كَلامِ (اليَمَنِيّ)، وسَتَعْرِف كَيفيّةَ مُطَابَقةِ كَلامِ صَاحِبِ (المِفْتَاحِ) لِكَلامِهِ وكَلامِ صَاحِبِ (الكَشّافِ) أيضًا، وقد عَرَفْتَ أيضًا ما هو المُرَادُ بِلَفظِ (الوَصْفِ) في كَلامِ صَاحِبِ المِفْتَاحِ، وهذا بِعينِهِ هو مُرادُ العَلّامَةِ التَّفتازانيّ -رَحِمَهُ اللهُ -بذلكَ هَهنا، وأمّا تَأويلُ الفَاضِلِ الشّرِيفِ ذلك، أي(الوصفَ) بمعنى (العِبَارةِ) فتكَلُّفٌ ظَاهرٌ لا يَخفَى على المُتدرِّب، فَأَقِمْ وَجْهكَ لِلدّينِ القَيِّمِ ولا تَتَّبِعِ الهَوى فَيُضِلَّكَ عن سَبيلِهِ.

---

1 - ينظر مخطوط: تحفةُ الأشراف في كشف غوامض الكشاف: الفاضل اليمني، يحيى بن القاسم، جامعة الملك سعود، رقم المخطوط: 2135، الورقة 18. كما صرّح بذلك الإمام الشوكاني في رسالته: الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع =الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ). ينظر: الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، حققه: محمد صبحي، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء - اليمن مج6،12/ 6167.

2 - ينظر: الحاشية على شرح المطول، ص 309.

السَّاقَة[1] في إجرَاءِ القَواعدِ المسطُورةِ في عِدّةٍ من الأمثلةِ المشهورةِ:

قَال صَاحبُ الكَشّافِ في قَولهِ تَعالى:﴿أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[سورة البقرة:الآية5]: «إنّ مَعْنى الاسْتِعْلاءِ في الآيةِ مَثَلٌ لِتمَكُّنِهم من الهُدى واستِقْرَارِهم عليه وتَمَسُّكِهم به، شُبِّهَتْ حَالهُم بِحَالِ من اعتَلَى الشّيءَ ورَكِبَهُ»[2].

هذا كَلامُهُ، ولا يَخْفَى عَليك أنّ حَالَ من اعتَلَى الشّيء وَرَكِبَه هو مَعْنى الاستِعْلَاءِ، لأَنَّهُ نِسْبَةٌ بينَ الشّيءِ ورُكُوبِهِ، فيكونُ مُتَعلَّقَ معَنى الحَرْفِ، مع أنّ تَشبيهَ الحَالِ بالحَالِ تَشبيهٌ تَمثيليٌّ على وِفْقِ ما تَقَرَّرَ فيما سبقَ، إلّا أنَّ الفَاضِلَ الشّريف- قدّس سرّه- لمّا أَنْكَرَ اجتِماعَهُما أَوَّلَ كَلامَ صَاحبِ الكَشَّافِ بأنَّ المُشّبَهَ فيما ذَكَرَهُ هو التَّمسُّكُ بالهُدى، والمُشبَّهُ بِهِ اعتِلاءُ الرّاكِبِ، ووَجْهُ الشّبهِ هو التَّمكُّنُ و الاستِقْرَارُ فتكونُ تَبعِيَّةً مَحْضَةً، ثُمّ قَال:« وأمّا قَولُه:(مَثَلٌ) فَمَعناه تَمثِيلٌ أي: تَصْويرٌ، فإنّ المَقْصُودَ منَ الاستِعَارَةِ [ليس][3] تَصويرَ المشبّهِ بِصُورَةِ المُشبَّه بِهِ، بل تَصويرَ وَصْفِ المُشبَّهِ بِصورَةِ وصفِ المشبَّه بِهِ...ولما كان المقصِدُ الأَعلى تَصْويرَ ما في المُشَبّه من وَجْهِ الشَّبَهِ قَدَّمَ (التَّمَكُّنَ) و(الاستِقْرَارِ) على (التَّمَسُّكِ) الّذي هو المُشبَّهُ، وإنّما قالَ: (ومعَنى الاستِعْلَاءِ) تَنبِيهًا على أنّ

---

1 - السّاقةُ من الشيء: مؤخَّرُهُ، يريد القسمَ الأخير من الرسالة.

2 - ينظر الكشاف: 1/ 44.

3 - زيادة من (ل) يقتضيها المعنى.

استعارَةَ اللّفْظِ تَابِعةٌ لاستِعَارَةِ المَعْنى لِتكُونَ مُفيدَةً للمُبالَغةِ.»[1] هذا مَا ذَكرَهُ، ولا يخْفَى أنَّهُ تكَلُّفٌ بحْتٌ، لأَنَّ عطْفَ (التَّمسُّكِ) المُشبَّهِ على (التَّمكُّنِ والاستِقْرَارِ) اللّذَينِ اعتُبِرَا وَجْهَ الشَّبَهِ ممّا لا يجْتَرِئ عليه من له أدْنى ذَوقٌ في العَربيّة، فَضْلًا عمّن هو العَلَمُ في دَقَائِقِ العَربيّةِ والإمَامُ في مَعْرفةِ النُّكَتِ الأدبيّة.

وأيضًا المتبَادَرُ من (المَثَل) في عُرْفِهم هو الاستِعَارَةُ التّمْثيليّةُ، صَرّحَ بِذلكَ السَّكَّاكيّ في التّشبيهِ التّمثيليّ، حيثُ قالَ:« متَى فَشَا استِعْمَالُهُ على سَبيلِ الاسْتِعَارَةِ لا غَيرُ سُمِّيَ مَثَلًا»[2] وحمْلُهُ على مَعْنى التّصويرِ من غَيرِ ضَرُورَةٍ تَدعو إليه ممّا لا يُعوَّلُ عليه. وأيضًا اعتَبَرَ تَشبيهَ الحَالِ بالحَالِ، وأنّه من خَواصِّ التّشبيهِ التّمثيليّ.

هذا ثُمّ إنّ العَلّامَةَ السّكّاكيّ قَالَ:« إذَا أَردْتَ استِعَارَةَ(لَعَلَّ) لِغَيرِ [105ظ] معنَاهَا قَدَّرتَ الاستِعَارَةَ في مَعْنى التّرجّي ثُمَّ استَعْمَلْتَ هُناكَ لَعَلّ»[3]. ثُمّ إنّهُ صَوّرَ هذِهِ القَاعِدَةَ في قَولِهِ تَعالَى:﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[سورة البقرة: الآية 21] وقَالَ:« فتُشَبِّهُ حَالَ المُكلَّفِ المُمكَّنِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ، مَعَ الإرَادَةِ مِنهُ أنْ يُطيعَ بِاختِيَارِه، بِحَال المُرْتَجي المُخَيّرِ بينَ أَنْ يَفْعل وألّا يفْعَل، ثمّ تَستَعيرُ لجَانِبِ المُشبّهِ(لَعَلّ) جاعِلًا قَرِينَةَ الاستِعَارَةِ امْتِنَاعَ حَقِيقَةِ التّرَجّي بِالنِّسبَةِ إلى عِلْمِ مَنْ

---

1 – ينظر: الحاشية على المطول، ص387.

2 – ينظر: مفتاح العلوم، ص 349.

3 – ينظر: مفتاح العلوم، ص 381.

استعارةَ اللّفْظِ تَابعةٌ لاستِعَارَةِ المَعْنى لِتكُونَ مُفيدَةً للمُبالَغةِ.»[1] هذا مَا ذَكرَهُ، ولا يَخْفى أَنَّهُ تكَلُّفٌ بَحْتٌ، لأَنّ عَطْفَ (التَّمَسُّكِ) المُشَبَّهِ على (التَّمكُّنِ والاستِقْرارِ) اللّذَينِ اعتُبِرَا وَجْهَ الشَّبَهِ ممّا لا يَجْتَرِئ عليه من له أَدْنى ذَوقٌ في العَربيّة، فَضْلًا عمّن هو العَلَمُ في دَقائقِ العَربيّةِ والإمَامُ في مَعْرفةِ النُّكَتِ الأَدبيّةِ.

وأيضًا المتبَادَرُ من (المَثَل) في عُرْفِهم هو الاستِعَارَةُ التّمْثيليّةُ، صَرَّحَ بذلكَ السَّكَّاكيّ في التّشبيهِ التّمثيليّ، حيثُ قالَ:« متَى فَشَا استِعْمَالُهُ على سَبيلِ الاسْتِعَارَةِ لا غيرُ سُمِّيَ مَثَلًا»[2] وحمْلُهُ على مَعْنى التّصويرِ من غيرِ ضَرُورَةٍ تَدعو إليه ممّا لا يُعوَّلُ عليه. وأيضًا اعتبَرَ تَشبيهَ الحَالِ بالحَالِ، وأنّه من خَواصِّ التّشبيهِ التّمثيليّ.

هذا ثُمّ إنّ العَلّامَةَ السّكّاكيّ قَالَ:« إِذَا أَرَدْتَ استِعَارَةَ(لَعَلَّ) لِغَيرِ [105ظ] معناهَا قَدَّرتَ الاستِعَارَةَ في مَعْنى التَرجّي ثُمَّ استَعْمَلْتَ هُناكَ لَعَلّ»[3]. ثُمّ إنّهُ صَوّرَ هذِهِ القَاعِدَةَ في قَولِهِ تَعالَى:﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[سورة البقرة: الآية 21] وقَالَ:« فَتُشَبِّهُ حَالَ المُكَلَّفِ المُمَكَّنِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ، مَعَ الإرَادَةِ مِنهُ أَنْ يُطِيعَ بِاختِيَارِهِ، بِحَال المُرْتَجي المُخَيّرِ بينَ أَنْ يَفْعَل وأَلّا يَفْعَل، ثمّ تَستَعيرُ لجَانِبِ المُشبّهِ(لَعَلّ) جاعِلًا قَرينَةَ الاستِعَارَةِ امْتِنَاعَ حَقِيقَةِ التّرَجّي بِالنِّسبَةِ إلى عِلْمِ مَنْ

---

1 – ينظر: الحاشية على المطول، ص387.

2 – ينظر: مفتاح العلوم، ص 349.

3 – ينظر: مفتاح العلوم، ص 381.

لا يَخْفَى عليه خَافيةٌ»[1] هذا مَا ذَكَره وحَاصِلُهُ أنّ المُشبَّهَ في الآيةِ هوَ نِسْبَةُ الإرادةِ إلى طَاعةِ المُكلَّفِ وصُدُورُ الطَّاعَةِ عنهُ معَ قُدْرَتِهِ على خِلَافِهِ، والمُشبَّهُ بهِ نِسْبَةُ التّرجّي إلى المَرْجُوِّ وصُدُورُ المَرْجُوِّ عن المُرْتَجى منهُ مَعَ قُدْرَتِه على خِلَافِهِ، ولا يَخْفَى عَليكَ أنّ كُلًّا منَ الطَّرَفينِ ههنا حَالَةٌ مُنْتَزَعَةٌ من عِدّةِ أُمورٍ، معَ كَونِ الحَالَةِ الثّانيةِ مَدلُولُ لَفْظِ التّرجّي فتكونُ(لعلَّ) استِعَارَةً تبعيَّةً وتَمْثيليةً[2].

والفَاضِلُ الشّريفُ- قُدّس سرّهُ- لمّا أَصَرَّ على مُدَّعَاهُ والتزَمَ تَأويلَ كُلِّ ما يُخَالِفُهُ أوَّلَهُ أيضًا[3] بأنّ قَولَهُ "مَعَ الإرَادَةِ" مُتَعَلّق بـ" المُمَكَّنِ" لا بِقَولِهِ "فتُشَبِّهُ" لِيُؤْذِنَ بِتَرْكيبٍ في المُشَبَّهِ، وهذِه الصِّفةُ، أَعْني " المُمكَّن " مَعَ مَا في حيِّزِه تَنبيهٌ على وَجْهِ الشَّبهِ في جَانبِ المُشَبَّهِ، وكذلكَ قوله :"المُخَيَّرُ" تَنْبيهٌ عَليهِ في جَانبِ المُشبَّهِ بهِ، ولم يَقْصِدْ بِشَيءٍ مِنهما تَرَكُّبٌ في أَحَدِ الطَّرَفينِ وانْتِزَاعُهُ من مُتَعَدِّدٍ، وفيهِ بَحْثٌ لأَنَّ إِضَافةَ الحَالِ إلى المُكَلَّفِ المُتَّصِفِ بالتَّمَكُّنِ ممّا ذَكَرَه[4] مع اختيَارِهِ طَرَفَ الفِعْلِ يَدُلُّ دِلَالةً ظَاهِرَةً على انتزاعِ تِلكَ الحَالَةِ الّتي هيَ المُشَبَّهُ المُنْتَزَعُ من مَجْموعِ تِلكَ الأُمُورِ، وكذَا الحَالُ في جَانبِ المُشَبَّه بِهِ، ثمّ إنَّ الفَاضلَ الشّريفَ- قدّس سرّه- حَمَلَ الاستِعَارَةَ في أَمثَالِ هذا المَقَامِ على أَحَدِ الوُجوهِ

1 - ينظر: مفتاح العلوم، ص 382.

2 - تبعية لكونها حرف وتمثيلية لدلالتها على أمور متعددة في الطرفين.

3 - أي: أول كلام السكاكي.

4 - أي السكاكي.

الثَّلاثَةِ، وقَالَ: «إنّ قَولَهُ تَعالى:(عَلَى هُدًى) يَحْتَمِلُ وُجُوهًا ثَلاثَةً أَحدُها: أنْ تُشَبَّهَ الهُدَى بالمَرْكُوبِ المُوصِلِ إلى المَقْصودِ فَتُثْبَتَ لهُ بعضَ لَوَازِمِهِ، وهو الاعْتِلاءُ، على طَرِيقِ الاستِعَارَةِ بالكِنَايَةِ، وثَانيهما: أنْ تُشبَّهَ تَمسُّكَ المتَّقِينَ بالهُدَى باعْتِلاءِ الرّاكِبِ في التَّمكُّنِ والاسْتِقْرَارِ، وحِينئذٍ تكونُ كَلِمةُ(على) اسْتِعَارةً تبَعِيّةً، وثالثهما: أنْ تُشَبِّهَ[هَيئةً مُرَكَّبَةً منَ المُتّقِي والهُدَى وتَمسُّكِهِ به ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا عَليه][1] بِهيئَةٍ مُرَكَّبَةٍ منَ الرّاكِبِ والمَرْكُوبِ واعتِلائِهِ عليه مُتَمَكِّنًا منهُ، فتكونَ الاستِعَارةُ في مَجموعِ الألفاظِ المذْكُورةِ لا في مُفْرَداتِها، فلا يكونُ حينئذٍ استِعَارةً تبَعيّةً في كلمةِ (على) بِمنْزِلَةِ(تُقَدِّمُ) في قَولِكَ: أَرَاكَ أَيُّها المُفْتي تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤخِّرُ أُخْرى، إلّا أنّه اقتُصِرُ في الذِّكْرِ على كَلِمةِ(على) دُونَ سَائِرِ الألفَاظِ، لِكَونِ الاعتِلاءِ عُمْدَةً في تلكَ الهَيئةِ، لِكَونِ الانتِقَالِ إلى مُلاحَظَةِ الهَيئةِ منْ مَعنَاهَا فَتكونُ قَرِينةً دَالَّةً على الألفَاظِ الأُخَرِ المُقَدَّرةِ في الإرَادَةِ، وإنْ لم يَجِبْ تَقْدِيرُها في النَّظْمِ لإفَادَةِ التَّغييرِ في بَعضِ الصّورِ، وإنّما لم يُكْتفَ بِكَلِمةِ(على) إذْ لا بُدّ في تلكِ الألْفَاظِ منَ المُلاحَظَةِ القَصْدِيَّةِ،ودِلالةِ كَلِمةِ(على) عَليها تبَعًا لا قَصْدًا. »[2]

هذَا ما ذَكَرهُ وفيهِ بَحْثٌ، أمّا أوّلًا فَلأنّ مَا ذَكَرهُ الفَاضِلُ الشَّرِيفُ قُدّس سرّه في الوَجْهِ الأَوّلِ مِنْ جَعْلِ الاعْتِلاءِ مُلَازِمًا للمُشَبَّهِ به فَغيرُ كَافٍ، إذْ لابُدّ في

---

1 – سقط ما بين قوسين من((ب)).

2 – ينظر: الحاشية على الكشاف للشريف الجرجاني، ص143.

الاستِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ أنْ يكونَ ذلكَ المُلازِمُ من خَوَاصِّ المُشَبَّهِ بِهِ، ولا يَخْفَى أَنَّ الاعتِلَاءَ ليسَ مِنْ خَوَاصِّ المَرْكُوبِ المُوصِلِ إلى المَقْصِدِ، ولَئِنْ سُلِّمَ فَالمُثْبَتُ هوَ كَلِمةُ(على) والاعتِلَاءُ ليسَ مَعنَاهَا وإنّما هو مُتَعَلَّقُ مَعْنَاهَا. وأمَّا ثَانيًا فَلأَنَّ ما ذَكَرَهُ في الوَجهِ الثَّاني من أنّ المُشَبّهَ (تَمَسُّكُ المُتَّقِينَ بالهُدَى)والمُشبَّهَ بِهِ (اعتِلَاءُ الرَّاكِبِ)فلا يَسْتَلزِمُ عَدَمَ كَونِهِ تَمثيلًا، لِأَنّ الاعتِلَاءَ نِسْبَةٌ مُعْتَبَرَةٌ بينَ ما فيهِ العُلُوُّ والمُعْتَلي والمُعتَلى عليه، والاكتِفَاءُ بِذِكْرِ الرّاكِبِ لا يُغنِيهِ عن النِّسبَةِ إلى ما عَدَاهُ. وأمّا ثالثًا فَلِأنّ مَا ذَكَرَهُ في الوَجْهِ الثَّالِثِ منَ الهَيْئةِ المُرَكَّبَةِ مِنَ الرّاكِبِ والمَرْكُوبِ واعتِلائِهِ عليهِ هو مَعْنى الاستِعْلاءِ بِعَينِهِ لِما عَرَفْتَ أنّ مُتَعَلَّقَاتِ مَعَاني الحُرُوفِ مُفْرَدُ اللّفظِ مُرَكَّبُ المعنَى فَيَرجِعُ مَا ذَكَرَهُ إلى كَونِ الاستِعَارةِ تبَعِيَّةً، ولكونِ مَدَارِ التّشبيهِ فيها على تَشبيهِ الهيئةِ بالهيئةِ خَرَجَت المُفرَدَاتُ عن اعتِبَارِ الاستِعَارَةِ فيها، ولا يَلْزَمُ من ذلكَ ألا يُعتبَرَ استعارَةً في كَلمةِ(على) بل الاستِعَارَةُ فيها فقط وما عَدَاها مَوادٌّ تَقُوم هي بها، كما عَرفتَ تَحْقيقَهُ، وذلكَ بِخِلَافِ الهيئةِ المُعْتَبرَةِ في (تُقدِّمُ...) لأَنَّها اعتُبِرتْ جُزءًا من المُرَكَّبِ لا هَيئةً قَائمةً به، وأمَّا وُجوبُ تَقدِيرِ الأَلفَاظِ المُعْتَبرَةِ فقد عَرَفتَ تَحْقيقَهُ بما لا مَزيدَ عليهِ.

هذا مَا تَيسَّرَ لي بِعونِ اللهِ المَلِكِ العَلَّامِ من تَحقِيقِ المَقَامِ وتَقْريرِ الكَلامِ.

ولَعَمْرِي دُونَ الوُصولِ إلى هذا المَقْصِدِ أَهْوالٌ أَحْجَمَ عنها كَثيرٌ من العُلَماءِ، ولم يُقْدِم عليها إلا الأفرادُ من الفُضَلاءِ:

خليليّ إن السائرين إلى الحمى كثير وإن الواصلين قليلُ[1]

وإنّي بِعونِ الله تَخَطَّيتُها، للاعتِسَافِ مُجَانِبًا، وللإنْصَافِ رَاعِيًا، وقد نِلْتُ منها- ولله تعالى الحمدُ- فَوقَ ما كُنتُ رَاجِيًا:

وأودعتُ في كشف المعاني وحَلِّها بدائعَ معنىً تحت دُرٍّ منظَّمِ

[وقَعَت الفَرَاغةُ من كِتَابةِ هذهِ النُّسخةِ، النّاسِخةِ اعتقادَ الكُلّ، من الأَقَاصي والأَدنى، من غَلَبَةِ الفَاضلِ الشّريفِ قدّس سرّه على التّفْتَازَانيّ للمَولى [106ظ] الشّهيرِ بِطَاشِكُبرِي زَادَه، نَوّرَ اللهُ رُوحَهُ، وفُتُوحَه زَادَه، ورَزَقَه من الغُفْرانِ له.

الزِّيادَةُ على أَقلّ الوَرَى، أذلّ أهلِ الهَوى محمّدُ بن أبي الهُدى غَفَر اللهُ لها وعفًا إذا جاءَت الطّامةُ الكُبرَى بِحُرمةِ المصطفى.

و]مِنْ أَولادِ سُلطانِ العَارفينَ، قُدوةِ المَشايخِ الكِبارِ الشيخِ سليمان القَراباغي الحسيني قدّس الله سرّه وزادَ فتوحَهُ][2]

تمت

بحمد الله

---

1 – روي الشطر الأول في عدة مصادر: خليليَّ قُطّاعُ الفيافي إلى الحمى

2 – ما بين قوسين زيادة من ((ب))

في هـ)و((ل))و((ي)): الحمد لله والمنة له على توفيق الإكمال، والصلاة والسلام على أفضل من أوتي الحكمة وأفصح المقال، وعلى آله وأصحابه خير صحاب وآل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الآيات القرآنيّة

الآية	رقمها	السّورة	الصّفحة
أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ	5	البقرة	17-21-23-92
كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً	17	البقرة	57-64-67-69-73-78
أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ	19	البقرة	66-78
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	21	البقرة	93
مَثَل الحياة الدُّنْيَا	24	يونس	64
كَمَا ء أَنزَلْنَاه مِنَ السَّمَاءِ	24	يونس	78-66
كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحمل أَسْفَاراً	5	الجمعة	77

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الشّاعر	الصّفحة
على لاحبٍ لا يُهْتَدَى بمَنارِه إذا سَافَهُ العَوْدُ النّباطيّ جَرْجَرا	امرؤ القيس	80
وَكأَنَّ أجرامَ النجومِ لوامعاً دررٌ نُثِرنَ على بساطٍ أزرق	أبو طالب الرّقي	55-86
وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلاً بِلَيْلَى وَلَيْلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا	مجنون ليلى	87

خليليّ إنّ السّائرين إلى الحمى كثير وإنّ الواصلين قليل	عبد القاهر الجيلي	97

المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم**

2. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**؛ أبو حيان الأندلسي (تـ 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ – 1998 م.

3. **أسرار البلاغة**؛ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة. الطبعة الأولى 1412هـ – 1991م.

4. **الأعلام**؛ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، 1984م.

5. **الإنصاف في مشاجرة الأسلاف للمولى طاشكبري زاده تعريفًا وتحقيقاً**؛ عمر يوسف عبد الغني حمدان، مجلة المجمع القاسمي للغة العربية، أكاديمية القاسمي، العدد 13، 2018م.

6. **الإيضاح في علوم البلاغة**؛ محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ – 1993م.

7. **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعدَ القرنِ السابع**؛ محمد بن علي الشوكاني[تـ 1250هـ] دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د ت، د ط.

8. **تاج العروس من جواهر القاموس**؛ محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (تـ 1205هـ) تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت 1393هـ 1973م.

9. **تحفةُ الأشراف في كشف غوامض الكشاف**؛ الفاضل اليمني، يحيى بن القاسم، جامعة الملك سعود، رقم المخطوط: 2135 (مخطوط).
10. **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**؛ الحسن بن محمد البوريني، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي بدمشق، 1959م.
11. **تفسير التحرير والتنوير**؛ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى 1984م
12. **التلخيص في علوم البلاغة**؛ الخطيب القزويني، ضبطه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1904م.
13. **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله**؛ محمد بن إسماعيل البخاري(تـ 256هـ) تحقيق: محب الدين الخطيب - محمد فؤاد عبد الباقي- قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الأولى، 1400 هـ- 1980م.
14. **حاشية تفسير الكشاف**: مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة مجلس شورى الأمة، إيران، رقم المخطوط13944 .(مخطوط)
15. **الحاشية على الكشاف**؛ الشريف الجرجاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1385هـ 1966م.
16. **الحاشية على المطول**؛ شرح تلخيص مفتاح العلوم: أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني، قرأه: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.
17. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**؛ عبد القادر بن عمر البغدادي،

تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1420 هـ - 2000 م.

18. **ديوان امرئ القيس**؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.

19. **ديوان بشار بن برد**؛ تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، صدر عن وزارة الثقافة في الجزائر 2007م.

20. **ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**؛ محمد بن علي زين العابدين، المعروف بعاشق جلبي، تحقيق: عبد الرزاق بركات، دار الهداية، الطبعة الأولى 1713هـ 2007م.

21. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**؛ شهاب الدين محمود الألوسي، ضبطه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ 1994م.

22. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**؛ ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1993 م،

23. **شرح المفتاح لسعد الدين التفتازاني**؛ جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، رقم المخطوط: 1846 (مخطوط)

24. **شرح رسالة مسالك الخلاص في مهالك الخواص**؛ أمر الله محمد بن زيرك الحسيني رقم: Beyazit Veliyuddin 02830. (مخطوط).

25. **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**؛ طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1395هـ-1975م.
26. **الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية**؛ إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية 1399 هـ – 1979م.
27. **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**؛ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ اليمني، مطبعة المقتطف- مصر الطبعة الأولى، 1323 هـ-1918م
28. **عثمانلي مؤلفلري**؛ محمد طاهر بن رفعت البورصوي، أنقرة، 2000م.
29. **عجائب المقدور في أخبار تيمور**؛ أبو محمد أحمد بن محمد، المعروف بابن عربشاه (المتوفى: 854هـ)، مطبعة وادي النيل، القاهرة، الطبعة الأولى 1285م.
30. **العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم** (ذيل الشقائق النعمانية) ؛علي بن أوزن بالي بن محمد [تـ992هـ] .
31. **فتح البيان في مقاصد القرآن**؛ صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، 1412 – 1992م .
32. **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**[تـ1250هـ]؛ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، اليمن- صنعاء، دط، دت.
33. **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على**

الكشاف؛ شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، تحقيق عمر حسام القيام، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى 1434هـ -2013م.

34. **القاموس المحيط**؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (تـ 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ – 2005م.

35. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**؛ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – 1407 هـ.

36. **لسان العرب**؛ أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم، ابن منظور الأفريقي المصري (تـ 711هـ) دار صادر – بيروت، د ت.

37. **مجموع الفتاوى**؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م.

38. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**؛ أحمد بن محمد بن علي المُقْري الفيّومي(تـ 770هـ) ، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية، د ت.

39. **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**؛ سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية2013م.

40. **معترك الأقران في إعجاز القرآن**؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ – 1988 م.

41. **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

42. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**؛ عبدالله بن هشام الأنصاري (تـ761هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

43. **مفتاح العلوم**؛ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (تـ 626هـ) تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ – 1987 م.

44. **المناظرة بين سعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني في اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية عرض ونقد**؛ محمد سعدي أحمد حسانين مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر العدد36 الجزء2،مصر، 2018م.

45. **موسوعة وقف الديانة التركي**؛ طاشكبري زاده، يوسف شوقي ياووظ، مجلد40/ 151-152.

46. **يتيمة الدهر**؛ أبو منصور عبد الملك الثعالبي [ت 429هـ] شرح وتحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م.

المصادر التركية:

1. Hilmi Kemal Altun, Taşköprîzâde'nin Risâle fi'l-Kazâ ve'l-Kader Adlı Eserinin Tahkikli Neşri, *Adıyaman Üniversitesi, İslami Bilimler Fakültesi, İslami İlimler Araştırmaları Dergisi*, 2020, sayı: 1, ss. 1-37

2. Elzem İçöz - Mustakim Arıcı, Şerhu'l-Ahlâki'l-Adudiyye Ahlâk-ı Adudiyye Şerhi: Taşköprîzâde İsâmüddin Ebü'l-Hayr Ahmed b. Mustafa b. Halîl (ö. 968/1561), Türkiye Yazma Eserler Kurumu Başkanlığı Yayınları, 46, İstanbul 2014.

3. Ali Duman, Taşköprüzâde Ahmed Efendi ve Mevzu`âtu'l-`Ulûm'da Yer Alan Usul ve Fıkıh İle İlgili İlimler, Gazi Üniversitesi Çorum İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2004/1, c. III, sayı: 5, ss. 47-64.

maktadır. Dipnotlarda bazı açıklama ve düzeltmeler mevcuttur. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası 12 varaktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya "ل" remziyle işaret ettik.

4.6. Veliyyu'd-dîn Beyâzıd (no: 1140) nüshası.

Mecmû'atu resâil ve hevâşin içerisinde yer almaktadır. Buradaki sıralaması 20'dir. Yaprak sayfaları 195 şeklinde başlamaktadır. Dipnotlar ve düzeltmeler mevcut değildir. 197 varaktan başlayan risalede bir eksiklik söz konusudur. Bu nüshaya "و" remziyle işaret ettik.

4.7. el-Mektebetu's-suleymâniyye (no: 22-YY346) nüshası.

Dipnotlar ve düzeltmeler mevcut değildir. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası 12 varaktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya "ي" remziyle işaret ettik.

KAYNAKLAR

el-Hasan b. Muhammed el-Bûrînî, *"Terâcimü'l-A'yânmin ebnâ'i'z-zamân"* (Tahkik: Selahaddin el-Müncid), el-Mecma'ü'l-'ilmiyyi'l-'arabî bi-Dımeşk, 1959.

Hayreddin ez-Zirkelî, *"el-A'lâm"*, Dâru'l-'ilim li'l-melâyîn, 1984.

İbnü'l-'İmâd Şehâbettin Ebu'l-Fellâh Abdulhayy b. Ahmed b.

Muhammed b. Ali Zeynelabidin (Âşık Çelebi), *"Zeylü'ş-şekâiki'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ'i'd-devleti'l-'osmâniyye"* (Tahkik: Abdurrezzak Berekât), Dâru'l-hidâye, I. baskı, 2007.

Muhammed el-'Akrî el-Hanbelî, *"Şezerâtü'z-zeheb fî ahbâri men zeheb"* (Tahkik: Muhammed el-Arnavût), Dâru ibn-i kesîr, Beyrut-Dımeşk, I. baskı, 1414/1993.

Muhammed Tâhir b. Rıf'at el-Bursevî, *"Osmanlı Müellifleri"*, Ankara, 2000.

Yusuf Şevki Yavuz, "Taşkprizâde Ahmed Efendi", TDV Yay, Ankara, 2011, C. XL, s. 151-152.

4.1. el-Mektebetu'l-vataniyye (Paris, no: R6362) nüshası.

Bu nüsha okunaklı ve anlaşılır bir hat ile yazılmıştır. Birçok sayfaya ait açıklama ve düzeltmelere yer veren notlar söz konusudur. Yaprak sayfaları 95-107 şeklinde başlamaktadır. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası, 12 yapraktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya "ب" remziyle işaret ettik.

4.2. Dâru'l-kutubi'l-vataniyye (Kahire, no: 5669) nüshası.

Bu da okunaklı ve anlaşılır bir hat ile yazılmıştır. Fakat bunda açıklama ve düzeltmeler yoktur. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası 15 varaktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya "م" remziyle işaret ettik.

4.3. Veliyyu'd-dîn Beyâzıd (no: 3238) nüshası.

Bu nüsha, Taşköprizâde'nin *Mecmû'u resâli Taşköprizâde* içerinde yer almaktadır. Burada 184 rakamıyla yer alır. Varak sayfaları 185-192 şeklinde başlamaktadır. Dipnotlarda düzeltmeler bulunur. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası 16 yapraktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya"أ" remziyle işaret ettik.

4.4. el-Mektebetu's-suleymâniyye (h: Bölüm, Hüsnü Paşa no: 1453) nüshası.

Bu nüshada açıklama ve tashihler yer almamaktadır. İstinsah tarihi ve istinsah sahibinin ismi yazılmamaktadır. Risalenin bu nüshası 14 varaktan oluşmaktadır. Söz konusu nüshaya "هـ" remziyle işaret ettik.

4.5. el-Mektebetu's-suleymâniyye (Laleli bölüm, no: 3691) nüshası.

Mecmû'atu resâil ve hevâşin içerisinde yer almaktadır. Buradaki sıralaması 62'dir. Yaprak sayfaları 62-70 şeklinde başla-

karşılaştırıldığını bize göstermektedir. Nitekim bu haşiyenin ibaresi: "من نسخة المؤلف /müellif nüshasındandır." şeklindedir. Dolayısıyla herhangi bir hatayla karşılaştığımızda bu nüshayı (Paris) asıl kabul edip diğer nüshaları bununla karşılaştırdık. Takip ettiğimiz diğer bir yöntem de bütün nüshalardaki ortak ifadelere yer vermektir. Ancak ifadelerin farklılık arz ettiği yerlerde müellif nüshasına en yakın nüshayı elde etmek için en doğru ifadeyi tercih etmeye çalıştık. Bu bağlamda Paris'teki *el-Mektebetu'l-vataniyye* nüshasını asıl kabul ettik. Sayfa numaralandırmaları da söz konusu nüshaya itimat ederek verdik ve bu nüshaya "ب" remziyle işaret ettik.

Bu nüshada, zikredilen özellikler yanında haşiye şerhleri ve bazı ifadelerin tashihi de söz konusudur. Bu şerhlerin, müellifin talebesi ve risaleyi şerh eden Emrullah Muhammed b. Zirek'e ait olduğu kanaatindeyiz. Zira "ب" nüshasının pek çok haşiye şerhleriyle risalenin bu haşiyesi arasından büyük oranda örtüştüğünü gördük. Bu şerh, (zikredilen şerhinde ifade edildiği gibi) müellifin hayatında yazılıp kendisine okunmuştur. Karmaşık durumlarda veya bir kelimeyi düzeltmek ve tashih etmek için talebesi Emrullah'ın şerhine çokça başvurduk.

Risalenin, müellif nüshasına olabildiğince yakın bir şekilde tahkikinin ortaya çıkması için gereken çabayı gösterdik. Hatalı olması muhtemel ve buna bağlı olarak mana değişikliğine yol açabilecek kelimeleri, nüshalar arası karşılaştırmaya tabi tutarak dipnotlarda belirttik. Garip ve kapalı kelimeleri açıklamak, bilinmeyen âlimleri tanıtmak, beyit, ayet ve hadisleri kaynaklarıyla tespit etmek gibi tahkik çalışmalarının gereksinimlerini takip etmeye çalıştık.

4. Risalenin Nüshaları ve Özellikleri

Risalenin gerek Arap gerek diğer kütüphanelerdeki nüshalarını araştırarak şu 7 nüshaya ulaşabildik:

Bu risalenin üslup açısından en önemli özelliği Taşköprizâde'nin önsöz başta olmak üzere diğer bölümlerde dönemin Osmanlı âlimleri arasında yaygın olan cinâs, tibâk gibi pek çok lafzî süslemeyi ve bedî' sanatlarını çokça kullandığını görmekteyiz.

Müellif tam anlamıyla maksadına varmak için ele alacağı konunun çoğu zaman esaslarını ve kapsamlarını zikrederek konuyu temellendirmektedir. Bu bağlamda önsözde istiâre-i tebeiyye ve istiâre-i temsiliyyeye dair bilgileri verirken iki başlığa ayırarak vermektedir. Birinci başlıkta istiâre-i tebeiyyeye varmak adına isim, fiil ve harflerin anlamlarından söz etmekte ve onların esasları ve kapsamlarını izah etmektedir. Böylece okuyucunun elinden tutmakta ve ona isim, fiil ve harflerin anlamlarını detaylı ve sistemli bir şekilde arz etmektedir. Bu yöntemle, okuyucu hedefine vardığında istiâre-i tebeiyyenin akışını ve mahiyetini kavramış olur.

Aynı metodu istiâre-i temsiliyyeden bahsettiği ikinci başlıkta da uygulamaktadır. Zira istiâre-i temsiliyyenin temelini oluşturan teşbîhi-i temsîlîden, mahiyetinden, şartları ve esaslarından bahsederek geniş bir giriş yapmaktadır.

Müellif, isim, fiil ve harf ya da isnâdın mahiyetinde yaptığı gibi çoğu kez detaylarıyla birlikte nahiv kavramlarının bilimsel ve felsefi yönlerine temas etmektedir.

Mantıksal bir tartışma metodunu takip eden müellif, Taftâzâni'nin görüşlerine değinmekte, sonra Cürcanî'nin görüşlerini serd ettikten sonra Cürcanî'nin savunduğu görüşleri delillerle çürütmektedir.

3. Tahkikte Takip Edilen Yöntem

Mevcut birçok nüshaya ulaşıp onları iyice tetkik etmekle beraber müellif hattı veya müellife arz edilen nüshaya ulaşamadık. Fakat Paris'teki el-Mektebetu'l-vataniyye nüshasının müellif nüshasıyla karşılaştırılıp tashih edildiği anlaşılmaktadır. Zira bu nüshanın 99. haşiye tashihi, bunun müellif nüshasıyla

Taşköprizâde, "el-Meysere" diye adlandırdığı üçüncü bölümde istiâre-i temsiliyyenin mahiyetini ele almaktadır. Onun mecazın müfred kısmından olduğunu ispatlamakta ve Sekkâki'nin istiâre-i temsiliyyenin tanımında yer verdiği "vasıf" kaydını şöyle izah etmektedir: "Farklı durumlardan alınıp zihinde bir araya getirilen birliği ve bütünlüğü olan heyet- i içtimaiyedir. "Heyet" lafzı, dış/hariç için çokça kullanılınca Sekkakî, onun yerine, başkası ile kaim olup zihinsel durumlar hakkında çokça kullanılan "vasıf" lafzını kullanmıştır."

Müellifin bu bölümde zikrettiği önemli hususlardan birisi de şudur: Teşbîhi-i temsîle delalet eden lafızlardan elde edilen bileşenin, durumun (daha önce zikredilmemesi ve bilinmemesi durumunda) ilgili yerde açıkça zikredilmesi gerekir. Ama aksi durumda bu lafızlar, teşbihin taraflarını oluşturmak bir yana zikredilmesine bile ihtiyaç yoktur.

Müellif, dördüncü bölüm olan "el-Kalb" başlığında ise istiâre-i temsiliyyenin iki tarafını basit/müfred ve bileşen/mürekkep şeklinde izah etmektedir. İsti'are; musteârın, mecmu olması açısından müfred/basit, müstearın, çeşitli farklı maddelerden alınarak bir tablo oluşturulması açısından ise mürekkep/bileşik olur. Taşköprizâde, müstearın basit hali dikkate alındığında istiâre-i tebeiyye ile bir arada olabileceğini açıklar. İhtilaf ve tartışmaya konu olan ve Cürcanî'nin de kabul etmediği nokta burasıdır. Zira istiâre-i tebeiyye harf, fiil ve vasıflar gibi müfred lafızlarda görülmektedir. Mürekkep ise temsilde söz konusudur. Dolayısıyla aralarında bir farklılık ve ayrılık mevcuttur. Taşköprizâde'nin risalede Cürcanî'nin görüşlerini eleştirdiği yer bu bölümdür. Onun için risalenin en uzun bölümü budur.

Taşköprizâde son bölümü ihtilafın merkezini teşkil eden أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ *"Rableri tarafından gösterilen doğru yol üzerinde olanlar ancak onlardır"* (Bakara 2/5) ayetine ayırmaktadır. O, Cürcanî'nin görüşlerini de tartışarak ayet bağlamında muhtemel görüşlere yer vermektedir. Bu şekilde okuyucuyla beraber, delillerle her iki istiarenin bir arada olduğu fikrine varmaktadır.

yaptığı haşiyede, (ö.h. 743) ve Fâzıl el-Yemenî (ö.h. 750 sonrası) *Tuhfetu'l-eşrâf fî keşfi gavâmizi'l-Keşşâf* adlı *Keşşâf*'a dair haşiyesinde onu destekleyenlerden bazılarıdır. Bunun yanında İmam eş-Şevkânî, (ö.h. 1250) Cürcanî'ye karşı Taftâzâni'nin görüşünü tercih etmiş ve *et-Tavdu'l-munîf fî tecîhi mâ kâlehu's-sa'du 'alâ mâ kâlehu'ş-şerîf min ictimâi'l-isti'âre't-temsîliyyeti ve't-tebe'iyye fî kavlihi te'âlâ ulâike 'alâ huden min rabbihim* adında önemli bir risale kaleme almıştır. Yine söz konusu çalışmaya konu olan risalenin sahibi Taşköprizâde de bu bağlamda iki risâle yazmıştır. Daha birçok kimse zikredilebilir. Buna mukabil az bir kesim ise Cürcanî'yi desteklemiştir.

Taşköprizâde risalesini, önsöz, giriş ve beş bölüm şeklinde bir tasnife tabi tutmaktadır. Giriş bölümünde risalenin öneminden bahsederken onun "Yolculuk yapılmaya değer" bir risale olduğunu ifade etmektedir. Zira risale uzun zaman çok tartışılan ve görüş ayrılıklarına yol açan; istiâre-i tebeiyye ve istiâre-i temsiliyyenin bir arada bulunmasına dair Taftâzânî ve Curcânî arasında cereyan eden ihtilafa delillerle hakemlik ederek tartışmalara son vermektedir. Ayrıca Taşköprizâde, *Temhid* kısmında risalenin bu adla isimlendirmenin gerekçesine de yer vermektedir.

Taşköprizâde, Önsöz de ise istiâre-i tebeiyye ve istiâre-i temsiliyyeye dair bilgileri iki başlığa ayırarak vermektedir. Birinci başlıkta istiâre-i tebeiyyeyi oluşturan isim, fiil ve harflerin anlamlarından söz etmektedir. Zira bunlar istiare-i tebeiyyeyi oluşturan etkenlerdir. İstiare-i tebeiyyeye varmak adına bunların temel ve kapsamlarına yer vermektedir. İkinci başlığı ise istiâre-i temsiliyyeyi açıklığa kavuşturmaya ayırmaktadır. Bundan önce istiâre-i temsiliyyenin temelini oluşturan teşbîhi-i temsîlîden, mahiyetinden, şartları ve esaslarından bahsederek geniş bir giriş yapmaktadır.

"el-Meymene" diye adlandırdığı risalenin ikinci bölümünde istiâre-i tebeiyyeyi vuzûha kavuşturmakta ve onunla istiâre-i asliyye arasındaki farkları açıklamaktadır.

mutellakı olan isti'lâ manası, basit ve müfred bir anlam ifade ederken nasıl olur da muşebbeh bihte iki tarafın da mürekkep ve bileşenlerden oluşmasını gerektiren temsiliyye söz konusu olur? Cürcanî'nin çelişkili bulduğu nokta burasıdır.

Curcânî, ilgili ayeti üç şekilde değerlendirmektedir:

1- Takva sahiplerinin hidayete sarılmalarını süvarinin bineğe binerek orada yerleşmesi ve istikrar sağlamasına benzetmiştir. Dolayısıyla isti'lâ manasına gelen bir harf istiâre edilmiştir. Bu da istiâre-i tebeiyye demektir.

2- Takva sahibi, hidayet ve hidayete sarılmak gibi bileşenler, süvari, binek ve ona binmek şeklindeki bileşenlere benzetilmiştir. Dolayısıyla burada istiâre-i temsiliyye mevcuttur. Sadece iki tarafın bileşenlerden oluşması söz konudur. Ancak muşebbeh bih tarafını temsil eden ve ilgili ayette açıkça zikredilen kelime, "على" harfidir. Bu bileşende asıl dayanak "على" harfinin içerdiği manadır. Bileşenin diğer tüm parçaları ona bağlı ve zihinde tasavvur edilen lafızların kapsamında düşünülmektedir. Ancak cümlede söz konusu takdirler düşünülmezse bu durumda "على" harfinde kesinlikle istiâre söz konusu değildir. İstiâreden önceki durumunda kabul edilir.

3- Hidayet, istiâre-i mekniyye yoluyla bineğe benzetilmiştir. Bu durumda (birinci görüşün aksine) "على". harfi buna karine olur.

Tüm bu yaşananların ardından Taftâzânî ile Curcânî arasında şiddetli tartışmalar olmuş ve iki taraf "münazaranın sivri oklarıyla atışmışlardır". Bu iki âlimin ihtilafı, diğer âlimlerin de katılımlarıyla Arap edebiyat kültüründe büyük bir oluşuma yol açmıştır. Müfessir Âlûsî (ö.h. 1270) bu meseleyle ilgili şu ifadelere yer vermektedir: "Bu iki âlimin konuyla ilgili tartışmaları, yolculukların yapılmasına, özel oturumların açılmasına ve risalelerin yazılmasına sebep olmuştur" Söz konusu tartışma "قفا نبك..." şiirinden de meşhur olmuştur. Birçok âlim, ilgili meselede Taftâzâni'yi desteklemiştir. et-Tîbî el-Keşşaf'a

ve kurtuluşa erenler de işte onlardır." (Bakara, 2/5) ayetini tefsir eden Zamehşeri'nin yer verdiği şu sözleri olmalıdır: "Ayetteki (على) isti'lâ muttaki müminlerin hidayette iyice kararlı, hidayet üzere iyice yerleşmeleri ve hidayete sımsıkı sarılmalarına verilen bir örnektir. Onların bu durumu, bir binek üzerine çıkıp ona binen kimsenin durumuna benzetilmiştir." Bu bağlamda Taftâzânî, *Keşşâf*'a dair hâşiyesinde Zamahşeri'nin zikredilen sözü üzerine yoğunlaşmakta ve على هدى ifadesinde istiârinin tebeiyye ve temsiliyye şeklinde her iki kısmının da mevcut olduğunu ileri sürmektedir. Nitekim Zamahşeri'nin "Buradaki isti'lânın manası, bir meseldir.' sözü üzerine şunları dile getirmektedir: "Yani müminlerin tam anlamıyla hidayete ermeleri ve onda temekkün etmeleri için verilen bir temsil ve yapılan bir tasvirdir. Dolayısıyla bu, bir istiâr-i tebeiyye ve temsiliyyedir. İsti'arenin tebeiyye olması, İlk olarak isti'arenin harfin manasında meydana gelmesi nedeniyledir. Bunun yanında teşbihin her iki tarafında bulunan durumlar birkaç bileşenden oluşmaktadır. Dolayısıyla isti'are temsiliyyedir." Müminlerin hidayette kararlı, istikrarlı olmaları ve hidayete sarılmaları şeklindeki durumları, bir bineğe binen ve orada istikrar sağlayan kimsenin durumuna benzetilmiştir. İsti'lâ anlamını ifade eden "على" harfi, istiâre yoluyla muşebbeh zikredilmeden muşebbeh bihte kullanılmıştır. Bu durumda söz konusu harfin muteallakında tebeiyye mevcut iken, birkaç bileşenden oluşan bir durum aynı şekilde birkaç bileşenden oluşan bir başka duruma benzetilerek temsiliyyeye yer verilmiştir.

Ancak Curcânî, *Keşşâf* ve *Mutavvel*'e dair hâşiyeşilerinde istiâre-i tebeiyye ile istiâre-i temsiliyyenin bir arada bulunamayacağını ifade ederek Taftâzâni'ye reddiyede bulunmuştur. Zira tebeiyye iki tarafın müfred/basit; bileşensiz olmasını gerektirir. Tebeiyyenin kendisinde bulunduğu harfin muteallakı müfred manalardandır. Fakat temsiliyye çoklu tarafları gerektirir. Bu da iki tarafın bileşenlerden olması demektir. "على" harfinin

muşâcereti'l-eslâf başlığıyla ikinci bir risalede ele almıştır. Nitekim eserin önsözünde şu ifadeler yer almaktadır: "Daha önce bu konuda bir risale yazmıştım. Sonra bir kenara attım. Unutkanlık onu örümcek ağlarıyla ördü. Ancak bazı arkadaşlar risalenin yeniden ele alınmasını istediler. Buna binaen istekte el-Meliku'l-Vehhâb" olan Allah'tan doğru ve isabetli yargılara sevk eden ilhamı dileyerek ve yardımını isteyerek arkadaşların talebine icabet ettim ve risaleyi "iki bölüm ve sonuç şeklinde tertipledim."

Her iki risale de alanında büyük bir öneme haizdiler. Talebesi Emrullah Muhammed b. Zirek el-Huseynî (ö.h. 1008) söz konusu risalelerle ilgili şöyle demektedir: "Bu iki risale –özellikli ilk yazılan- önemli usûl ve kaideler barındırmaktadırlar. Konu ve meselelere dair bazı nükteler içermektedirler. Birinci risaleye yoğunlaşmak gerekir. Zira tertip ve düzeniyle bir benzerine ihtiyaç bırakmamış ve hiç kimse o tarzda dokumamıştır."

2. Risalenin Değeri, Konusu, Kısımları ve Özellikleri

Risalenin ilmi değeri istiâre-i tebeiyye ve istiâre-i temsiliyyenin bir arada bulunması meselesi gibi Arap dili ve belagatinin düşünsel bir sorununu ele almakla ortaya çıkar. Bunun yanında risalenin tarihi bir değeri de söz konusudur. Zira Timurlenk'in Semerkant'ta birçok âlimi davet ederek tertiplediği hususi bir mecliste Curcânî ile Taftâzânî arasında cereyan eden tarihi münazaranın içeriğini ayrıntılı bir şekilde bize aktarır. Risalenin bir diğer kıymeti de şöyle zikredilebilir: İlgili risale, Cürcanî'nin Taftâzâni'yi mağlup etmesi sonrası 'istiâre-i tebeiyye ve istiâre-i temsiliyyenin bir arada bulunmayacağı' biçiminde yaygınlık kazanan hatayı düzeltmesidir.

Risalenin içeriği az önce zikredildiği gibi istiâre-i tebeiyye ile istiâre-i temsiliyyenin bir arada bulunup bulunmayacağı tartışmasına dayanmaktadır. Söz konusu tartışmanın fitilini ateşleyen kişinin *el-Keşşâf* adlı eserinde أُولٰٓئِكَ عَلٰى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَاُولٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ *"İşte onlar Rab'lerinden (gelen) bir doğru yol üzeredirler*

RİSÂLETÜ MESÂLİKİ'L-HALÂS FÎ MEHÂLİKİ'L-HAVÂSS

1. Risalenin İsmi

Taşköprizâde, tahkîk çalışmasında esas aldığımız yedi nüshanın tamamında risalenin ismini açık bir şekilde zikretmektedir. Zikredilen isimlerin tamamı *Mesâliku'l-halâs fî mehâliki'l-havâs* şeklinde olup aralarında herhangi bir farklılığı görülmemektedir. Taşköprizâde risalede, söz konusu ismin ilahi bir ilhamla belirlendiğini vurgulamaktadır. O, bu eserini, "İstiâre-i tebeiyye" ve "İistiâre-i temsiliyye"nin harflerde bir arada bulunması üzerine yapılan tartışmada Cürcâni'nin, Taftâzâni'ye galip gelip bu tartışmanın elit ve avam dâhil olmak üzere herkes tarafından duyulduktan sonra yazmıştır. Meselenin içeriği zor ve karmaşık olması nedeniyle hiç kimse Taftâzâni'ye destek vermedi ve kendisini savunmadı. Nihayetinde –kendisinin ifadesiyle- Allah bu konuya dair Taşköprizâde'ye ilham verdi ve o da bu risaleyi yazdı. İşte ilham ve ihsanlarla yazılan *Mesâliki'l-Halâs* risalesi konuyla ilgili tartışmaların yaşandığı döneme denk gelmesi nedeniyle önemli bilgiler içermektedir.

Taşköprizâde, "Mesâliku'l-halâs" terkibinde bulunan çoğul şeklindeki "Mesâlik" siğasıyla, insanların zihninde yer edinen bu sorunun çözümü için risalede (beş başlık altında) takip ettiği yol ve yöntemleri kastetmektedir. "*Mehâliki'l-havâs*" terkibindeki "*Havâs*" kelimesiyle de Curcânî'yi ve bu konuda onun yanında yer alan zümreyi murat etmektedir.

Taşköprizâde, bir müddet sonra aynı konuyu *el-İnsâf fî*

din Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238 Mecmû'adaki sayısı: 134 mecmua ile kayıtlıdır.

3.32. Risâletü'l-meslekil'l-mekû'l fî tahkiki't-taksîmi'l-evvel ile'l-hâss ve'l-âmm

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmuaya dâhildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238 Mecmuadaki sayısı: 155.

3.33. Risâletü gâyeti't-tahkîk fî taksîmi'l-'ilm ilâ't-tasavvur ve't-tasdîk

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmuasına dâhildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238.

3.34. el-Kavâ'idu'l-cemîlât fî tahkiki mebâhisi'l-külliyât

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmuaya dâhildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238 Mecmua sayısı: 173.

3.35. Nüzhetü'l-elhâz fî 'ademi vaz'i'l-elfâz li'l-elfâz

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmuaya dâhildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238.

3.36. Risâletü mesâliki'l-halâs fî mehâliki'l-havâss

Risalenin Taşköprüzade'ye nispeti kesin olup bu çalışmada tahkik edilen eseridir.

3.26. Risâle fî beyâni esrâri'l-hilâfeti'l-insâniyye ve's-saltanati'l-ma'neviyye

Bu eser mahtût olup Süleymaniye Kütüphanesi Cârullah Efendi Koleksiyonunda bir adet 2098 sayılı bir nüshası, ayrıca Nuru Osmaniye Kütüphanesinde bir adet 4902/5 sayılı bir nüshası daha bulunmaktadır.

Ayrıca Taşköprizâde'ye nispet edilen risaleler şunlardır:

3.27. Risâletü't-ta'rîf ve'l-i'lâm fî halli müşkilâti'l-haddi't-tâmm

Bu eser mahtût olup Beyazıt Kütühanesi Veliyüddüin Efendi no: 003238 ve 91. nolu mecmua altından kayıtlıdır.

3.28. Risâltü fethi'l-emri'l-muğlak fî mes'eleti'l-mechûli'l-mutlak

Bu eser mahtût olup Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238 ve 96 nolu mecmua altında kayıtlıdır.

3.29. Risâletü'n-nihel ve'l-'ilel fî tahkiki aksâmi'l-'ilel

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmû'asına dâhildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238 ve 101 nolu Mecmua altında kayıtlıdır.

3.30. Risâletü ziyâ'i'ş-şems fi'l-muhtasarâti'l-hams

Bu eser mahtût olup zikredilen mecmû'asına dahildir. Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonu Sayı: 003238, 117 nolu mecmua altında kayıtlıdır

3.31. Risâletü'l-livâ'i'l-merfû' fî halli mebâhisi'l-mevzû'

Bu eser mahtût olup Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüd-

3.20. Hâşiye 'alâ şerhi miftâhi'l-'ulûm li'ş-şerif el-cürcânî

'Ikdü'l-manzûm'un müellifi Taşköprizâde'nin bu haşiyeyi tamamlayamadığını söyleyip babasına ait bazı ta'lîkâtları söz konusu haşiyeye dâhil ettiğini bildirmiştir.[8]

3.21. Risâletü'l-âdâb fî 'ilmi âdabi'l-bahsi ve'l-münâzara

Bu risale matbu' olup Hâyif Nebhân tarafından tahkik edilmiştir. Müellif bu risalesinde araştırma ve münazaranın ahlakı ve adabından bahsetmiştir.

3.22. Şerhu risâleti'l-âdâbi'l-bahsi ve'l-münâzara

Taşköprizâde, bu eserinde yukarıda adı geçen risalesini şerh etmiştir. Eser, matbudur.

3.23. Şerhu dîbâceti'l-hidâye

Bu eser mahtût olup Hacı Selim Ağa Kütüphanesinde bir nüshası bulunmaktadır. Sayı:377.

3.24. Ecellü'l-mevâhib fî ma'rifeti vücûdi'l-vâcib

Bu eser kelam ilmi hakkında yazılmıştır. Mahût olup Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonunda bir nüshası bulunmaktadır. Sayı: 3283/2.

3.25. Letâ'ifü'n-nebî

Kırk hadis-i şerifin şerhini içeren bu eser, Ayşe Nur Yaren tarafından İstanbul Fatih Sultan Mehmet Vakıf Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalında Yüksek Lisans tezi olarak 2019 yılında tahkik edilmiştir.

---

8 Bakınız: Ali b. Evzenbâlî, "*'Ikdü'l-Manzûm*", s. 339.

3.14. Tabakâtü'l-fukahâ'

Ahmet Nayla tarafından Musul Matba'atü'z-zehrâ' el-hadîse'de 1961 yılında yayınlanmıştır.

3.15. Risâletü'l-insâf fî müşâcerati'l-eslâf fi'-ctimâ'i'l-isti'âreteyni't-tebe'iyye ve't-temsîliyye

Muhammed Said Şahate tarafından tahkik edilmiş ve Mektebetü'l-âdâb, Kahire, 2007 neşredilmiştir.

Eser, Ömer Yusuf Abdülgani Hamedân tarafından tahkik edilmiş ve Mecelletü'l-mecma', Akademiyetü'l-kâsimî, Sayı: 13, 2018 yılında neşredilmiştir.

Ayrıca bu eser, Abdülilâh Nebhân tarafından da tahkik edilmiştir ve Mecelletü'l-lügati'l'arabiyye, eski ismiyle Mecelletü'l-mecma'i'l-'ilmiyyi'l-'arabiyy tarafından neşredilmiştir.

3.16. er-Risâletü'l-câmi'a li-vasfi'l-'ulûmi'n-nâfi'a

Ali Muhammed Zeynû tarafından tahkik edilmiş ve Dâru'l-Lübâb tarafından İstanbul'da 2017 yılından baskısı gerçekleştirilmiştir.

3.17. Şerhu risâleti'l-ahlâk

Taşköprizâde'nin 'Adudüddin el-Îcî'nin (ö. 756/1355) *Risâletü'l-ahlâk*'ını şerh ettiği bu eser, İbrahim Salâh el-Hüdhüd tarafından tahkik edilmiştir.

3.18. eş-Şuhûdu'l-'aynî fi'l-mebâhisi'l-vücûdi'z-zihnî

Muhammed Zahit Kâmil Gül tarafından tetkik edilmiş ve Bağdat'ta Menşûrâtü'l-cümel tarafından 2009 yılında basılmıştır.

3.19. Şerhu'l-'avâmli'l-mie

Taşköprizâde bu eserde el-Birgivî'nin nahiv ile ilgili risalesini şerh etmiştir. Süleymaniye Kütüphanesi Fatih Koleksiyonunda 510 sayılı bir nüshası bulunmaktadır.

3.8. Şerhu'l-mukaddimeti'l-cezeriyye

Bu eser tahkik edilmiş olup Suriye ve Suudi Arabistan'da birçok kez basılmıştır.

3.9. Hâşiye 'alâ hâşiyeti'ş-şerif el-cürcânî alâ şerhi't-tecrîd

Bu haşiye, İsfahânî'nin (ö. h.749) Nasîruddîn et-Tûsî'nin (572/1274) *Tecrîdü'l-kelâm fî tahrîri 'akâidi'l-islâm* adlı kitabı üzerine Seyyid Şerif el-Cürcânî'nin yaptığı haşiye üzerine telif edilmiştir.

Halen mahtût olup Süleymaniye Kütüphanesinde Damat İbrahim Paşa Koleksiyonunda 786 sayılı bir nüshası bulunmaktadır.

3.10. Hâşiye 'alâ hâliyetü'ş-şerif el-cürcânî 'alâ'l-keşşâf

Bu eser mahtût olup Süleymaniye Kütüphanesi Şehit Ali Paşa Koleksiyonunda 315 sayılı, Beyazıt Devlet Üniversitesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonunda 276 sayılı olmak üzere iki nüshası bulunmaktadır.

3.11. Şerhu'l-ferâiz

Bu kitap fıkıh hakkında olup Taşköprizâde'nin es-Secâvendî'nin el-Ferâizü's-sirâciyye isimli kitabını şerh ettiği eseridir. Mahtût olup Beyazıt Devlet Kütüphanesi Veliyüddin Efendi Koleksiyonunda 1600 sayılı bir nüshası bulunmaktadır.

3.12. Şerhu mukaddimeti's-salât

Bu kitap fıkıh hakkında olup Taşköprizâde'nin Molla Fenârî'nin (ö. 834/1431) Mukaddimetü's-salât eserini şerh ettiği eseridir. Halen mahtût olup Süleymaniye Kütüphanesi Esad Efendi Koleksiyonunda 753 sayılı bir nüshası bulunmaktadır.

3.13. Risâletü'ş-şifâ' li edvâ'i'l-vebâ'

Tıp hakkında olup Kahire'de Matba'atü'l-vehbiyye'de basılmıştır.

lim Dalı'ında Yüksek Lisans tezi olarak bu eserin bir kısmını tahkik etmiştir.

3.4. Nevâdiru'l-ahbâr fî menâkıbı'l-ahyâr

Bu eser, Rasûlüllah'ın (sav), bazı sahabelerin, tabi'în döneminden ve daha sonraki dönemlerden bazı âlimlerin menkıbelerini ihtiva etmektedir.

3.5. Şerhu'l-fevâidi'l-ğiyâsiyye fi'l-me'ânî ve'l-beyân

Taşköprizâde bu kitabında 'Adiduddîn el-Îcî'nin (ö. 756/1355) *el-Fevâidü'l-ğıyâsiyye* eserini şerh etmiştir. *el-Fevâidü'l-ğıyâsiyye* es-Sekkâki'nin (ö. 626/1229) belagat ilimlerini ele aldığı *Miftâhu'l-'Ulûm* eserinin üçüncü kısmının şerhidir. Taşköprizâde'nin bu şerhi yoğun bir şekilde *Şerhu'l-miftâh*'taki mevzulara karşı reddiyeler içermektedir.[5] Bu şerh, Dâru't-tibâ'ati'l'âmira tarafından 1312/1896 yılında basılmış eski bir baskısı mevcuttur.

3.6. Şerhu'l-kısmi's-sâlis min miftâhi'l-'ulûm li's-sekkâkî

el-'Ikdu'l-manzûm fî zikri efâdili'r-rûm kitabının müellifi Taşköprizâde'nin kitaplarından bahsederken bu kitaptan söz etmiştir.[6]

3.7. Risâletün fi'l-kazâ ve'l-kader

Bu risale Hilmi Kemal Altın tarafından tahkik edilerek İSAM'a ait olan İslam Araştırmaları Dergisi'nde yayınlanmıştır.[7]

---

5 Bakınız: Ali b. Evzenbâlî b. Muhammed (ö. h.992), *el-'Ikdü'l-manzûm fî zikri efâzili'r-rûm* (eş-Şekâiku'n-nu'mâniyye'nin zeyli), s. 339.

6 Bakınız: Ali b. Evzenbâlî, *'Ikdü'l-Manzûm*, s.339.

7 Hilmi Kemal Altun, *"Taşköprîzâde'nin Risâle fi'l-Kazâ ve'l-Kader adli eserinin tahkikli neşri"*, İslami İlimler Araştırmaları Dergisi, 2020/1, 1-37.

bakada ele almış, birinci tabakaya Osman Gazi dönemindeki âlimlerden başlayarak onuncu tabakayı Kanuni Sultan Süleyman dönemindeki âlimlerle sonlandırmıştır.

Taşköprizâde bu kitabı Arapça yazmıştır. Daha sonra kitap, birçok kez Osmanlıcaya çevrilmiştir. Bu çevirilerin ilki bu esere ilk zeyli yazan talebesi Âşık Çelebi'nin çevirisidir.[3] Ondan sonra Taşköprizâde'nin yazdıklarını tamamlayan, yazmayıp vakıf olmadığı alimlerin isimlerini de kapsayan Arapça ve Osmanlıca birçok zeyil yazılmıştır.[4]

3.2. Miftâhu's-sa'âde ve misbâhu's-siyâde fî mevzû'âti'l-'ulûm

Taşköprizâde'nin bazı ilimlerin tarihini ele aldığı bu kitap kendi alanında eşsiz bir eserdir. Çünkü Taşköprizâde bu kitapta ele aldığı ilimleri tanıtıp en önemli konularını, söz konusu ilimlere hâkim olan âlimleri ve bu alanda yazılan kitapları ele almıştır. Hat sanatı, Arap dil ilimleri, doğa ilimleri, matematik, hendese, mûsikî, ahlak, siyaset, ev idaresi, şer'î ilimler ve bâtıni ilimler bu kitabın ele aldığı ilimlerdendir. Bu kitap üç cilt halinde basılmış hacimli bir eserdir.

3.3. el-Me'âlim fî 'ilmi'l-kelâm

Taşköprizâde'nin kelam ilminin esasını oluşturan altı ana konuya ayırdığı bu kitabı akâid ilmiyle alakalı bir kitaptır. O, bu ana konuları İslam inanç sistemiyle alakalı olan her şeyi tafsilatlı bir şekilde açıkladığı alt başlıklara ayırmıştır. Kitap halen mahtût olup basılmamıştır (Veliyüddin Efendi Beyazıt Devlet Kütüphanesinde 2149 sayılı bir nüshası bulunmaktadır).

Mehmet Emin Yağcı, 1997 yılında Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Temel İslam Bilimleri Kelam Ana Bi-

---

3 Bakınız: Muhammed Ali (Âşık Çelebi), *"Zeylü'ş-şekâiki'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ'i'd-devleti'l-'osmâniyye"*, s. 25.

4 Âşık Çelebi, *"Zeylü'ş-şekâiki'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ'i'd-devleti'l-'osmâniyye"*, s. 25.

linen Bedreddin Mahmud b. Muhammed Kâdızâde Taşköprizâde'nin hocalarındandır.

Taşköprizâde'nin bir diğer hocası da el-Meğûşî olarak meşhur olan büyük âlim Şeyh Muhammed et-Tûnusî'dir. Hocası ona, yazılı ve sözlü olarak tefsir, hadis ve diğer ilimlerde rivayeti caiz ve sahih olan haberleri rivayet etmesi hususunda Taşköprizâde'ye icazet vermiştir.

3. Kitapları ve Risaleleri

Taşköprizâde farklı ilimlere dair otuzdan fazla kitap ve risale geriye bırakmıştır. Tefsir, hadis, fıkıh, kelam, felsefe, ahlak, mantık, siyer, sarf, nahiv, belagat, edebiyat ve bilim tarihi bu ilimlerdendir. Bunlarla birlikte Fahrettin er-Râzî ve Seyyid Şerif el-Cürcânî gibi bazı âlimlere muhalefet ettiği onlarca münakaşa, ta'lik ve haşiyeleri mevcuttur.

Taşköprizâde eserlerini o zaman resmi dil Osmanlıca olmasına rağmen Arapça yazmıştır. Bunun sebebi din ve bilim dilinin o dönemde Arapça oluşudur. Bu sebeple alimler kitaplarını Arapça yazmak için yarışıyor ve bununla övünüyorlardı. Bunlara ek olarak Taşköprizâde şair olup nükteli bir şiiri de bulunmaktadır.[2]

Bazı önemli kitapları ve risaleleri şunlardır:

3.1. eş-Şekâiku'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ-i'd-devleti'l-'osmâniyye

Bu kitap Osmanlı Devletindeki önemli kişiler ile âlimlerin menkıbelerinden bahsedip hayatlarını konu edinen ilk kitaptır. Taşköprizâde hayatlarını ele aldığı önemli kişilerin vefat tarihlerini bilmediği için onları yaşadıkları dönemlerdeki sultanlara göre tertip etmiştir. Bu önemli kişi ve âlimleri on ta-

---

2 Bakınız: el-Bûrînî, *Terâcimü'l-A'yân*, C. I, s. 75.

Tekrar Bursa'ya dönen Taşköprizâde, amcası Kıvâmuddîn Kasım Efendi'den nahiv ve mantık dersleri almıştır. Ders vermek için Amasya'ya intikal eden babasının ders halkasına yeniden katılmış, ondan belagat ve akâid dersleri almıştır.

İlmî tahsiline dönemin Osmanlı âlimlerinin yanında devam ederek tefsir, hadis, münâzara, ilm-i hilâf, aklî ilimler ve Arap dil ilimleri vb. birçok ilim dalında dersler almış, kapısını çalmadığı, nasibinden pay almadığı bir ilim bırakmamıştır.

Müderrislik yolculuğuna Edirne şehrine yakın Dimetoka bölgesinde bulunan Oruç Paşa Medresesi'nde hicri 931 yılında başlamıştır. Daha sonra İstanbul'da bulunan Hacı Hasan Medresesi'ne geçmiştir. Bunun yanı sıra Sultan Bayezid, Edirne, Koca Mustafa Paşa Medreseleri gibi dönemin önemli Osmanlı medreselerinde ders vermiştir. 952 yılında doğduğu şehir olan Bursa'ya, 958 yılında da İstanbul'a kadı olarak atanmıştır. 961 yılında ise gözleri iltihaplanmış, kısa süre sonra gözlerini kaybederek kadılık görevini bırakmak zorunda kalmıştır.

Hicri 968 yılında İstanbul'da vefat eden Taşköprizâde, Âşık Paşa Camii Kabristanında defnedilmiştir.

2. Hocaları

İlk hocası, kendisinden Arap dili ve din ilimlerini okuduğu babasıdır. Babası, ona, hadis rivayeti ve tefsir alanlarında icazet vermiştir. Daha sonra Şeyh Alâuddîn Efendi'nin yanında sarf ve nahiv derslerini okuyarak öğrencilik yapmıştır.

Amcası Kıvâmuddin yanında sarf ve nahiv derslerini tekrarlamıştır.

Bir diğer hocası da Muhyiddin el-Fenârî'dir. Ondan Seyyid Şerif el-Cürcânî'nin *Şerhu'l-miftâh*'ını okumuştur.

Yine hocalarından birisi olan Muhyiddin Muhammed el-Kûçerî'den el-Cürcânî'nin *Şerhu'l-mevâkıf*'ı ile *el-Keşşâf*'tan Nebe' Suresinin tefsirini okumuştur. Mirim Çelebi olarak bi-

MÜELLİF TAŞKÖPRİZÂDE'NİN BİYOGRAFİSİ

1. İsmi, Hayatı ve Vefatı

Taşköprizâde[1] olarak bilinen Ebu'l-Hayr Usamuddin Ahmed b. Mustafa b. Halil, Bursa şehrinde 14 Rebîülevvel 901 (2 Aralık 1495) tarihinde dünyaya gelmiştir. Babası Muslihiddin Mustafa Efendi, Osmanlı Sultanı 1. Selim'in hocasıdır. Küçük yaştan itibaren ilim tahsiline başlamış, kardeşi Mehmet ile birlikte Ankara'ya giderek babalarının müderrisi olduğu medresede Arapça eğitimi alıp Kur'an-ı Kerim'i ezberlemiştir.

Daha sonra kardeşi Mehmet ile birlikte İstanbul'da Şeyh Alâuddîn Efendi'den nahiv ve sarf dersleri alarak bu ilim dallarında el-Mutarrizî'nin *el-Misbâh*'ı ve İbn Hâcib'in *el-Kâfiye*'si gibi bazı kitaplar ezberlemiştir.

---

[1] Taşköprizâde, *"eş-Şekâiki'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ'i'd-devleti'l-'osmâniyye"*, Dâru'l-kitâbi'l-'arabî, Beyrut, I. baskı, 1395/1975, s.552-559; Muhammed b. Ali Zeynelabidin (Âşık Çelebi), *"Zeylü'ş-şekâiki'n-nu'mâniyye fî 'ulemâ'i'd-devleti'l-'osmâniyye"* (Tahkik: Abdurrezzak Berekât), Dâru'l-hidâye, I. baskı, 2007, s. 36-37; Muhammed Tâhir b. Rıf'at el-Bursevî, *"Osmanlı Müellifleri"*, Ankara, 2000, s. 336; İbnü'l-'İmâd Şehâbettin Ebu'l-Fellâh Abdulhayy b. Ahmed b. Muhammed el-'Akrî el-Hanbelî, *"Şezerâtü'z-zeheb fî ahbâri men zeheb"* (Tahkik: Muhammed el-'Arnavût), Dâru ibn-i kesîr, Beyrut-Dımeşk, I. baskı, 1414/1993, C. X, s. 514-515; Hayreddin ez-Zirkelî, *"el-A'lâm"*, Dâru'l-'ilim li'l-melâyîn, VI. Baskı, 1984, C. I, s. 275; el-Hasan b. Muhammed el-Bûrînî, *"Terâcimü'l-A'yân min ebnâ'i'z-zamân"* (Tahkik: Selahaddin el-Müncid), el-Mecma'ü'l-'ilmiyyi'l-'arabî bi-Dımeşk, 1959, C. I, s.73-76; Yusuf Şevki Yavuz, "Taşköprizâde Ahmed Efendi", TDV Yay, Ankara, 2011, C. XL, s. 151-152.

aldı. Kişisel olarak proje üzerinde senelerdir çalışmalar yürütmekteyim. Bu çalışma ile birkaç adım attığımı düşünüyorum. Bundaki amacım, belagate dair kitapları ve risaleleri, onlara yaraşır bir şekilde ve ilmî usullerle tahkik ederek okuyucuların hizmetine sunmaktır.

Allah Teâlâ'dan bu çalışmayı rızasına uygun kılmasını, onunla yarar sağlamasını ve bu çalışmaya karşılık bana sevap yazmasını niyaz ederim. Şayet bu çalışmada başarılı olmuşsam bu başarı, Allah'tandır. Eğer kusurum olmuşsa o da bendendir.

Son sözümüz âlemlerin Rabbi Allah'a olsun.

Hüseyin ESVED
31.01.2021 - Bingöl

ÖNSÖZ

Allah'ın adıyla, elçisi Hz. Muhammed'e, aline, ashabına ve tüm peygamberlere salat ve selam olsun.

Bu risale, Osmanlı devletinin en önemli ve en meşhur âlimlerinden birisi olan Taşköprizâde'nin kısa risalelerinden birisidir.

Kıymetli bir kadı olan Taşköprizâde bu risaleyi iki önemli belagat âlimi olan Taftâzânî ile Seyyid Şerif Cürcanî arasında belagat konularından birisine dair meydana gelen tartışmayı sonlandırmak amacıyla yazmıştır. Risale, belagatin bir konusu olan İsti'are-i tebeiyye ile isti'are-i temsiliyyenin bir arada bulunup bulunamayacağına ilişkindir. Son derece ince olan, cedel ve tartışmayı körüklemeye devam bu problemin çözümü için tarih boyunca ilmî meclisler yapılmış, hakkında risaleler yazılmıştır.

Bu risalede Taşköprizâde, bu konuda iki âlim arasına hakem olarak girmiş, konuyu ayrıntılı bir şekilde izah etmiş ve nihayetinde Cürcânî'nin görüşlerini gerekli deliller ve ikna edici hüccetlerle reddederek Taftâzânî'nin görüşünün doğru olduğuna hükmetmiştir.

Gerçekten son derce doyurucu olan risaleyi tahkik edip incelemem, konularını araştırmam, nüshalarını karşılaştırmam, kapalı olan kelimelerini açıklamam büyük bir zaman

İÇİNDEKİLER

MESÂLİKU'L-HALÂS FÎ MEHÂLİKİ'L-HAVÂS

TAFTÂZÂNÎ VE SEYYİD ŞERÎF ARASINDAKİ MÜNAZARAYA DAİR

TAŞKÖPRİZÂDE
(H. 968)

Dirâse ve Tahkik
Hüseyin Esved

ilâhiyât 632

Mesâliku'l-Halâs fî Mehâliki'l-Havâs
(Taftâzânî ve Seyyid Şerîf Arasındaki Münazaraya Dair)

TAŞKÖPRİZÂDE (H. 968)

Dirâse ve Tahkik: Hüseyin Esved

Editör: Naim DÖNER

ISBN 978-625-7404-40-2

1. Baskı: Temmuz 2021

Sertifika No: 44396

Mizanpaj: TAVOOS
Sayfa Düzeni: TAVOOS
Kapak: MAKGRUP MEDYA PRO. REK. YAY. A.Ş.
Baskı: Vadi Grafik - Sertifika No: 47479

ilâhiyât
Cinnah Cd. Kırkpınar Sk. 5/4 Çankaya / Ankara
Tel: (0312) 439 01 69 Faks: (0312) 439 01 68
ilahiyatyayin@gmail.com
www.instagram.com/ilahiyatyayin

ilāhiyāt

MESÂLİKU'L-HALÂS FÎ MEHÂLİKİ'L-HAVÂS

TAFTÂZÂNÎ VE SEYYİD ŞERÎF ARASINDAKİ MÜNAZARAYA DAİR

TAŞKÖPRİZÂDE
(H. 968)

Dirâse ve Tahkik
Hüseyin Esved

ilâhiyât

ISBN 978-625-7404-40-2
9 786257 404402